



Value Added Tax - Implementing Regulations

ضريبة القيمة المضافة - اللائحة التنفيذية

Bilingual

ثنائية اللغة



Implementing Regulations	8
اللائحة التنفيذية	8
Chapter one: Definitions	8
الفصل الأول: التعريفات	8
Article one: Definitions	8
المادة الأولى: التعريفات	8
Chapter two: Taxable Persons	8
الفصل الثاني: الأشخاص الخاضعون للضريبة	8
Article two: Taxable Persons required or eligible to register in the Kingdom.....	8
المادة الثانية: الأشخاص الخاضعون للضريبة الملزمون أو المؤهلون للتسجيل في المملكة	8
Article three: Mandatory registration - Supplies exceed the Mandatory Registration Threshold.....	8
المادة الثالثة: التسجيل الإلزامي – حال تجاوز التوريدات حد التسجيل الإلزامي	8
Article four: Mandatory registration - Supplies expected to exceed the Mandatory Registration Threshold	9
المادة الرابعة: التسجيل الإلزامي -التوريدات التي يتوقع أن تتجاوز حد التسجيل الإلزامي	9
Article five: Mandatory registration of Non-Residents obligated to pay Tax in the Kingdom	9
المادة الخامسة: التسجيل الإلزامي للأشخاص غير المقيمين والملزمين بسداد الضريبة في المملكة	9
Article six: Mandatory registration – other provisions	10
المادة السادسة: التسجيل الإلزامي -أحكام أخرى	10
Article seven: Voluntary registration	11
المادة السابعة: التسجيل الاختياري	11
Article eight: Application for registration	11
المادة الثامنة: طلب التسجيل	11
Article nine: Registration provisions applying to specific circumstances	13
المادة التاسعة: أحكام التسجيل التي تسري في حالات معينة	13
Article ten: Group registration.....	14
المادة العاشرة: تسجيل المجموعة الضريبية	14
Article eleven: Application to form a Tax Group	15
المادة الحادية عشرة: طلب تشكيل مجموعة ضريبية	15
Article twelve: Amendments to or disbanding of a Tax Group	16
أو حلها المادة الثانية عشرة: التعديلات على المجموعة الضريبية	16



Article thirteen: Deregistration.....	18
المادة الثالثة عشرة: إلغاء التسجيل.....	18
Chapter three: Supplies of Goods and services.....	20
الفصل الثالث: توريدات السلع والخدمات.....	20
Article fourteen: Taxable Supplies in the Kingdom	20
المادة الرابعة عشرة: التوريدات الخاضعة للضريبة في المملكة	20
Article fifteen: Nominal Supplies	21
المادة الخامسة عشرة: التوريد المقترض	21
Article sixteen: Transfer of own Goods to another Member State	23
إلى دولة عضو أخرى المادة السادسة عشرة: نقل المملوك من السلع	23
Article seventeen: Transactions not falling within the scope of Tax- transfer of an Economic Activity	24
نقل النشاط الاقتصادي- المادة السابعة عشرة: التعاملات التي لا تقع ضمن نطاق الضريبة	24
Article eighteen: Supplies by a legal Person to itself.....	25
المادة الثامنة عشرة: توريدات يقوم بها الشخص الاعتباري لنفسه.....	25
Article nineteen: Issue or Supply of a Voucher.....	26
المادة التاسعة عشرة: إصدار أو توريد القسائم الشرائية.....	26
Article twenty: Date of Supply in specific circumstances	26
المادة العشرون: تاريخ التوريد في حالات محددة.....	26
Chapter four: Place of Supply	28
الفصل الرابع: مكان التوريد.....	28
Article twenty-one: Taxable status of Supplier and Customer	28
المادة الحادية والعشرون: المورد والعميل الخاضع للضريبة.....	28
Article twenty-two: Place of Supply – priority of special provisions	29
المادة الثانية والعشرون: مكان التوريد – أولوية تطبيق الأحكام الخاصة	29
Article twenty-three: Real Estate related services	29
المادة الثالثة والعشرون: الخدمات المتعلقة بال عقار.....	29
Article twenty-four: Wired and wireless telecommunications and electronic services.....	30
الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية:المادة الرابعة والعشرون	30
Article twenty-five: Place of Supply - other services	33
خدمات أخرى المادة الخامسة والعشرون: مكان التوريد -	33
Article twenty-six: Goods situated in the Kingdom	34



المادة السادسة والعشرون: السلع الواقعة في المملكة	34
Article twenty-seven: Goods sold with transportation	34
المادة السابعة والعشرون: السلع المباعة مع النقل	34
Article twenty-eight: Evidential requirements for Internal Supplies	35
المادة الثامنة والعشرون: المتطلبات الثبوتية للتوريدات الداخلية	35
Chapter five: Exempt Supplies	37
الفصل الخامس: التوريدات المعفاة	37
Article twenty-nine: Financial Services	37
المادة التاسعة والعشرون: الخدمات المالية	37
Article thirty: Lease or license of Residential Real Estate	39
المادة الثلاثون: تأجير عقار سكني أو الترخيص بشغله	39
Chapter six: Zero-rated Supplies	40
الفصل السادس: التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر	40
Article thirty-one: Zero-rated Supplies	40
المادة الحادية والثلاثون: التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر	40
Article thirty-two: Exports of Goods from the Kingdom	40
المادة الثانية والثلاثون: صادرات السلع من المملكة	40
Article thirty-three: Services provided to non-GCC residents	42
المادة الثالثة والثلاثون: الخدمات الموردة لغير مقيمي دول المجلس	42
Article thirty-four: Transportation services for Goods or passengers outside the Kingdom and Supplies relating to transportation	43
المادة الرابعة والثلاثون: خدمات نقل السلع والركاب من وإلى المملكة والتوريدات ذات الصلة	43
Article thirty-five: Medicines and medical equipment	45
الأدوية والمعدات الطبية: المادة الخامسة والثلاثون	45
Article thirty-six: Supplies of investment metals	46
المادة السادسة والثلاثون: توريدات المعادن الاستثمارية	46
Chapter seven: Value of Taxable Supplies	46
الفصل السابع: قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة	46
Article thirty-seven: Related Persons	47
المادة السابعة والثلاثون: الأشخاص المرتبطون	47
Article thirty-eight: Fair Market Value	48



المادة الثامنة والثلاثون: القيمة السوقية العادلة.....	48
Article thirty-nine: Value of specific Taxable Supplies – Nominal Supplies.....	49
المادة التاسعة والثلاثون: قيمة توريدات محددة خاضعة للضريبة-التوريد المفترض.....	49
Article forty: Adjustment to value of a Supply.....	50
المادة الأربعون: تعديل قيمة التوريد.....	50
Chapter eight: Imports	53
الفصل الثامن: الواردات.....	53
Article forty-one: Goods deemed to be imports into the Kingdom	53
المادة الحادية والأربعون: السلع المفترض استيرادها إلى المملكة.....	53
Article forty-two: Exemptions for imports.....	54
المادة الثانية والأربعون: الاعفاء عند الاستيراد.....	54
Article forty-three: Collection of Tax on imports on entry to the Kingdom	55
المادة الثالثة والأربعون: تحصيل الضريبة عن الواردات عند دخولها إلى المملكة.....	55
Article forty-four: Payment of Tax on imports through the Tax Return.....	55
المادة الرابعة والأربعون: سداد الضريبة على الاستيراد عبر الإقرار الضريبي.....	55
Chapter nine: Calculation of Tax payable	57
الفصل التاسع: احتساب الضريبة المستحقة.....	57
Article forty-five: Calculation of Tax	57
المادة الخامسة والأربعون: احتساب الضريبة.....	57
Article forty-six: Cash accounting basis	57
المادة السادسة والأربعون: المحاسبة وفقاً للأساس النقدي.....	57
Article forty-seven: Persons liable to pay Tax.....	60
المادة السابعة والأربعون: الأشخاص الملزمون بسداد الضريبة.....	60
Article forty-eight: Supply of used Goods.....	61
المادة الثامنة والأربعون: توريد السلع المستعملة.....	61
Article forty-nine: Input Tax deduction	64
المادة التاسعة والأربعون: خصم ضريبة المدخلات.....	64
Article fifty: Goods and services deemed to be received outside of Economic Activity	68
المادة الخمسون: السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي.....	68
Article fifty-one: Proportional deduction of Input Tax	69
المادة الحادية والخمسون: الخصم النسبي لضريبة المدخلات.....	69



Article fifty-two: Capital Assets.....	73
المادة الثانية والخمسون: الأصول الرأسمالية.....	73
Article fifty-three: Tax Invoices.....	75
المادة الثالثة والخمسون: الفواتير الضريبية.....	75
Article fifty-four: Credit and debit notes	79
المادة الرابعة والخمسون: الإشعارات الدائنة والمدينة.....	79
Chapter ten: Procedure and administration	79
الفصل العاشر: الإجراءات والإدارة.....	79
Article fifty-five: Confidentiality of information	80
المادة الخامسة والخمسون: سرية المعلومات.....	80
Article fifty-six: Right of the Authority to obtain information	81
المادة السادسة والخمسون: حق الهيئة في الحصول على المعلومات.....	81
Article fifty-seven: Tax Identification Number.....	82
المادة السابعة والخمسون: رقم التعريف الضريبي.....	82
Article fifty-eight: Tax Period	82
المادة الثامنة والخمسون: الفترة الضريبية.....	82
Article fifty-nine: Payment of Tax	83
المادة التاسعة والخمسون: سداد الضريبة.....	83
Article sixty: Extension of time to pay Tax.....	84
المادة الستون: تمديد وقت سداد الضريبة.....	84
Article sixty-one: Currency conversion	86
المادة الحادية والستون: تحويل العملة.....	86
Article sixty-two: Tax Returns	86
المادة الثانية والستون: الإقرارات الضريبية.....	86
Article sixty-three: Correction of returns.....	88
المادة الثالثة والستون: تصحيح الإقرارات.....	88
Article sixty-four: Examination and assessment procedures.....	89
المادة الرابعة والستون: إجراءات الفحص والتقييم.....	89
Article sixty-five: Security.....	92
المادة الخامسة والستون: الضمان.....	92
Article sixty-six: Records	94



المادة السادسة والستون: السجلات	94
Article sixty-seven: Joint liability for Tax and penalties	96
المادة السابعة والستون: المسؤولية التضامنية عن الضريبة	96
Article sixty-eight: Appeals	97
المادة الثامنة والستون: الاستئناف	97
Chapter eleven: Refunds of Tax	97
الفصل الحادي عشر: رد الضريبة	97
Article sixty-nine: Refund of overpaid Tax	97
المادة التاسعة والستون: رد الضريبة المسددة بالزيادة	97
Article seventy: Refund of Tax to designated Persons	99
المادة السبعون: رد الضريبة إلى الأشخاص المعيّنين	99
Article seventy-one: Refund of Tax to Taxable Persons in other Member States	101
المادة الحادية والسبعون: رد الضريبة إلى الأشخاص الخاضعين في دول أعضاء أخرى	101
Article seventy-two: Refund of Tax to Taxable Persons Non-resident in the GCC Territory	102
المادة الثانية والسبعون: رد الضريبة إلى أشخاص خاضعين غير مقيمين في دول المجلس	102
Article seventy-three: Refund of Tax to Tourists	103
المادة الثالثة والسبعون: رد الضريبة إلى السياح	103
Chapter twelve: General provisions	104
الفصل الثاني عشر: أحكام عامة	104
Article seventy-four: Obligations falling due on a non-working day	104
المادة الرابعة والسبعون: الالتزامات المستحقة خارج أيام العمل	104
Article seventy-five: Rulings	104
المادة الخامسة والسبعون: قرارات تفسيرية	104
Article seventy-six: Power of the Authority to prescribe forms	106
المادة السادسة والسبعون: صلاحية الهيئة في تحديد النماذج	106
Article seventy-seven: Tax Representatives, Tax Agents and Appointed Persons	106
المادة السابعة والسبعون: الممثلون الضريبيون والوكلاء الضريبيون والأشخاص المعيّنون	106
Article seventy-eight: Provision of notification	108
المادة الثامنة والسبعون: اصدار الاشعارات	108
Article seventy-nine: Transitional provisions	108
المادة التاسعة والسبعون: أحكام انتقالية	108



	Implementing Regulations	اللائحة التنفيذية	
	Chapter one: Definitions	الفصل الأول: التعريفات	
	Article one: Definitions	المادة الأولى: التعريفات	
	Words and phrases contained in these Regulations shall have the meanings ascribed to each of them in the Agreement and the Law unless the context requires otherwise.	تكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذه اللائحة المعاني المحددة لها في الاتفاقية و النظام ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.	
	Chapter two: Taxable Persons	الفصل الثاني: الأشخاص الخاضعون للضريبة	
	Article two: Taxable Persons required or eligible to register in the Kingdom	المادة الثانية: الأشخاص الخاضعون للضريبة الملزمون أو المؤهلون للتسجيل في المملكة	
	For the purposes of the Law and these Regulations, a Taxable Person in the Kingdom is a Person who conducts an Economic Activity independently for generating income, and is registered for VAT in the Kingdom or who is required to register for VAT in the Kingdom under the Law or these Regulations.	لأغراض تطبيق النظام وهذه اللائحة، يعد الشخص الخاضع للضريبة في المملكة هو الشخص الذي يمارس نشاط اقتصادي مستقلاً بقصد تحقيق الدخل، وتم تسجيله لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة أو اعتبر ملزماً بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة فيها وفقاً للنظام وهذه اللائحة.	
	Article three: Mandatory registration - Supplies exceed the Mandatory Registration Threshold	المادة الثالثة: التسجيل الإلزامي - حال تجاوز التوريدات حد التسجيل الإلزامي	
1.	For registration purposes every Resident Person in the Kingdom who is not registered by the Authority must at the end of each month calculate the value of his Supplies made in the Kingdom within the twelve months then ended, in accordance with the requirements set out in the Agreement. In cases where this value exceeds the Mandatory Registration Threshold detailed in the Agreement, the Person must apply to the Authority to register within thirty (30) days of the end of	على كل شخص مقيم بالمملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحساب قيمة توريداته خلال الاثني عشر شهراً السابقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثين (30) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة.	-1



	that month pursuant to article eight of these Regulations.		
2.	The registration of a Person who registers under the first paragraph of this article takes effect from the start of the next month following the month in which the registration application is submitted.	يبدأ نفاذ التسجيل بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة اعتباراً من بداية الشهر التالي للشهر الذي تم فيه تقديم طلب التسجيل.	-2
	Article four: Mandatory registration - Supplies expected to exceed the Mandatory Registration Threshold	المادة الرابعة: التسجيل الإلزامي - التوريدات التي يتوقع أن تتجاوز حد التسجيل الإلزامي	
1.	A Resident Person in the Kingdom who is not registered with the Authority must at the end of each month estimate the value of his annual Supplies to be made in the next twelve months, in accordance with the requirements provided for in the Agreement. Where the value of these Supplies is expected to exceed the Mandatory Registration Threshold detailed in the Agreement, the Person must apply to the Authority for registration within thirty (30) days of the end of that month pursuant to Article eight of these Regulations.	على كل شخص مقيم في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بإجراء حساب تقديري لقيمة توريداته السنوية خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة وفقاً للمتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت قيمة توريداته المتوقعة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب التسجيل خلال ثلاثين (30) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة.	-1
2.	The registration of a Person who registers under the first paragraph of this article takes effect from the start of the first month in which its annual Supplies made in the Kingdom were expected to exceed the Mandatory Registration Threshold.	يبدأ نفاذ التسجيل بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة اعتباراً من بداية الشهر الأول الذي يتوقع فيه أن تتجاوز قيمة توريداته السنوية في المملكة حد التسجيل الإلزامي.	-2
	Article five: Mandatory registration of Non-Residents obligated to pay Tax in the Kingdom	المادة الخامسة: التسجيل الإلزامي للأشخاص غير المقيمين والملزمين بسداد الضريبة في المملكة	
1.	A Non-Resident Person who is not registered with the Authority but is obligated to pay Tax on Supplies made or received by that Person in the Kingdom must apply to the Authority for registration within thirty (30) days of the first Supply on	على كل شخص غير مقيم في المملكة وغير مسجل لدى الهيئة ويكون ملزماً بسداد الضريبة عن التوريدات التي يقوم بها أو التي يستلمها في المملكة، أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ	-1



	which that Person was obligated to pay Tax.	أول توريد يكون فيه ملزماً بسداد الضريبة عنه.	
2.	The registration of a Person who registers under the first paragraph of this article takes effect from the date of the first Supply on which the Non-Resident Person was obligated to pay Tax.	يبدأ نفاذ التسجيل بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة اعتباراً من تاريخ أول توريد يكون فيه الشخص غير المقيم ملزماً بسداد الضريبة عن التوريد.	-2
	Article six: Mandatory registration – other provisions	المادة السادسة: التسجيل الإلزامي – أحكام أخرى	
1.	Where the Person has failed to make an application to the Authority as prescribed in these Regulations, the Authority may register such Person without submitting any application and such registration shall take effect from the relevant date prescribed under articles three and four of these Regulations.	في حال تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهيئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، ويبدأ نفاذ التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة.	-1
2.	Notwithstanding the other provisions of these Regulations, the Authority may agree to a request from the Person for the registration to take effect from a later date, up to the start of the month following the date of the application made by the Person.	دون الإخلال بالأحكام الأخرى الواردة في هذه اللائحة، للهيئة بناءً على طلب يقدمه طالب التسجيل، الموافقة على تأجيل تاريخ نفاذ التسجيل إلى تاريخ لاحق، على ألا يتجاوز بداية الشهر الذي يلي تاريخ تقديم الطلب.	-2
3.	Notwithstanding the other provisions of these Regulations, the Authority may agree to a request from the Person for the registration to take effect from any earlier date, provided the Person was eligible to be registered on that earlier date.	دون الإخلال بالأحكام الأخرى الواردة في هذه اللائحة، للهيئة بناءً على طلب يقدمه طالب التسجيل، الموافقة على اعتبار التسجيل نافذاً من أي تاريخ سابق، شريطة أن يكون مقدم الطلب مؤهلاً للتسجيل في ذلك التاريخ.	-3
4.	Transitional provisions in Chapter twelve of these Regulations concerning Persons who are obliged to register before the Law takes effect shall take precedence over any provisions concerning Mandatory Registration Threshold. Transitional provisions in Chapter twelve of these Regulations concerning Persons who are obliged to register shall be applicable until the Law becomes effective.	تسري الأحكام الانتقالية الواردة في الفصل الثاني عشر من هذه اللائحة بالأسبقية بالنسبة للأحكام المتعلقة بالأشخاص الملزمين بالتسجيل قبل دخول النظام حيز النفاذ، على أي أحكام تتعلق بحد التسجيل الإلزامي. وتظل هذه الأحكام سارية إلى حين دخول النظام حيز النفاذ.	-4



	Article seven: Voluntary registration	المادة السابعة: التسجيل الاختياري	
1.	A Resident Person in the Kingdom who is not required to register under the Agreement and the Law may apply to the Authority for registration in any of the following cases:	للشخص المقيم في المملكة غير الملزم بالتسجيل وفقاً لأحكام الاتفاقية والنظام، أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل في أي من الحالات الآتية:	-1
	(a) the value of the Person's Supplies or expenses during the then ended twelve months were equal to an amount not less than the Voluntary Registration Threshold,	أ- إذا بلغت قيمة توريدات الشخص أو مصاريفه خلال الاثني عشر شهراً السابقة مبلغاً لا يقل عن حد التسجيل الاختياري،	
	(b) the value of the Person's Supplies or expenses is expected to be not less than the Voluntary Registration Threshold within the following twelve months.	ب- إذا كان من المتوقع ألا تقل قيمة توريداته أو مصاريفه خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة عن حد التسجيل الاختياري.	
2.	For the purposes of Voluntary Registration, the annual value of Supplies or expenses of a person shall be calculated in accordance with the provisions of the Agreement and the Law.	لأغراض التسجيل الاختياري، يتم حساب قيمة التوريدات أو المصاريف السنوية للشخص المقيم وفقاً لأحكام الاتفاقية والنظام.	-2
3.	The Authority may, upon request for registration by an applicant, agree to deem such registration effective from an earlier or later date to the prescribed effective date provided the Person is eligible to be registered from that date.	للهيئة بناءً على طلب يقدمه طالب التسجيل، الموافقة على اعتبار التسجيل نافذاً من أي تاريخ سابق أو لاحق، شريطة أن يكون مقدم الطلب مؤهلاً للتسجيل في ذلك التاريخ.	-3
	Article eight: Application for registration	المادة الثامنة: طلب التسجيل	
1.	An application for registration must be made by completion of the form prescribed by the Authority.	يتم تقديم طلب التسجيل وفقاً للنموذج المعد من قبل الهيئة.	-1
2.	Any application must contain the following minimum information:	يجب أن يحتوي طلب التسجيل على المعلومات الآتية كحد أدنى:	-2



	a) official name of the legal Person or natural Person and ID information if the Person is a natural Person,	أ- الاسم الاعتباري أو الطبيعي لمقدم الطلب والبيانات الشخصية اذا كان مقدم الطلب شخص طبيعي،	
	b) physical address of regular abode or place of business,	ب- العنوان الفعلي لمكان الإقامة المعتاد أو مقر العمل،	
	c) email address,	ج- البريد الإلكتروني،	
	d) existing electronic identification number issued by the Authority, if any,	د- رقم التعريف الإلكتروني الذي أصدرته الهيئة ان وجد،	
	e) commercial registration number, if any,	هـ- رقم السجل التجاري ان وجد،	
	f) value of annual Supplies or annual expenses,	و- قيمة التوريدات أو المصروفات السنوية،	
	g) effective date of registration, or any alternative effective date requested.	ز- تاريخ بدء سريان التسجيل أو أي تاريخ بديل للسريان تم التقدم به.	
3.	The Authority may request the Person to provide documentation, in electronic or physical form, to verify that the information in the application is valid and that the Person is eligible to be registered. The Person must be given twenty (20) days, as a minimum, from the date of request to provide this documentation.	للهيئة أن تطلب من مقدم الطلب تقديم أية مستندات مؤيدة لصحة المعلومات الواردة في الطلب ولأحقيقته في التسجيل، في شكل ورقي أو إلكتروني، ويجب إمهاله مدة عشرين (20) يوماً على الأقل لغرض تمكنه من توفير المستندات.	-3
4.	The Authority may refuse an application for registration where it does not have evidence that the application is valid or that the Person is eligible to be registered. A notification of refusal must be provided to the Person making the application.	للهيئة رفض طلب التسجيل في حالة عدم صحة المعلومات الواردة في الطلب أو في حالة عدم أحقية مقدمه في التسجيل بموجب إشعار بالرفض.	-4
5.	Upon acceptance of the registration, the Authority will issue a certificate of registration to the Person in a notification. This certificate will state the date on which the registration takes effect, and the Tax Identification Number.	في حالة قبول الطلب، تصدر الهيئة شهادة تسجيل تتضمن تاريخ نفاذ التسجيل ورقم التعريف الضريبي وتقوم بإشعار مقدم الطلب بذلك.	-5



6.	The Authority will maintain a register containing the relevant details of all Taxable Persons who are registered in the Kingdom.	تحتفظ الهيئة بسجل يحتوي على كافة التفاصيل المتعلقة بجميع الأشخاص الخاضعين المسجلين في المملكة.	-6
7.	Where any of the Taxable Person's information changes from that provided in the application or otherwise currently recorded, that person is required to notify the Authority of the change within twenty (20) days of that change taking place.	على الشخص المسجل لدى الهيئة إشعارها في حال طرأ أي تغيير على معلومات طلب التسجيل، خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ حدوث التغيير.	-7
	Article nine: Registration provisions applying to specific circumstances	المادة التاسعة: أحكام التسجيل التي تسري في حالات معينة	
1.	A Person who at any time has annual Supplies made in the Kingdom whose value exceeds the Mandatory Registration Threshold which are exclusively zero-rated Supplies, is excluded from the requirement to register. A Person who falls under this paragraph may elect to apply to register voluntarily.	يستثنى من التسجيل الإلزامي أي شخص تتجاوز قيمة توريداته السنوية في المملكة في أي وقت حد التسجيل الإلزامي، إذا كانت جميع توريداته خاضعة فقط لنسبة الصفر بالمائة. ويجوز له تقديم طلب تسجيل اختياري.	-1
2.	In cases where two or more Related Persons carry on similar or related activities, the Authority may issue a notification requiring that the value of their annual Supplies be added within a specified duration, and this combined figure be used as each Person's annual Supplies value.	للهيئة في الحالات التي يزاول فيها شخصان مرتبطان أو أكثر مرتبطون أنشطة متشابهة أو مترابطة، إصدار إشعار تطلب فيه ضمّ قيمة توريداتهم السنوية خلال مدة محددة، وأن تستخدم هذه القيمة الإجمالية كقيمة للتوريدات السنوية لكل منهم.	-2
3.	Every Non-Resident Person who registers in the Kingdom must by itself or through a tax representative approved in accordance with article seventy-seven of these Regulations use the application form prescribed by the Authority. The particulars of this tax representative, if any, must be listed on the application form.	على كل شخص غير مقيم في المملكة وملزم بالتسجيل فيها أن يستخدم نموذج طلب التسجيل المعد من قبل الهيئة، سواءً بنفسه أو بواسطة ممثل ضريبي معتمد وفقاً للمادة السابعة و السبعون من هذه اللائحة، كما يجب بيان معلومات الممثل الضريبي في نموذج الطلب، ان وجد.	-3
4.	A Non-Resident Person who changes their tax representative must notify the Authority within twenty (20) days of the change taking place.	يجب على الشخص غير المقيم عند تغيير ممثله الضريبي أن يخطر الهيئة خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ حدوث التغيير.	-4



5.	<p>Any activity exercised by a government body in its capacity as a public authority shall not be considered to be an Economic Activity for the purposes of the Law and these Regulations.</p> <p>In cases where a government body, or an entity owned by the government, carries out activities which involve making Supplies of Goods or services in a capacity other than its capacity as a public authority, that government body or entity shall be regarded as carrying on an Economic Activity.</p>	<p>أي نشاط تمارسه جهة حكومية بصفتها سلطة عامة، لن يعد نشاطا اقتصاديا وفقا لأغراض النظام وهذه اللائحة.</p> <p>يعد من قبيل ممارسة النشاط الاقتصادي، قيام جهة حكومية بانشطة تنطوي على القيام بتوريدات لسلع أو لخدمات بصفة غير صفتها كسلطة عامة.</p>	-5
6.	<p>Employed and other Persons in so far as they are bound to an employer by contract or by any other legal ties creating the relationship of employer and employee as regards working conditions, remuneration and the employer's liability, are not considered to be carrying on an Economic Activity for the purpose of registration under the Law and these Regulations.</p>	<p>لا يشمل النشاط الاقتصادي النشاط الذي يمارسه الموظفون وغيرهم من الأشخاص بقدر ما يكونون فيه مرتبطين ارتباطاً تعاقدياً مع رب العمل أو مرتبطين بأي ارتباط نظامي آخر تنشأ بموجبه علاقة العامل برب العمل فيما له صلة بأحوال العمل والاجر ومسؤولية رب العمل، وذلك لأغراض التسجيل وفقاً للنظام وهذه اللائحة.</p>	-6
7.	<p>A Person who Supplies or intends to Supply Real Estate will be presumed to carry on an Economic Activity for the purpose of registration under the Law and these Regulations, except in cases where prior to the Supply the Real Estate was used or was intended for use as a permanent dwelling by the Person, or by a Person who is related to such Person within the meaning of the second paragraph of article thirty-seven of these Regulations.</p>	<p>يعد الشخص الذي يقوم أو ينوي القيام بتوريد عقاري، أنه يقوم بنشاط اقتصادي لأغراض التسجيل وفقاً للنظام وهذه اللائحة، فيما عدا الحالات التي كان يُستخدم أو ينوي أن يستخدم فيها العقار قبل التوريد العقاري كسكن دائم لذلك الشخص أو لعضو من عائلته ذي صلة وثيقة به وفقاً لما ورد كتعريف للصلة في الفقرة الثانية من المادة السابعة و الثلاثين من هذه اللائحة.</p>	-7
	Article ten: Group registration	المادة العاشرة: تسجيل المجموعة الضريبية	
	<p>Two or more legal Persons may apply to register as a Tax Group, for VAT purposes in the Kingdom if the following requirements are met:</p>	<p>يجوز لشخصين اعتباريين أو أكثر تقديم طلب تسجيل كمجموعة ضريبية لأغراض ضريبة القيمة المضافة في المملكة، إذا استوفوا المتطلبات الآتية:</p>	



	a) each legal Person is resident in the Kingdom and carries out an Economic Activity,	أ- أن يكون كلاً منهم مقيماً في المملكة ويمارس نشاطاً اقتصادياً.	
	b) fifty percent (50%) or more of the capital of each legal Person, or ownership or control of fifty percent (50%) or more of the voting rights or value, in both or all of the legal Persons, is held by the same Person or group of Persons, whether, in any of the foregoing cases, directly or indirectly,	ب- امتلاك خمسون في المائة (50%) أو أكثر من رأس المال لكل شخص اعتباري، أو السيطرة على خمسين في المائة (50%) أو أكثر من حقوق التصويت أو الملكية لكل الأشخاص الاعتبارية المملوكة من نفس الشخص أو المجموعة، وفي أي من الحالات السابقة، وسواء بشكل مباشر أو غير مباشر،	
	c) at least one of the legal Persons is a Taxable Person.	ج- أن يكون أحدهم على الأقل خاضعاً للضريبة.	
	Article eleven: Application to form a Tax Group	المادة الحادية عشرة: طلب تشكيل مجموعة ضريبية	
1.	An application to form a Tax Group must be made by a Taxable Person. This Person is the representative member of the Tax Group and will have the primary obligation to comply with the obligations and the rights of the group on behalf of all members of the group without prejudice to the joint liability of the other members of the Group.	يقدم طلب تشكيل مجموعة ضريبية من قبل شخص خاضع للضريبة، ويعد هذا الشخص ممثلاً للمجموعة الضريبية ومسؤولاً حيال الالتزامات والحقوق الناشئة على المجموعة نيابة عن جميع أعضائها، دون الإخلال بالمسؤولية التضامنية لبقية أعضاء المجموعة.	-1
2.	An application to form a Tax Group must be made using the application form approved by the Authority. This form must contain the minimum information on all members of the group as indicated in article eight of these Regulations.	يقدم طلب تشكيل المجموعة الضريبية عبر استخدام النموذج المعد من قبل الهيئة، ويجب أن يتضمن النموذج كحد أدنى على معلومات عن جميع أعضاء المجموعة وفقاً لما تم النص عليه بالمادة الثامنة من هذه اللائحة.	-2
3.	The Authority may request that the Tax Group representative provides any documentation, in electronic or physical form, to verify that the information contained in the application is valid and that	للهيئة أن تطلب من ممثل المجموعة الضريبية تزويدها بأي مستندات مؤيدة لصحة المعلومات الواردة في الطلب وذلك في شكل ورقي أو إلكتروني، ومن اهلية أعضاء	-3



	the Persons are eligible to be registered as a Tax Group. The representative legal Person must be given twenty (20) days, as a minimum, from the date of request to provide this documentation.	المجموعة في التسجيل. على أن يمنح ممثل المجموعة الضريبية مدة عشرين (20) يوماً على الأقل من تاريخ الطلب ليتمكن من تقديم المستندات.	
4.	The Authority may refuse an application for registration where the information contained in the application is not valid or the legal Persons are not eligible to be registered as a Tax Group. A notification of refusal must be provided to the Person making the application.	للهيئة رفض طلب التسجيل في حالة عدم صحة معلومات طلب التسجيل أو في حالة عدم أحقية أعضاء المجموعة الضريبية في التسجيل بموجب إشعار بالرفض يتم إرساله إلى مقدم الطلب.	-4
5.	The Tax Group establishment takes effect from the first day of the month following the month in which the application is approved or such later date as determined by the Authority.	تنشأ المجموعة الضريبية اعتباراً من اليوم الأول للشهر التالي من تاريخ موافقة الهيئة على طلب التسجيل، أو أي تاريخ لاحق تحدده.	-5
6.	If the application is approved, the Authority will issue a new Tax Identification Number to the Tax Group representative on behalf of the Tax Group, and suspend the existing Tax Identification Numbers of members who are individually registered.	في حال قبلت الهيئة طلب التسجيل، تقوم بإصدار رقم تعريف ضريبي جديد لممثل المجموعة الضريبية نيابة عن المجموعة وتعليق أرقام التعريف الضريبي لأعضاء المجموعة الذين سبق تسجيلهم بشكل منفرد.	-6
	Article twelve: Amendments to or disbanding of a Tax Group	المادة الثانية عشرة: التعديلات على المجموعة الضريبية أو حلها	
1.	In a case where any information originally stated in the application changes, or where any member of the Tax Group is no longer eligible to form part of the Group, notification must be given by the Tax Group representative within twenty (20) days of the change taking place.	على ممثل المجموعة الضريبية في حال طرأ تغيير على أي معلومة من معلومات طلب التسجيل، أو إذا لم يعد أي عضو من أعضائها مؤهلاً ليكون جزءاً من المجموعة، إشعار الهيئة بذلك خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ حدوث ذلك التغيير.	-1
2.	A removal of a legal Person from the Tax Group or the disbanding of the Tax Group arising due to an event set out in the first paragraph of this article will take effect from the date that legal Person is no longer eligible to form part of the Tax Group or	يبدأ تاريخ سريان حل المجموعة الضريبية أو استبعاد أي شخص منها بسبب حدوث إحدى الوقائع المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة، من تاريخ حلها أو من تاريخ استبعاد ذلك الشخص.	-2



	from the disbanding date.		
3.	Subject to the approval of all group members the Tax Group representative may file an application on behalf of the group to add new members to the group or to remove existing members from the group or to disband the group or to change the Tax Group representative.	يجوز لممثل المجموعة الضريبية بعد موافقة جميع أعضاءها، تقديم طلب إضافة عضو جديد إلى المجموعة أو استبعاد أحد أعضائها أو حل المجموعة أو استبداله بممثل آخر.	-3
4.	Changes to the Tax Group resulting from an application described in the third paragraph of this article will take effect from the date the request is made, unless the Authority specifies an alternative effective date.	في حالة تقديم طلب بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة وترتب على ذلك حدوث تغيير في وضع المجموعة الضريبية فإن ذلك التغيير يعد نافذاً من تاريخ تقديم الطلب وذلك ما لم تحدد الهيئة تاريخ آخر.	-4
5.	In cases where one or more members leaves a Tax Group, or the group disbands but any individual member remains eligible to be a Taxable Person in its own right, a new Tax Identification Number will be issued to that member if it had no previous Tax Identification Number before joining the group. In these cases, any such members are not considered to have de-registered, and will be deemed to have a continued registration status.	في حال خروج عضو أو أكثر من المجموعة الضريبية، أو في حال حل المجموعة مع بقاء العضو مؤهلاً كشخص خاضع للضريبة، فسوف يتم إصدار رقم تسجيل ضريبي جديد لذلك العضو إذا لم يكن لديه رقم سابق قبل انضمامه للمجموعة، وفي الحالتين لا يعد أن العضو قد تم إلغاء تسجيله وسوف يعد تسجيله مستمراً.	-5
6.	In cases where one or more members leaves a Tax Group, or the group disbands, and the individual member is not eligible to be a Taxable Person, that Person must deregister, if applicable, with effect from the date it leaves the group or the group is disbanded. Each member of the group remains jointly and severally liable for any tax due upon deregistration and for the rights and obligations of the group when it was a member of the group.	في حال خروج عضو أو أكثر من المجموعة الضريبية، أو في حال حلها، وتبين أن العضو لن يكون مؤهلاً كشخص خاضع للضريبة، فيجب عليه إلغاء تسجيله اعتباراً من تاريخ الانسحاب أو حل المجموعة، في حال كان مسجلاً، مع استمرار أعضاء المجموعة مسؤولين مسؤولية تضامنية عن أي ضريبة مستحقة عند إلغاء التسجيل، وأي حقوق والتزامات على المجموعة عندما كان عضواً بها.	-6
7.	The Authority may issue a notice to the Tax Group representative to set aside the effect of the Tax Group status as applicable to	للهيئة إصدار إشعار إلى ممثل المجموعة بإزالة صفة المجموعة الضريبية بالنسبة لأي توريدات بين أعضاء	-7



	<p>disregard Tax on any Supplies between members of the group. This notice may have retrospective effect.</p> <p>Such a notice may only be issued where the Tax Group results or will result in the accrual of a tax advantage which is contrary to the purpose of the Law, and obtaining this advantage is one of the principal or main purposes of the group.</p>	<p>المجموعة ويجوز تطبيق هذا الإشعار بأثر رجعي.</p> <p>يمكن إصدار هذا الإشعار فقط إذا كان وجود المجموعة الضريبية يؤدي أو سوف يؤدي إلى الحصول على مزايا ضريبية تتعارض مع الغرض من النظام، وكان الحصول على هذه المزايا أحد الأغراض الرئيسية من تشكيل المجموعة.</p>	
8.	<p>The Authority may issue a notice to two or more Persons who are not part of any Tax Group, but who are eligible to form one together, that they are considered to be in a Tax Group from any prospective date.</p> <p>Such a notice may only be issued where the registration of each Person as a separate Taxable Person results or will result in the accrual of a tax advantage which is contrary to the purpose of the Law.</p>	<p>للهيئة إصدار إشعار إلى شخصين أو أكثر ليسوا أعضاء في مجموعة ضريبية ولكنهم مؤهلين مع بعضهم لنتم معاملتهم كمجموعة ضريبية في أي تاريخ تحدده.</p> <p>يمكن إصدار هذا الإشعار فقط إذا كان تسجيل أيًا من الأشخاص كشخص مستقل يؤدي أو سوف يؤدي إلى الحصول على مزايا ضريبية تتعارض مع الغرض من النظام.</p>	-8
	Article thirteen: Deregistration	المادة الثالثة عشرة: إلغاء التسجيل	
1.	<p>Where a Taxable Person ceases to carry on an Economic Activity, including cases where a legal Person ceases to exist as a legal Person that Taxable Person shall deregister. Deregistration will take effect from the date determined by the Authority after its approval of the deregistration.</p>	<p>إذا توقف الشخص الخاضع للضريبة عن مزاولة النشاط الاقتصادي بما فيها حالات زوال صفته الاعتبارية، فعليه إلغاء تسجيله ويعد الإلغاء نافذاً من التاريخ الذي تحدده الهيئة بعد موافقتها على الإلغاء.</p>	-1
2.	<p>Where at the end of any month, a non-resident Taxable Person has not made any Taxable Supplies in respect of which it is obligated to report Tax in the Kingdom in the most recent twelve-month period that Taxable Person must deregister. Deregistration will take effect from the date determined by the Authority after its approval of the deregistration.</p>	<p>إذا تبين في نهاية أي شهر أن الشخص غير المقيم الخاضع للضريبة لم يقدّم بأي توريدات خاضعة للضريبة في المملكة في مدة اثني عشر شهراً السابقة، يجب عليه إلغاء تسجيله، ويعد الإلغاء نافذاً من التاريخ الذي تحدده الهيئة بعد موافقتها على الإلغاء.</p>	-2
3.	<p>At the end of any month, a resident Taxable</p>	<p>في نهاية أي شهر يجب على أي شخص مقيم خاضع</p>	-3



	Person is required to deregister where all of the following occur:	للضريبة إلغاء تسجيله عند حدوث جميع الحالات الآتية:	
	a) The total value of the Taxable Person's annual Supplies or annual expenses in the twelve months then ended does not exceed the Voluntary Registration Threshold,	أ- إذا كان إجمالي قيمة توريداته السنوية التي قام بها أو مصاريفه السنوية التي تكبدها خلال الاثني عشر شهراً السابقة لا تتجاوز حد التسجيل الاختياري.	
	b) The total value of the Taxable Person's annual Supplies or annual expenses in the twenty-four months then ended does not exceed the Mandatory Registration Threshold,	ب- إذا كان إجمالي قيمة توريداته السنوية التي قام بها أو مصاريفه السنوية التي تكبدها خلال الأربعة وعشرين شهراً السابقة لا تتجاوز حد التسجيل الإلزامي.	
	c) The total value of the Taxable Person's annual Supplies or annual expenses in that month and the eleven months following is not expected to exceed the Voluntary Registration Threshold.	ج- إذا كان من غير المتوقع أن يتجاوز إجمالي قيمة توريداته أو مصاريفه السنوية في أي شهر من الأشهر الإحدى عشر اللاحقة حد التسجيل الاختياري.	
4.	A Taxable Person shall apply for deregistration to the Authority within thirty (30) days of any of the cases prescribed in the first, second or third paragraphs of this article occurring.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة التقدم الى الهيئة بطلب الغاء تسجيله خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ حدوث أي من الحالات المقررة في الفقرات الأولى أو الثانية أو الثالثة من هذه المادة.	-4
5.	In cases where the Taxable Person does not apply for deregistration to the Authority, the Authority may deregister that Person. In these cases, the Authority will issue a notification.	للهيئة أن تلغي التسجيل في حال عدم قيام الشخص الخاضع للضريبة بتقديم طلب الغاء التسجيل، وتقوم بإشعاره بذلك.	-5
6.	At the end of any month, a Taxable Person who is not required to deregister may apply to deregister where both:	في نهاية أي شهر يجوز للشخص الخاضع للضريبة غير الملزم بإلغاء تسجيله، التقدم بطلب إلغاء التسجيل في حال حدوث كل من الآتي:	-6
	a) its annual Supplies made in the Kingdom in the last twelve months do not exceed the Mandatory Registration Threshold,	أ- كانت توريداته السنوية في المملكة خلال الاثني عشر شهراً السابقة لا تتجاوز حد التسجيل الإلزامي،	
	b) its expected annual Supplies made	ب- كان من غير المتوقع أن تتجاوز توريداته	



	in the Kingdom in that month and the eleven months following do not exceed the Mandatory Registration Threshold.	السنوية في المملكة في ذلك الشهر والإحدى عشر شهراً اللاحقة حد التسجيل الإلزامي،	
7.	The deregistration takes effect on the date determined by the Authority after its approval of the deregistration.	يبدأ نفاذ إلغاء التسجيل من التاريخ الذي تحدده الهيئة بعد موافقتها على الإلغاء.	-7
8.	A Taxable Person may not apply to deregister in accordance with this article in cases where it has been registered for less than twelve months.	لا يجوز للشخص الخاضع للضريبة طلب إلغاء التسجيل وفقاً لهذه المادة إذا لم تتجاوز مدة تسجيله اثني عشر شهراً.	-8
9.	An application under the fourth paragraph of this article or under the sixth paragraph of this article must be made in an application in the form prescribed by the Authority.	يجب تقديم الطلب المشار اليه في الفقرة الرابعة والفقرة السادسة من هذه المادة وفقاً للنموذج المعد من الهيئة.	-9
10.	The Authority may request documentation from the Taxable Person to evidence that the Economic Activity has ceased or to evidence the value of Taxable Supplies made or expected to be made.	للهيئة أن تطلب من الشخص الخاضع للضريبة تقديم المستندات التي تدل على توقف نشاطه الاقتصادي أو تقديم ما يثبت قيمة توريداته الخاضعة للضريبة التي قام بها أو المتوقع القيام بها.	-10
11.	The Authority may refuse an application for deregistration where it does not have sufficient evidence that the Taxable Person is eligible to deregister.	للهيئة رفض طلب إلغاء التسجيل إذا لم يتوافر لديها دليل كاف بأن الشخص الخاضع للضريبة يحق له إلغاء التسجيل.	-11
12.	The Authority will issue a notification that confirms the deregistration of a Taxable Person or the refusal of an application to deregister.	تقوم الهيئة بإصدار إشعار يؤكد إلغاء التسجيل للشخص الخاضع للضريبة أو برفض طلب إلغاء التسجيل.	-12
	Chapter three: Supplies of Goods and services	الفصل الثالث: توريدات السلع والخدمات	
	Article fourteen: Taxable Supplies in the Kingdom	المادة الرابعة عشرة: التوريدات الخاضعة للضريبة في المملكة	
	Without prejudice to the second article of the Law, for the purposes of applying the Agreement and the Law in the Kingdom,	دون الإخلال بالمادة الثانية من النظام ولأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام في المملكة، تفرض الضريبة على كافة	



	Tax is imposed on all Taxable Supplies of Goods and services made in the Kingdom by a Taxable Person, or received in the Kingdom by a Taxable Person in instances where the Reverse Charge Mechanism applies, as well as on Imports of Goods.	توريدات السلع والخدمات التي يقوم بها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة، أو على تلك التي يتلقاها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة في الحالات التي تطبق فيها آلية الاحتساب (التكليف) العكسي، وعلى استيراد السلع إلى المملكة.	
	Article fifteen: Nominal Supplies	المادة الخامسة عشرة: التوريد المفترض	
1.	A Nominal Supply of Goods or services, made by a Taxable Person is treated as a Supply of Goods or services by the Taxable Person for Consideration as part of the Taxable Person's Economic Activity, except as otherwise provided by this article.	يعد التوريد المفترض للسلع أو الخدمات التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة، كتوريد لسلع أو لخدمات يقوم به الشخص الخاضع للضريبة لقاء مقابل كجزء من نشاطه الاقتصادي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك في هذه المادة.	-1
2.	A Supply of Goods without Consideration is not treated as a Nominal Supply in any of the following situations:	لا تعامل توريدات السلع التي تقع دون مقابل على أنها توريدات مفترضة في أي من الحالات الآتية:	-2
	a) a Taxable Person Supplies gifts or samples to promote its Economic Activity, provided the Fair Market Value of each gift or sample supplied without Consideration does not exceed two hundred (200) riyals exclusive of VAT per recipient per calendar year,	أ- إذا قام الشخص الخاضع للضريبة بتوريد هدايا وعينات بغرض ترويج نشاطه الاقتصادي، شريطة ألا تتجاوز القيمة السوقية العادلة لكل من تلك الهدايا والعينات التي وردها دون مقابل، مبلغ مائتي (200) ريال غير شامل ضريبة القيمة المضافة، لكل متلقي عن كل سنة تقويمية،	
	b) a Taxable Person provides Goods to its employees as a part of carrying on its Economic Activity, provided the Fair Market Value of the Goods supplied without Consideration does not exceed two hundred (200) riyals exclusive of VAT per recipient per calendar year.	ب- إذا قدم الشخص الخاضع للضريبة سلعاً إلى موظفيه في سياق قيامه بنشاطه الاقتصادي، شريطة ألا تتجاوز القيمة السوقية العادلة لتلك السلع التي قدمها دون مقابل، مبلغ مائتي (200) ريال غير شامل ضريبة القيمة المضافة، لكل متلقي عن كل سنة تقويمية .	



3.	The maximum annual value of Supplies of gifts, samples and Goods which a Taxable Person may make without Consideration and still be eligible to apply the relief in the first paragraph of this article, is fifty thousand (50,000) riyals in any calendar year based on the Fair Market Value of those gifts, samples and Goods.	يكون الحد الأقصى لقيمة التوريدات السنوية من الهدايا و العينات و السلع التي يجوز للشخص الخاضع للضريبة تقديمها دون مقابل مع بقاء حقه في طلب الإعفاء بحسب الفقرة الأولى من هذه المادة، هو خمسين ألف (50,000) ريال في أي سنة تقويمية، وذلك على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الهدايا و العينات والسلع.	-3
4.	In cases where Goods are not used for the Economic Activity of a Taxable Person due to the destruction, theft or loss of those Goods the Taxable Person does not make a Nominal Supply of those Goods.	إذا لم يتم الشخص الخاضع للضريبة باستعمال السلع في نشاطه الاقتصادي بسبب التلف أو السرقة أو الفقد، فلا يتم اعتبار تلك السلع على أنها توريدات مفترضة.	-4
5.	A Supply of services is not treated as a Nominal Supply in cases where a Taxable Person Supplies services without Consideration, and these services are provided to promote the Economic Activity of a Taxable Person or provided to employees in as a part of carrying on the Economic Activity, provided the Fair Market Value of each Supply of service does not exceed two hundred (200) riyals per person per calendar year.	لا يعامل توريد الخدمات معاملة التوريد المفترض في الحالات التي يقوم فيها الشخص الخاضع للضريبة بتوريد الخدمات دون مقابل، شريطة أن يكون الهدف من توريدها هو ترويج لنشاطه الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة أو تم تقديمها إلى موظفي الشخص الخاضع للضريبة في سياق تأدية النشاط الاقتصادي، وألا تتجاوز القيمة السوقية العادلة بالنسبة لكل خدمة يتم توريدها مبلغ مائتي (200) ريال، لكل متلقي عن كل سنة تقويمية.	-5
6.	The maximum annual value of services which a Taxable Person may make without Consideration and still be eligible to apply the relief in the fourth paragraph of this article, is fifty thousand (50,000) riyals in any calendar year based on the Fair Market Value of those services.	يكون الحد الأقصى للقيمة السنوية للخدمات التي يجوز للشخص الخاضع للضريبة تقديمها دون مقابل مع بقاء حقه في طلب الإعفاء وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة، هو مبلغ خمسين ألف (50,000) ريال في أي سنة تقويمية وذلك على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الخدمات.	-6
7.	The Nominal Supply made on ceasing an Economic Activity will take place on the date of deregistration and be based on the Fair Market Value of the Goods retained at this date.	يعد التوريد المفترض واقعا عند توقف النشاط الاقتصادي في تاريخ إلغاء التسجيل وذلك على أساس القيمة السوقية العادلة للسلع المحتفظ بها في ذلك التاريخ.	-7



8.	In cases where the Taxable Person only deducts a part of the Input Tax on the purchase of Goods and services or Import of Goods directly linked to any Nominal Supply, the value of the Nominal Supply will be adjusted to reflect only the proportional amount of VAT deducted.	في حال خصم الشخص الخاضع للضريبة جزءاً فقط من ضريبة المدخلات عند شراء السلع والخدمات أو عند استيراد السلع المرتبطة مباشرة بأي توريد مفترض، فسوف يتم تعديل قيمة التوريد المفترض بحيث يعكس القيمة النسبية لضريبة القيمة المضافة التي تم خصمها.	-8
	Article sixteen: Transfer of own Goods to another Member State	المادة السادسة عشرة: نقل المملوك من السلع إلى دولة عضو أخرى	
1.	A Taxable Person who transfers Goods forming part of his assets from the Kingdom to another Member State is not considered to make a Supply of those Goods provided that Person can evidence the use or intended use of those Goods for his own temporary use or an onwards Supply within sixty (60) days of the Goods being moved to that Member State.	لا يعد من قبيل التوريد قيام الشخص الخاضع للضريبة بنقل سلعة تشكل جزءاً من أصوله في المملكة إلى أي دولة عضو أخرى شريطة ان يقدم خلال سنتين (60) يوماً من تاريخ نقلها إلى تلك الدولة العضو ما يثبت أنه يستخدم أو سيستخدم تلك السلعة بنفسه بشكل مؤقت أو للقيام بتوريدها لغيره.	-1
2.	Evidence of an onwards Supply is an order or contract for sale with a Person in that Member State, or such other evidence as the Authority may accept. Evidence of temporary entry of goods is documentation showing the prescribed items and uses as described in the Unified Customs Law.	يُعد أمر أو عقد البيع مع شخص في تلك الدولة العضو دليلاً على ان التوريد يأخذ حكم التوريد للغير، وللهيئة ان تقبل اي مستند آخر كدليل على هذه الواقعة. في حين أن الدليل الذي يثبت الإدخال المؤقت للسلع هو المستندات التي تبين الأصناف المقررة وطرق استخدامها حسبما هو مبين في نظام الجمارك الموحد.	-2
3.	A person who cannot evidence an excepted purpose for the Goods in the timeframe specified in the first paragraph of this article is able to adjust the Output Tax accounted for on the Supply of the Goods at such time evidence becomes available, subject to the time limitations described in the Law.	الشخص الذي لا يستطيع تقديم دليل على أنه يستخدم أو سيستخدم تلك السلعة بنفسه بشكل مؤقت أو للقيام بتوريدها لغيره خلال الفترة الزمنية المحددة في الفقرة الأولى، يمكنه تعديل الضريبة المحتسبة عن توريد السلع في الوقت الذي يتوفر له ذلك الدليل مع مراعاة المواعيد الزمنية المبينة في النظام.	-3
4.	A Supply of Goods made in the Kingdom on the transfer of a Taxable Person's own	بغرض تطبيق الاتفاقية والنظام، يعد توريد السلع في	-4



	Goods to another Member State in accordance with the Agreement and the Law is considered to be a Supply made to that Taxable Person for the purpose of determining the authority concerned with deduction of Input Tax on the supplied Goods.	المملكة من قبل شخص خاضع للضريبة لأجل نقلها لنفسه في دولة عضو أخرى بمثابة توريد لمصلحته لغرض تحديد الجهة المخولة بخصم ضريبة المدخلات على السلع الموردة.	
	Article seventeen: Transactions not falling within the scope of Tax- transfer of an Economic Activity	المادة السابعة عشرة: التعاملات التي لا تقع ضمن نطاق الضريبة- نقل النشاط الاقتصادي	
1.	The transfer by a Taxable Person of Goods and services forming a part of his Economic Activity, is not a Taxable Supply of Goods and services by that Person in the course of an Economic Activity and is therefore not a Supply subject to Tax, provided that all of the following conditions are met:	لا يعد قيام الشخص الخاضع للضريبة بنقل سلع وخدمات تشكل جزءاً من نشاطه الاقتصادي بمثابة توريد لسلع وخدمات من قبل ذلك الشخص، شريطة توافر كلاً مما يلي:	-1
	a) the Goods and services transferred are capable of being operated as an Economic Activity in their own right, and the recipient immediately following the transfer uses those Goods and services to carry on that same Economic Activity,	أ- أن تكون السلع والخدمات التي تم نقلها قابلة للتشغيل كنشاط اقتصادي بذاتها، وأن يستعمل المتلقي تلك السلع والخدمات مباشرة بعد الانتقال لمزاولة نفس النشاط الاقتصادي،.	
	b) the recipient is a Taxable Person or becomes a Taxable Person as a result of the transfer,	ب- أن يكون المتلقي شخص خاضع للضريبة أو سوف يصبح شخصاً خاضعاً للضريبة نتيجة لعملية النقل،.	
	c) the Supplier and the recipient agree in writing that they wish the transfer to be viewed as the transfer of an Economic Activity for the purposes of these Regulations.	ج- أن يتفق المورد والمتلقي كتابةً على أنهما يرغبان في أن يعد النقل نقلاً لنشاط اقتصادي لأغراض هذه اللائحة.	
2.	Where a transfer on the contractually agreed date of an Economic Activity takes place, the recipient Taxable Person assumes the place of the Supplier for any rights and obligations which will arise in the future for	عند حدوث نقل نشاط اقتصادي حسب التاريخ المنقود عليه في العقد، فإن الشخص الخاضع للضريبة المتلقي يحل محل المورد فيما يتعلق بأي حقوق و التزامات قد	-2



	the purpose of the Law and these Regulations.	تتشأ في المستقبل فيما يتصل بأغراض النظام وهذه اللائحة.	
3.	In cases where the transfer of an Economic Activity results in the Supplier or recipient of that Economic Activity being required to register or deregister, notification must be provided to the Authority within thirty (30) days of the transfer date.	في الحالات التي يؤدي فيها نقل النشاط الاقتصادي الى نشوء التزام على المورد أو المتلقي بالتسجيل أو إلغاء التسجيل، يجب إشعار الهيئة بذلك خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ النقل.	-3
4.	The Supplier of an Economic Activity must provide copies of all business records relating to that Activity which are required to be retained by the Law to the recipient of that Economic Activity.	على مورد النشاط الاقتصادي تقديم نسخ من جميع السجلات المتعلقة بذلك النشاط التي يلزم حفظها بموجب النظام إلى متلقي النشاط الاقتصادي.	-4
	Article eighteen: Supplies by a legal Person to itself	المادة الثامنة عشرة: توريدات يقوم بها الشخص الاعتباري لنفسه	
1.	Goods and services provided by a legal Person to itself, with the exception of Nominal Supplies, are not within the scope of Tax, and are subject to article sixteen of these Regulations.	مع عدم الإخلال بالمادة السادسة عشرة من هذه اللائحة، فيما عدا التوريدات المفترضة، تعد السلع والخدمات الموردة من قبل الشخص الاعتباري لنفسه خارج نطاق الضريبة.	-1
2.	Supplies of Goods or services from one member of a Tax Group to another member of a Tax Group are not within the scope of Tax.	تعد توريدات السلع أو الخدمات من أحد أعضاء المجموعة الضريبية إلى عضو آخر في المجموعة، خارج نطاق الضريبة.	-2
3.	Services shall be deemed to be Taxable Supplies by a non-resident Supplier to a legal Person established within the Kingdom, in cases where all of the following apply:	تعد الخدمات المقدمة توريدات إذا قدمت من مورد غير مقيم إلى شخص اعتباري مؤسس داخل المملكة، وذلك في حال توافر كلاً من الآتي:	-3
	a) the legal Person is established in the Kingdom and another member country,	أ- عندما يكون الشخص الاعتباري مؤسساً في المملكة وفي أكثر من دولة عضو.	
	b) the services are supplied by a non-resident Supplier to the establishment of the legal Person outside the	ب- عندما تكون الخدمات قد تم توريدها من قبل شخص غير مقيم لمؤسسة تابعة للشخص	



	Kingdom and subsequently used by the establishment of the same legal Person in the Kingdom,	الاعتباري خارج المملكة ثم تسلمتها لاحقاً مؤسسة تابعة للشخص الاعتباري نفسه في المملكة,	
	c) the services are not deemed to take place outside the Kingdom due to any of the Special Cases prescribed in the Agreement to determine the place of Supply.	ج- لا تعد الخدمات قد حدثت خارج المملكة بسبب أي من الحالات الخاصة المقررة في الاتفاقية لتحديد مكان التوريد.	
	Article nineteen: Issue or Supply of a Voucher	المادة التاسعة عشرة: إصدار أو توريد القسائم الشرائية	
1.	Where a person issues or Supplies a Voucher, this is not considered to be a Supply for the purposes of the Law, subject to the second paragraph of this article.	مع مراعاة ما ورد في الفقرة الثانية من هذه المادة، في حال قيام شخص بإصدار أو توريد قسيمة، فلا يعد ذلك توريداً لأغراض النظام.	-1
2.	The Supply of a face value Voucher is a Supply of services to the extent that the Consideration provided in respect of the issue or Supply of the Voucher exceeds its monetary face value.	يعد توريد القسيمة ذات القيمة الاسمية توريداً للخدمات بقدر ما يكون المقابل المقدم لقاء إصدار أو توريد القسيمة يتجاوز قيمتها الاسمية النقدية.	-2
3.	In this article, a Voucher is an instrument where there is an obligation to accept it as Consideration or part Consideration for a Supply of Goods or services, and where the nature of the Goods or services to be supplied or the identity of the Supplier is indicated on the Voucher or in related documentation.	لأغراض هذه المادة، تعد القسيمة بمثابة صك إذا كان هناك التزام بقبولها كمقابل أو جزء من المقابل عن توريد السلع أو الخدمات، وكانت طبيعة السلع أو الخدمات المراد توريدها أو هوية المورد محددة في القسيمة أو في المستندات ذات الصلة.	-3
4.	A face value Voucher is a Voucher which is issued with a specific monetary redemption value indicated on the Voucher or in related documentation.	يُقصَد بالقسيمة ذات القيمة الاسمية القسيمة المصدرة مع قيمة نقدية معينة قابلة للاسترداد مبينة في القسيمة أو في أي مستند ذي صلة.	-4
	Article twenty: Date of Supply in specific circumstances	المادة العشرون: تاريخ التوريد في حالات محددة	
1.	In cases where Goods or services are supplied and the Invoice or agreement between the Supplier and Customer states	في الحالات التي يتم فيها توريد سلع أو خدمات و تنص الفاتورة أو الاتفاق بين المورد والعميل على سداد المقابل	-1



	that Consideration is due and payable in periodical installments, a separate Supply in respect of each installment takes place on the earlier of the due date for the payment of that installment or the date of actual payment.	على أقساط دورية، يعد كل قسط على انه توريد منفصل يتم في تاريخ استحقاق القسط أو تاريخ السداد الفعلي أيهما أسبق.	
2.	In all other cases where Supplies of Goods or services are made on a continuing basis, a separate Supply takes place on the earlier of the date an Invoice is issued or payment is made in respect of those Goods or services, to the extent of the amount invoiced or paid.	في جميع الحالات الأخرى التي يتم فيها عمل توريدات لسلع أو خدمات على أساس مستمر، يعد ذلك توريد منفصل في تاريخ إصدار الفاتورة أو تاريخ السداد، أيهما أسبق، وذلك بقدر قيمة الفاتورة أو السداد.	-2
3.	In the event that no payment has been received or invoice has been issued in relation to continuous Supplies of Goods or services by a Taxable Person, the Supply is deemed to take place on the date falling twelve months after the later of:	في حال عدم تلقي أي سداد أو عدم إصدار فاتورة بالنسبة للتوريدات المستمرة للسلع أو الخدمات التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة، يعد التوريد قد حدث في التاريخ الواقع بعد اثني عشر شهراً من التاريخ اللاحق من أي من التاريخين الاتيين:	-3
	a) the date on which the Supply of Goods or services commenced,	أ- تاريخ بدء توريد السلع أو الخدمات،	
	b) the previous date on which the Supply took place by reason of an Invoice being issued or payment being made.	ب- التاريخ السابق الذي حدث فيه التوريد بموجب اصدار فاتورة أو إجراء سداد.	
4.	The Supply of oil, gas, water or electricity through a distribution network which is not made on a continuing basis takes place at the earlier of:	يعد توريد النفط أو الغاز أو المياه أو الكهرباء عبر شبكة توزيع والذي لا يتم على أساس مستمر على أنه حدث في التاريخ الأسبق من أي من التاريخين الاتيين:	-4
	a) the date an Invoice is issued by the Supplier in respect of those Goods,	أ- تاريخ إصدار الفاتورة من قبل المورد عن تلك السلع،	
	b) the date that payment is received by the Supplier in respect of those Goods.	ب- تاريخ استلام السداد من قبل المورد عن تلك السلع.	
5.	The Nominal Supply made as a result of the cessation of a Taxable Person's Economic Activity takes place on the date of deregistration of that Person determined in	يعد التوريد المفترض الذي تم نتيجة لتوقف النشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة على أنه قد حدث	-5



	accordance with the Law and these Regulations.	في تاريخ إلغاء تسجيل ذلك الشخص المحدد وفقاً للنظام وهذه اللائحة.	
	Chapter four: Place of Supply	الفصل الرابع: مكان التوريد	
	Article twenty-one: Taxable status of Supplier and Customer	المادة الحادية والعشرون: المورد والعميل الخاضع للضريبة	
1.	<p>For the purposes of determining the country in which a Supply is made under the provisions of the Agreement and the Law, the Supplier is considered a Taxable Supplier or the Customer is considered a Taxable Customer in cases where that Person is registered for VAT in the Member State where it has a Place of Residence on the date the Supply takes place.</p> <p>A Customer who is a Taxable Person in the Kingdom by reason of being required to be registered is also a Taxable Customer for the purposes of giving effect to the provisions of the Agreement and the Law.</p>	<p>لأغراض تحديد الدولة التي تم فيها التوريد وفقاً لأحكام الاتفاقية والنظام، يعد المورد بمثابة مورداً خاضعاً للضريبة أو العميل بمثابة عميلاً خاضعاً للضريبة في الحالات التي يكون فيها هذا الشخص مسجلاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة في الدولة العضو الواقع فيها مقر إقامته في تاريخ حدوث التوريد.</p> <p>يعد العميل الخاضع للضريبة في المملكة كونه مطالباً بالتسجيل، عميلاً خاضعاً للضريبة لأغراض تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقية .</p>	-1
2.	<p>For the purposes of the Law and these Regulations, subject to the third paragraph of this article, a Taxable Person making a Supply of Goods or services to a Taxable Customer in another Member State must obtain the Tax Identification Number of that Customer issued by that Member State which is valid at the date the Supply takes place.</p>	<p>لأغراض النظام وهذه اللائحة، على الشخص الخاضع للضريبة الذي يقوم بعمل توريد لسلع أو خدمات إلى عميل خاضع للضريبة في دولة عضو أخرى، أن يحصل على رقم التعريف الضريبي لذلك العميل الصادر من تلك الدولة العضو على أن يكون الرقم ساري المفعول في تاريخ حدوث التوريد، مع مراعاة الفقرة الثالثة من هذه المادة.</p>	-2
3.	<p>A Supplier who cannot obtain the Tax Identification Number required by the second paragraph of this article must determine the place of Supply on the basis that his Customer is not a Taxable Customer, until such number which was valid at the time of the Supply is later obtained.</p>	<p>على المورد الذي لا يستطيع الحصول على رقم التعريف الضريبي المطلوب بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة، أن يحدد مكان التوريد على أساس أن العميل ليس عميلاً خاضعاً للضريبة، إلى أن يحصل على الرقم الساري لذلك العميل في تاريخ حدوث التوريد.</p>	-3



4.	In cases where the Supplier or Customer is established in more than one Member State, the relevant state of that Person's residence in respect of any particular supply is the state most closely connected with that Supply.	في الحالات التي يكون فيها المورد أو العميل مؤسساً في أكثر من دولة عضو، فإن الدولة الأكثر ارتباطاً بأي توريد تعد هي الدولة التي يقيم فيها ذلك الشخص فيما يتعلق بذلك التوريد.	-4
	Article twenty-two: Place of Supply – priority of special provisions	المادة الثانية والعشرون: مكان التوريد – أولوية تطبيق الأحكام الخاصة	
	In cases where the place of Supply of services is determined in accordance with any of the Special Cases in the Agreement, these provisions will take precedence over the General Principles in articles fifteen and sixteen of the Agreement determining the place of Supply.	تكون للاحكام الخاصة المتعلقة بتحديد مكان توريد الخدمات وفقاً للاتفاقية، الأولوية في التطبيق على الاحكام العامة الواردة بالمادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة من الاتفاقية و التي تحدد مكان التوريد.	
	Article twenty-three: Real Estate related services	المادة الثالثة والعشرون: الخدمات المتعلقة بال عقار	
1.	For the purposes of applying the Agreement and the Law, Real Estate includes:	لأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام، يشمل العقار ما يلي:	-1
	(a) any specific area of land over which rights of ownership or possession or other rights in rem can be created,	أ- أي مساحة أرض محددة يمكن ان ينشأ عليها حقوق ملكية أو حيازة أو غيرها من الحقوق العينية،	
	(b) any building, structure or engineering work permanently attached to the land,	ب- أي أبنية أو إنشاءات هندسية أقيمت بصورة دائمة على أرض،	
	(c) any fixture or equipment which makes up a permanent part of or is permanently attached to the building, structure or engineering work.	ج- أي تركيبات أو معدات تشكل جزءاً ثابتاً أو ألحقت بشكل دائم بمبني أو هيكل انشائي أو عمل هندسي.	
2.	For the purposes of applying the Agreement and the Law, Real Estate related services are those which affect or are related to a specific area of Real Estate. Such	لأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام، تعد الخدمات ذات الصلة بالعقار هي الخدمات التي تؤثر على مساحة العقار أو ترتبط بمساحة محددة من العقار. تشمل هذه	-2



	services include, but are not limited to:	الخدمات على سبيل المثال لا الحصر:	
	a) the grant, assignment or surrender of any interest in or right over Real Estate,	أ- منح أي حق في العقار أو التنازل عنه أو تركه،	
	b) the grant, assignment or surrender of a personal right to call for or be granted any interest in or right over Real Estate,	ب- منح أو التنازل عن أو ترك أي حق شخصي في مطالبة أو تلقي منح أي مصلحة أو حق في العقار،	
	c) the grant, assignment or surrender of a license to occupy land or any other contractual right exercisable over or in relation to Real Estate, including the provision, lease and rental of sleeping accommodation in a hotel or similar establishment,	ج- منح أو التنازل عن أو ترك ترخيص بشغل عقار أو أي حق تعاقدية يمكن ممارسته على العقار أو بالنسبة إليه، بما يشمل تقديم أو تأجير واستئجار مأوى للنوم في فندق، أو مؤسسة مشابهة،	
	d) any works of construction, demolition, conversion, reconstruction, alteration, enlargement, repair or maintenance of Real Estate,	د- أي أعمال تشييد أو هدم أو تحويل أو إعادة تشييد أو تعديل أو توسعة أو إصلاح أو صيانة للعقار،	
	e) services such as those supplied by estate agents, auctioneers, architects, surveyors, engineers and others involved in matters relating to Real Estate.	هـ- الخدمات التي يوردها وكلاء العقارات ومنظمو المزادات والمعماريون وفنيو المساحة والمهندسون وغيرهم ممن يقوموا بمهام وأعمال تتعلق بالعقارات.	
3.	Services relating to Real Estate situated outside the Kingdom are not considered to relate to Real Estate in the Kingdom for the purposes of applying the Agreement and the Law.	لأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام، لا تعد الخدمات ذات الصلة بالعقارات الواقعة خارج المملكة بمثابة خدمات عقارية داخلها.	-3
	Article twenty-four: Wired and wireless telecommunications and electronic services	المادة الرابعة والعشرون: الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية	
1.	Wired and wireless telecommunications services and electronic services include, but are not limited to:	تشمل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:	-1
	a) any service relating to the transmission, emission or reception of signals,	أ- أي خدمة متعلقة ببث أو إرسال أو انبعاث أو	



	writing, images and sounds or information of any nature by wire, radio, optical or other electromagnetic systems,	استقبال الإشارات أو الكتابة أو الصور أو الأصوات أو المعلومات أيًا كانت طبيعتها، سواءً كانت بالأسلاك أو الراديو أو البصرات أو غير ذلك من الأنظمة الكهرومغناطيسية،	
	b) the transfer or assignment of the right to use capacity for such transmission, emission or reception,	ب- نقل أو التنازل عن حق استعمال السعة لأغراض البث والإرسال أو الاستقبال المشار إليها،	
	c) the provision of access to global information networks,	ج- توفير وإتاحة الوصول إلى الشبكات المعلوماتية العالمية،	
	d) the provision of audio and audio-visual content for listening or viewing by the general public on the basis of a program schedule by a person that has editorial responsibility,	د- توفير وتقديم محتوى سمعي، وسمعي بصري للاستماع أو المشاهدة من قبل الجمهور على أساس برامج مجدولة يقوم بها شخص لديه مسؤوليات تحريرية،	
	e) live streaming via the internet,	هـ- البث والإرسال الحي عن طريق الإنترنت،	
	f) Supplies of images or text provided electronically, such as photos, screensavers, electronic books and other digitised documents or files,	و- توريدات الصور أو النصوص التي تورد آلياً مثل الصور الفوتوغرافية وحافظات الشاشات والكتب الإلكترونية وغيرها من المستندات أو الملفات الرقمية،	
	g) Supplies of music, films and games, and of programs on demand,	ز- توريدات الموسيقى والأفلام والألعاب والبرامج عند الطلب،	
	h) online magazines,	ح- المجلات الإلكترونية،	
	i) website Supply or web hosting services,	ط- توريدات المواقع الإلكترونية أو خدمات الاستضافة على المواقع الإلكترونية،	
	j) distance maintenance of programs and equipment,	ي- صيانة البرامج والمعدات عن بُعد،	
	k) Supplies of software and software updates,	ك- توريدات البرامج وتحديثها،	
	l) advertising space on a website and any rights associated with such advertising.	ل- المساحات الإعلانية على المواقع الإلكترونية وأي حقوق مرتبطة بذلك الإعلان.	



2.	In cases where wired and wireless telecommunications services and electronic services are provided at a telephone box, a telephone kiosk, a Wi-Fi hot spot, an internet café, a restaurant or a hotel lobby or in other cases where the physical presence of the Customer at a particular location is needed for those services to be provided, the Customer consumes and enjoys the services at that location.	في حال توريد خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية في الهواتف العمومية أو خدمات الهاتف المستقلة في المحال والأماكن التجارية أو نقطة تقديم خدمات الواي فاي أو مقهى للإنترنت أو مطعم أو ردهة فندق أو غيرها من الحالات التي كان لا بد فيها من تواجد جسدي للعميل في موقع معين من أجل توريد الخدمات، يعد العميل على أنه يقوم باستهلاك الخدمة والاستفادة منها في ذلك الموقع.	-2
3.	In all cases where the second paragraph of this article does not apply, the Customer consumes and enjoys the service at the place where his usual place of residence is.	يعد العميل على أنه يقوم باستهلاك الخدمة والاستفادة منها في مكان إقامته، في الحالات التي لا تسري عليها الأحكام الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة.	-3
4.	The following indicators may be used by a Supplier to determine the usual place of residence of the Customer for the purpose of the services mentioned in this article:	يجوز للمورد استخدام المؤشرات التالية من أجل تحديد مكان إقامة العميل المعتاد لأغراض الخدمات المذكورة في هذه المادة:	-4
a)	the invoicing address of the Customer,	أ- عنوان العميل لأغراض إرسال الفواتير،	
b)	the bank account details of the Customer,	ب- الحساب المصرفي الخاص بالعميل،	
c)	the Internet Protocol address used by the Customer to receive the wired and wireless telecommunications services and electronic services,	ج- عنوان الإنترنت الذي يستخدمه العميل لاستقبال خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية،	
d)	the country code of the SIM card used by the Customer to receive the wired and wireless telecommunications services and electronic services.	د- الرمز الدولي للشريحة الإلكترونية التي يستخدمها العميل لتلقي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الإلكترونية.	



5.	The place of actual use or benefit of services for the purposes of this article is determined based on the circumstances existing at the time of the Supply. Any subsequent changes to the use of the services received will not affect the determination of the place of Supply.	يحدد مكان الاستخدام الفعلي أو الاستفادة الفعلية من الخدمات وفقاً لهذه المادة على أساس الظروف القائمة وقت التوريد، ولن تؤثر أي تغييرات لاحقة تطرأ على استخدام الخدمة التي يتم تلقيها على تحديد مكان التوريد.	-5
	Article twenty-five: Place of Supply - other services	المادة الخامسة والعشرون: مكان التوريد - خدمات أخرى	
1.	Cultural, artistic, sport, educational and entertainment services include the admission to any event taking place in a physical location, or the provision of educational services where these are provided in a physical location. The physical location is the place in which the services are offered.	يعد مكان توريد الخدمات الثقافية والفنية والرياضية والتعليمية والترفيهية بما فيها الدخول إلى الفعاليات التي تقام في موقع محدد، أو تقديم الخدمات التعليمية في مكان محدد، هو الموقع الفعلي الذي تقدم فيه تلك الخدمات.	-1
2.	The Supply of services relating to Goods or passenger transportation includes the following services:	يشمل توريد الخدمات المتعلقة بنقل السلع أو الركاب الخدمات الآتية:	-2
a)	port fees or charges, including docking, mooring, landing and parking fees,	أ- رسوم الميناء وتشمل رسوم الوصول إلى الرصيف والربط والرسو والمواقف،	
b)	charges for customs or immigration clearance relating to the transportation,	ب- الرسوم الجمركية ورسوم التخليص الجمركي والهجرة المتعلقة بالنقل،	
c)	air navigation services,	ج- خدمات الملاحة الجوية،	
d)	pilotage services,	د- خدمات الإرشاد،	
e)	Supplies of crew members,	هـ- توريد أفراد الطاقم،	
f)	loading, unloading or reloading,	و- الشحن والتفريغ أو إعادة الشحن،	
g)	stowing,	ز- تستيف البضائع،	
h)	opening for inspection,	ح- الفتح من أجل التفتيش،	
i)	cargo security services,	ط- خدمات أمن الحمولة،	



	j) preparing or amending bills of lading, air or sea-waybills and certificates of shipment,	ي- إعداد أو تعديل وثائق وشهادات الشحن وسندات الشحن الجوي أو البحري،	
	k) packing necessary for transportation,	ك- التعبئة والتغليف اللازم للنقل،	
	l) storage services.	ل- خدمات التخزين.	
3.	In cases where the place of Supply of a service is determined under the Agreement by the place of performance of that service, and performance of part of the service takes place within the Kingdom and another part of the service outside the Kingdom, the value of the service shall be split accordingly between the part taking place within the Kingdom and the part taking place outside the Kingdom.	عند تحديد مكان توريد الخدمات وفق أماكن تقديمها المنصوص عليها في الاتفاقية، فإنه إذا تم أداء جزء من خدمة ما في المملكة وجزء آخر من نفس الخدمة خارج المملكة، فيتم تجزئة قيمة هذه الخدمة وفقاً للجزء الذي وقع في المملكة والجزء الذي وقع خارجها.	-3
4.	Services which are performed outside the Kingdom are not for the purposes of this article viewed to be performed in the Kingdom for the purposes of applying the Agreement and the Law.	لأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام وهذه المادة، لا تعد الخدمات المقدمة خارج المملكة ضمن الخدمات المقدمة داخل المملكة.	-4
	Article twenty-six: Goods situated in the Kingdom	المادة السادسة والعشرون: السلع الواقعة في المملكة	
1.	Except as otherwise provided by the Agreement, the Law or these Regulations a Supply of Goods situated in the Kingdom, without these goods being transported outside the Kingdom is made in the Kingdom.	دون الإخلال بالأحكام الواردة في الاتفاقية والنظام وهذه اللائحة، يعد توريد السلع الواقعة في المملكة دون انتقالها خارجها تورياً داخل المملكة.	-1
2.	Goods which are situated outside the Kingdom are not considered to be situated in the Kingdom for the purposes of applying the place of Supply rules in the Agreement and the Law.	لأغراض تحديد موقع توريد السلع وفقاً للاتفاقية والنظام، لا تعد السلع الواقعة خارج المملكة، سلعاً واقعة فيها.	-2
	Article twenty-seven: Goods sold with transportation	المادة السابعة والعشرون: السلع المباعة مع النقل	



1.	Subject to the second paragraph of this article, a Supply of Goods is made with transportation or dispatch in cases where the Supplier and Customer both agree that the goods will be transported to the Customer as a consequence of that Supply.	مع مراعاة الفقرة الثانية من هذه المادة، يعد من قبيل توريد السلع مع النقل أو الإرسال، الحالات التي يتفق فيها المورد مع العميل على أن نقل السلع إلى العميل نتيجة لذلك التوريد.	-1
2.	In cases where Goods are transported directly from one country to another and it is contemplated that this transport will take place in respect of multiple Supplies of these same Goods to different Customers, only one Supply of these Goods is considered to be a Supply made with transportation or dispatch. For the purposes of this paragraph, the supply with transportation or dispatch shall be deemed to be the first one in which either the Supplier or the Customer is responsible for organising the transport.	في حالات نقل السلع مباشرة من دولة إلى أخرى وكان النقل يتعلق بتوريدات عدة على ذات السلع المشار إليها لعملاء مختلفين، فإن تلك التوريدات تعد بمثابة توريد واحد تم مع النقل أو الإرسال، و لأغراض هذه المادة يعد التوريد مع النقل أو الإرسال هو التوريد الأول الذي يكون فيه المورد أو العميل مسؤولاً عن ترتيب النقل.	-2
3.	In cases where transportation of Goods being supplied to the Kingdom commences from outside of Council Territory, the place of Supply of the Goods will be in the Kingdom if the Goods have been imported into the Kingdom in accordance with the Unified Customs Law before the supply takes place. Any Supply of such Goods before the Import of Goods in accordance with the Unified Customs Law shall be considered as being made outside the Kingdom.	في الحالات التي يكون فيها نقل السلع الى المملكة قد بدء من خارج إقليم دول المجلس، فإنه يعد بمثابة توريد لسلع في المملكة إذا تم استيراد السلع إلى المملكة وفقاً لنظام الجمارك الموحد قبل حدوث التوريد. ويعد أي توريد لتلك السلع قبل استيرادها وفقاً لنظام الجمارك الموحد، على أنه قد تم خارج المملكة.	-3
	Article twenty-eight: Evidential requirements for Internal Supplies	المادة الثامنة والعشرون: المتطلبات الثبوتية للتوريدات الداخلية	
1.	In cases where a Taxable Person makes an Internal Supply of Goods from the Kingdom to a Person residing in another Member State, that Taxable Person must retain evidence that those Goods have been transported to the state of destination.	في الحالات التي يقوم فيها الشخص الخاضع للضريبة بعمل توريدات لسلع بينية من المملكة إلى شخص مقيم في دولة عضو أخرى فإن على الشخص الخاضع للضريبة الاحتفاظ بما يدل على نقل السلع إلى دولة المقصد.	-1



2.	A Taxable Person who does not have evidence that the Goods have been transported within sixty (60) days of the Supply taking place must treat the Supply as being made without transportation or dispatch from the Kingdom until such evidence is later obtained.	إذا لم يوجد لدى الشخص الخاضع للضريبة ما يدل على أن السلع قد تم نقلها خلال ستين (60) يوماً من حدوث التوريد، فعليه أن يعامل ذلك التوريد على أنه قد تم دون نقل أو إرسال من المملكة وذلك إلى حين الحصول على الدليل.	-2
3.	For the purposes of this article, evidence of the transport to the State of destination must include each of the following:	لأغراض هذه المادة، يعد أي مما يلي دليلاً على النقل إلى دولة المقصد:	-3
	a) commercial documentation identifying the Customer and the place of delivery of the goods,	أ- المستندات التجارية التي تبين هوية العميل ومكان تسليم السلع،	
	b) transportation documentation evidencing the delivery or receipt of goods in the State of destination,	ب- مستندات النقل التي تدل على تسليم أو استلام السلع في دولة المقصد،	
	c) a customs declaration, if applicable.	ج- البيان الجمركي إن وجد.	
4.	The Authority may reject the documentation held by a Taxable Person in cases where this documentation does not sufficiently evidence the transport to the destination state. In these cases, the Supply will be treated as being made without transportation or dispatch from the Kingdom until such evidence is later obtained.	للهيئة رفض المستندات التي قدمها الشخص الخاضع للضريبة إذا كانت لا تمثل دليلاً كافياً على نقل السلع إلى دولة المقصد، ويعامل التوريد على أنه توريد تم دون نقل أو إرسال من المملكة وذلك إلى حين تقديم الدليل.	-4
5.	Following the establishment of an Electronic Services System by the GCC Secretary General in accordance with the Agreement, and upon a request from the Authority, a Taxable Person who makes an Internal Supply must provide the Authority with information corresponding to that supply for entry into that system. The Authority will prescribe the format for provision of such information.	عند تأسيس الخدمات الإلكترونية المنصوص عليها في الاتفاقية، للهيئة أن تطلب من الشخص الخاضع للضريبة إذا قام بتوريد بيني، أن يزود الهيئة بمعلومات تتعلق بعملية التوريد بغرض تسجيلها في النظام، وللهيئة أن تقرر صيغة النماذج الواجب التقيد بها لتقديم تلك المعلومات.	-5



	Chapter five: Exempt Supplies	الفصل الخامس: التوريدات المعفاة	
	Article twenty-nine: Financial Services	المادة التاسعة والعشرون: الخدمات المالية	
1.	Supplies of Financial Services listed within this article are exempt from VAT, except in cases where the Consideration payable in respect of the service is by way of an explicit fee, commission or commercial discount.	-1 تُعفى من ضريبة القيمة المضافة، توريدات الخدمات المالية المحددة في هذه المادة، ويستثنى من ذلك الحالات التي يكون فيها المقابل واجب السداد عن الخدمة قد سدد صراحةً كرسوم أو عمولة أو خصم تجاري.	
2.	Financial Services include the following services:	-2 يعد من قبيل الخدمات المالية ما يلي:	
	a) the issue, transfer or receipt of, or any dealing with, money, any security for money or any note or order for the payment of money,	أ- إصدار أو تحويل أو استلام أو أي تعامل في نقود أو أي سند مالي أو أي أوراق نقدية أو أوامر سداد مال،	
	b) the provision of any credit or credit guarantee,	ب- تقديم أي ائتمان أو ضمان ائتمان،	
	c) the operation of any current, deposit or savings account,	ج- تشغيل أي حساب جارٍ أو حساب إيداع أو حساب توفير،	
	d) financial instruments, such as derivatives, options, swaps, credit default swaps and futures.	د- الأدوات المالية مثل المشتقات والخيارات والمبادلات ومبادلات الدين والعقود الآجلة.	
3.	Islamic finance products, being financial products under contract which are Shari'ah compliant and which simulate the intention and achieve effectively the same result as a non-Shari'ah compliant financial product will be treated in the same manner as the equivalent non-Shari'ah financial product for the purpose of applying exemption from Tax.	-3 أي منتجات مالية إسلامية تقدم وفق عقود معتمدة شرعاً، وتشابه من حيث الهدف المقصود المنتجات المالية التقليدية وتحقق جوهرياً نفس آثارها، سوف تعامل نفس معاملة المنتجات المالية التقليدية لغرض الإعفاء من الضريبة.	
4.	In cases where ownership of Goods is transferred temporarily as a part of a Shari'ah compliant financial product or as collateral in relation to a financing or other arrangement, but possession of those	-4 في الحالات التي يتم فيها نقل ملكية السلع مؤقتاً كجزء من منتج مالي شرعي أو كضمان متعلق بالتمويل أو أي تدبير آخر، ولكن لا يقصد بحيازة تلك السلع أن تمرر	



	<p>Goods is not intended to pass permanently to the recipient of the financial product, the transfer of the underlying Goods is not considered a separate Supply of Goods.</p> <p>A separate Supply of Goods which has been transferred as collateral shall be considered to be made upon the transferee becoming entitled to exercise full rights of disposal of the Goods or the transferee otherwise is acting in such a way that the transfer may no longer be considered temporary.</p>	<p>بصفة دائمة إلى متلقى المنتج المالي ، فان نقل هذه السلع لا يعد توريداً منفصلاً لسلع.</p> <p>يعد توريداً منفصلاً للسلع التي يتم نقلها كضمان مرتبط بتمويل أو أي تدبير آخر، عندما يكون للمحول له الحق في ممارسة كامل الصلاحيات في التصرف بالسلع أو عندما يتحول النقل إلى نقل غير مؤقت.</p>	
5.	<p>Under the principles described in the second and third paragraphs of this article, the following is a non-exhaustive list of Supplies which would be considered exempt Financial Services:</p>	<p>5- وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة، تعد القائمة الآتية قائمة غير حصرية بالتوريدات التي تعد خدمات مالية معفاة:</p>	
	<p>a) interest or lending fees charged with an implicit margin for any form of lending, including loans and credit cards,</p>	<p>أ- الفائدة أو رسوم الإقراض المحملة بهامش ربح ضمني عن أي شكل من أشكال الإقراض بما في ذلك القروض وبطاقات الائتمان،</p>	
	<p>b) interest or lending fees charged with an implicit margin for a mortgage or under a diminishing musharaka arrangement,</p>	<p>ب- الفائدة أو رسوم الإقراض المحملة بهامش ربح ضمني عن رهن أو وفقاً لترتيب مشاركة متناقصة،</p>	
	<p>c) interest or lending fees charged with an implicit margin for finance, including finance leasing, hire purchase products or under a murabaha contract,</p>	<p>ج- الفائدة أو رسوم الإقراض المحملة بهامش ربح ضمني عن التمويل بما في ذلك التمويل التأجيري، ومنتجات التأجير مع حق الشراء أو وفقاً لعقود المرابحة،</p>	
	<p>d) commissions charged on an implicit margin or spread for brokerage services, or under a mudaraba or wakala contract.</p>	<p>د- العمولات المحملة على هامش ربح ضمني أو فرق ضمني بين سعري العرض والطلب عن خدمات السمسرة أو بموجب عقد مضاربة أو عقد وكالة.</p>	
6.	<p>The issue or transfer of a debt security, equity security, or any other transferable document recognising an obligation to pay a monetary amount to the bearer will be</p>	<p>6- يعد توريداً معفياً لخدمة مالية، إصدار أو نقل سندات الدين، أو الأوراق المالية حقوق تمثل التي ملكية، أو أي</p>	



	considered an Exempt Supply of Financial Services.	مستندات أخرى قابلة للنقل تثبت التزام بدفع مقابل نقدي لحاملها.	
7.	The provision or transfer of a contract of life insurance, or the reinsurance of a life insurance contract is an Exempt Supply of Financial Services.	يعد توريداً معفياً لخدمة مالية، توفير أو نقل عقد تأمين على الحياة أو عقد إعادة تأمين على الحياة.	-7
8.	A life insurance contract means any contract of conventional insurance or takaful or other form of Islamic insurance provided by a regulated provider in the Kingdom which results in the payment of a sum contingent on death or other significant event of human life, or a similar contract provided by a non-resident Supplier.	يقصد بعقد التأمين على الحياة، أي عقد تأمين تقليدي أو تكافلي أو أي تأمين إسلامي يقدم من موثّر مرخص له في المملكة، ينتج عنه سداد مبلغاً مشروطاً عند الوفاة أو عند حدوث واقعة مؤثرة على الحياة ، أو أي عقد مشابه يقدمه مورد غير مقيم.	-8
	Article thirty: Lease or license of Residential Real Estate	المادة الثلاثون: تأجير عقار سكني أو الترخيص بشغله	
1.	Subject to the other express provisions of these Regulations, the Supply by way of lease or license of Residential Real Estate is exempt from VAT.	مع مراعاة أي أحكام أخرى في هذه اللائحة، يعفى من ضريبة القيمة المضافة توريد العقار السكني على سبيل التأجير أو الترخيص.	-1
2.	For the purposes of this article, Residential Real Estate means a permanent dwelling designed for human occupation, including:	لأغراض هذه المادة فإن العقار السكني يقصد به مقر أو مكان إقامة مصمم لأن يشغله البشر بشكل دائم، ويشمل ذلك:	-2
	a) immovable property used or intended to be used as a home, such as houses, flats and apartments,	أ- العقار الثابت غير المنقول المستعمل أو المراد استعماله كمنزل مثل البيوت والشقق والوحدات السكنية،	
	b) other Real Estate intended as a Person's primary residence, including residential accommodation for students or school pupils.	ب- العقارات الأخرى المراد منها أن يكون المسكن الرئيسي لشخص بما في ذلك المأوى السكني للطلاب وتلاميذ المدارس.	
3.	Notwithstanding the first and second paragraphs of this article, any hotels, inns, guest houses, motels, serviced accommodation or any other building that	دون إخلال بما ورد في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، لا يعد عقار سكنياً لأغراض هذه المادة أي فندق أو نزل أو مساكن للضيوف أو استراحات أو المأوى	-3



	is designed to offer temporary accommodation to visitors or travelers are not considered as Residential Real Estate.	المخدوم أو أي مبان آخر مصممة لتقديم مأوى مؤقت للزوار أو المسافرين.	
4.	Residential Real Estate includes the boundaries legally assigned to the property, including gardens, garages or any other feature that is considered a permanent part of the property.	تشمل العقارات السكنية ما يقع ضمن الحدود الملحقة نظامياً بالممتلكات والعقارات بما في ذلك الحدائق والمواقف الخاصة والمساحات أو أي ملحقات أخرى تعد جزءاً دائماً من العقار.	-4
	Chapter six: Zero-rated Supplies	الفصل السادس: التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر	
	Article thirty-one: Zero-rated Supplies	المادة الحادية والثلاثون: التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر	
1.	Supplies of Goods or services listed in this Chapter are zero-rated in accordance with the Agreement and the Law.	تخضع توريدات السلع والخدمات المدرجة في هذا الفصل لنسبة الصفر وفقاً للاتفاقية والنظام.	-1
2.	A Supply of Goods or services which constitutes both an Exempt Supply in accordance with both Chapter five of these Regulations and a zero-rated Supply in accordance with this Chapter is treated as a zero-rated Supply.	تعامل توريدات السلع أو الخدمات التي تكون معفاة طبقاً للفصل الخامس من هذه اللائحة وكانت في نفس الوقت خاضعة للضريبة بنسبة الصفر وفقاً لهذا الفصل من هذه اللائحة، معاملة التوريد الخاضع لنسبة الصفر.	-2
	Article thirty-two: Exports of Goods from the Kingdom	المادة الثانية والثلاثون: صادرات السلع من المملكة	
1.	For the purpose of applying the zero-rate to an Export of Goods from the Kingdom to a place outside of Council Territory, the Supplier of those Goods must retain evidence that the Goods have been transported from Council Territory within ninety (90) days of the Supply taking place.	لغرض تطبيق نسبة الصفر على السلع المصدرة من المملكة إلى مكان خارج إقليم دول المجلس، فإنه يجب على مورد تلك السلع أن يملك دليلاً خلال تسعين (90) يوماً من تاريخ حدوث التوريد على أن تلك السلع قد تم نقلها من إقليم دول المجلس.	-1
2.	A Taxable Person who does not have evidence that the Goods have been transported from Council Territory may not treat the Goods as being exported outside of Council Territory after ninety (90) days	لا يحق للشخص الخاضع للضريبة الذي لا يوجد لديه دليل أن السلع قد تم نقلها من إقليم دول المجلس، بعد مرور تسعين (90) يوماً من حدوث التوريد، أن يعامل تلك السلع على أنها قد صدرت خارج إقليم دول	-2



	of the Supply taking place.	المجلس.	
3.	For the purposes of this article, evidence of the Goods being transported outside of Council Territory must include at least each of the following:	3- لأغراض هذه المادة، يجب أن يتضمن الدليل على أن السلع قد تم نقلها من إقليم دول المجلس على الأقل ما يلي:	
	a) export documentation issued by the Customs Department or equivalent Department of another Member State, showing the Goods being formally cleared for export on behalf of the Supplier or Customer of that Supply,	أ- مستندات التصدير الصادرة عن مصلحة الجمارك أو إدارة مماثلة في دولة عضو أخرى، بما يثبت أن السلع قد تم تخليصها رسمياً للتصدير نيابة عن المورد أو العميل بالنسبة إلى ذلك التوريد،	
	b) commercial documentation identifying the Customer and the place of delivery of the goods,	ب- مستندات تجارية تبين هوية العميل ومكان تسليم السلع،	
	c) transportation documentation evidencing the delivery to, or receipt of goods outside of Council Territory.	ج- مستندات النقل الدالة على أن تسليم أو استلام السلع قد تم خارج إقليم دول المجلس.	
4.	The Authority may reject the documentation held by a Taxable Person in cases where this documentation does not sufficiently evidence the Goods being transported outside of Council Territory. In these cases, the Supply will be treated as being made without export from Council Territory until such evidence is later obtained.	4- للهيئة رفض المستندات التي قدمها الشخص الخاضع للضريبة إذا لم تشكل هذه المستندات دليلاً كافياً على أن السلع قد تم نقلها من إقليم دول المجلس، وفي هذه الحالة يعامل التوريد على أنه ليس بتصدير من إقليم دول المجلس إلى حين تقديم الدليل المذكور في وقت لاحق.	
5.	A Supply of Goods which is treated as made after the export formalities have been completed will also be subject to the zero-rate, provided the Supplier obtains the commercial and transportation documentation prescribed by the third paragraph of this article to evidence the transportation of the Goods outside of Council Territory, within the time limit prescribed by the first paragraph of this article.	5- تعامل معاملات التوريد التي تتم بعد إتمام إجراءات التصدير، تعامل على أنها خاضعة لنسبة الصفر شريطة أن يملك المورد المستندات التجارية ومستندات النقل المقررة في الفقرة الثالثة من هذه المادة وذلك لإثبات نقل السلع إلى خارج إقليم دول المجلس، خلال المدة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.	



6.	All re-exports of movable Goods that were temporarily imported into the Kingdom for repairs, renovation, modification or processing are subject to the same evidential requirements as prescribed by this article.	جميع عمليات إعادة التصدير للسلع المنقولة التي تم استيرادها مؤقتاً إلى المملكة لأجل التصليح أو التحويل أو التعديل تخضع لنفس المتطلبات الثبوتية الواردة في هذه المادة.	-6
7.	The Supply of Goods situated in the Kingdom while subject to a customs duty suspension regime, in accordance with the Unified Customs Law, will be treated as zero-rated subject to sufficient evidence being provided by the Supplier as to the location of the goods at the time of their Supply.	توريد السلع المتواجدة في المملكة أثناء خضوعها لنظام تعليق الرسوم الجمركية، وفقاً لنظام الجمارك الموحد، يعامل على أنه خاضع لنسبة الصفر، شريطة احتفاظ المورد بأدلة كافية تتعلق بموقع السلع وقت التوريد.	-7
	Article thirty-three: Services provided to non-GCC residents	المادة الثالثة والثلاثون: الخدمات الموردة لغير مقيمي دول المجلس	
	A Supply of services made by a Taxable Person to a Customer without a place of residence in any Member State is zero-rated, provided that each of the following conditions is met:	يعد توريد الخدمات الذي يقوم به الشخص الخاضع للضريبة إلى عميل ليس له مكان إقامة في أي دولة عضو على أنه خاضع لنسبة الصفر عند استيفاء جميع الشروط الآتية:	
	a) the Supply of those services does not take place in any Member State under the Special Cases listed in articles seventeen to twenty-one of the Agreement,	أ- ألا يقع توريد تلك الخدمات في أي دولة عضو وفقاً للحالات الخاصة المدرجة في المواد السابعة عشرة حتى الحادية والعشرين من الاتفاقية،	
	b) the Taxable Person has no evidence that the Customer has any residence in any Member State and has evidence that the Customer is resident outside of Council Territory,	ب- ألا يكون لدى الشخص الخاضع للضريبة دليل على أن العميل له مكان إقامة في أي دولة عضو، ولديه دليل على أنه مقيم خارج دول المجلس،	
	c) the benefit of the services is not received by the Customer or any other Person when that Person is situated in a Member State,	ج- ألا يستفيد العميل أو أي شخص آخر من الخدمات أثناء تواجد أي منهم في دولة عضو،	
	d) the services are not related to any tangible Goods or property located	د- أن الخدمات لا تؤدي على أي سلع ملموسة أو	



	within a Member State during the Supply,	عقار متواجد داخل دولة عضو أثناء عملية التوريد،	
	e) the Taxable Person intends that the services are consumed by the Customer outside of Council Territory,	هـ- أن الشخص الخاضع للضريبة يرغب في أن يتم استهلاك الخدمات من قبل العميل خارج إقليم دول المجلس،	
	f) the Taxable Person has no evidence that the benefit of the services will be enjoyed within Council Territory.	و- ألا يكون لدى الشخص الخاضع للضريبة دليل على أنه سيتم الانتفاع من تلك الخدمات داخل إقليم دول المجلس.	
	Article thirty-four: Transportation services for Goods or passengers outside the Kingdom and Supplies relating to transportation	المادة الرابعة والثلاثون: خدمات نقل السلع والركاب من وإلى المملكة والتوريدات ذات الصلة.	
1.	The international transport of Goods is zero-rated in accordance with these Regulations.	يخضع النقل الدولي للسلع لنسبة الصفر وفقاً للأحكام الواردة في هذه اللائحة.	-1
2.	The international transport of passengers is zero-rated in accordance with these Regulations in cases where either:	يخضع النقل الدولي للركاب لنسبة الصفر وفقاً للأحكام الواردة في هذه اللائحة، في الحالات الآتية:	-2
	a) The transportation is by way of any qualifying means of transport,	أ- أن يتم النقل بواسطة أية وسيلة من وسائل النقل المؤهلة،	
	b) The transportation is by way of a scheduled passenger flight or voyage which runs according to a published timetable.	ب- أن يتم النقل بواسطة رحلات نقل ركاب مجدولة أو بواسطة رحلات بحرية تتم وفقاً لجدول زمني مععلن.	
3.	Services which are directly connected and incidental to a Supply of international passenger transport are zero-rated. Such services include:	الخدمات المرتبطة مباشرة أو عرضياً بتوريد النقل الدولي للركاب تخضع لنسبة الصفر وتشمل هذه الخدمات ما يلي:	-3
	a) transporting luggage accompanied by passengers, including domestic pets, bicycles, prams and additional luggage charges,	أ- نقل أمتعة المسافرين بما في ذلك الحيوانات الأليفة والدراجات وعربات الأطفال ورسوم وزن الأمتعة الزائدة،	
	b) transporting vehicles and trailers of	ب- نقل المركبات والمقطورات الخاصة بالمسافرين،	



	passengers,		
	c) transporting airport passenger charges and passenger load supplements,	ج- رسوم النقل الجوي للركاب والشحن الجوي الإضافي،	
	d) seat reservations,	د- حجز المقاعد،	
	e) sleeping berths and cabin charges.	هـ- رسوم قمرات ومقصورات النوم.	
4.	The Supply of a qualifying means of transport, or of any vessel or aircraft used principally for international transportation of passengers and goods, is zero-rated.	يخضع لنسبة الصفر لتوريد وسائل النقل المؤهلة، أو السفن أو الطائرات التي أعدت ليكون الغرض الرئيسي من استخدامها النقل الدولي للسلع والركاب.	-4
5.	Any services relating to Goods or passenger transportation, as defined in article twenty-five of these Regulations are zero-rated provided these are either:	الخدمات ذات الصلة بنقل السلع أو الركاب، وفقاً للتعريف الوارد في المادة الخامسة والعشرين من هذه اللائحة، تخضع لنسبة الصفر إذا كانت:	-5
	a) ancillary to and provided with a Supply of zero-rated international transport,	أ- خدمات مساندة لتوريد نقل دولي خاضع لنسبة الصفر،	
	b) provided in respect of a qualifying means of transport at an airport or port.	ب- مرتبطة بوسائل النقل المؤهلة في المطار أو الميناء.	
6.	Subject to the Supplier obtaining a certificate from the Customer that the Supply of Goods and services will be in relation to a qualifying means of transport, the maintenance, repair, or modification of a qualifying means of transport, including the Supply of replacement parts, consumables and other necessary components ordinarily affixed or incorporated into the means of transport in question in connection with those services, are zero-rated. Such zero-rating only applies provided that the purpose of the Supply of those Goods and services is to ensure the continued operation of the vehicle, aircraft or vessel as a qualifying means of transport. Maintenance and repair services must be physically carried out on or at the qualifying	تخضع لنسبة الصفر أي صيانة أو إصلاح أو تعديل لوسائل النقل المؤهلة، بما في ذلك توريد قطع الغيار والمواد القابلة للاستهلاك وغيرها من المكونات الضرورية التي يتم تركيبها أو دمجها في وسائل النقل المعنية فيما يتعلق بتلك الخدمات، شريطة أن يكون لدى المورد شهادة من العميل تفيد بأن السلع والخدمات الموردة ترتبط بوسائل النقل المؤهلة وكان الغرض من التوريد هو ضمان استمرار تشغيل المركبة أو الطائرة أو السفينة كوسيلة نقل مؤهلة. على أن تنفذ خدمات الصيانة والإصلاح بشكل فعلي ولموس على وسائل النقل المؤهلة ليتم احتساب الضريبة بنسبة الصفر بموجب هذه الفقرة.	-6



	means of transport to qualify for zero-rating under this paragraph.		
7.	For the purposes of this article, international transport is the provision of a transportation service by means of a vehicle, aircraft or vessel together with a driver or pilot and with a crew where necessary for the purpose of that service, provided that the transportation service involves transport of Goods or passengers either to a place outside the Kingdom, or from a place outside the Kingdom into the Kingdom.	لأغراض هذه المادة يقصد بالنقل الدولي توريد خدمة النقل عن طريق مركبة أو طائرة أو سفينة مع سائق أو طيار أو طاقم حسب مقتضى الحال لغرض تأدية تلك الخدمة، شريطة أن تكون خدمة النقل الدولي متضمنة نقل للسلع أو الركاب من وإلى المملكة.	-7
8.	A qualifying means of transport means any vehicle, vessel or aircraft designed or adapted to carry a minimum of ten (10) people, or designed to carry Goods on a commercial basis, which is used predominantly for international transportation and not domestic passenger transportation. Any means of transport adapted for or intended for recreation or private use is not a qualifying means of transport.	يُقصد بوسائل النقل المؤهلة أي مركبة أو سفينة أو طائرة معدة لنقل عشرة (10) أشخاص كحد أدنى أو معدة لنقل السلع على أساس تجاري ويكون الغرض الرئيسي منها القيام بالنقل الدولي. ولا تعد من وسائل النقل المؤهلة أي وسيلة نقل تم تحويلها أو استخدامها لأغراض ترفيهية أو شخصية.	-8
	Article thirty-five: Medicines and medical equipment	المادة الخامسة والثلاثون: الأدوية والمعدات الطبية	
1.	Subject to any additional controls imposed by the Ministers of Health Committee of the Member States, the Supply of any Qualifying Medicines or Qualifying Medical Goods is zero-rated.	مع مراعاة أية ضوابط إضافية تقرها لجنة وزراء الصحة لدول المجلس، تسري نسبة الصفر على توريدات أي أدوية مؤهلة أو سلع طبية مؤهلة.	-1
2.	For the purposes of this article, medicines and medical goods shall be considered Qualifying Medicines and Qualifying Medical Goods respectively in accordance with such classifications as may be issued by the Ministry of Health or any other competent authority from time to time.	لأغراض هذه المادة، تعد الأدوية و السلع الطبية مؤهلة وفقا لأي تصنيفات قد تصدر من وزارة الصحة أو أي جهة مختصة في المملكة.	-2



	Article thirty-six: Supplies of investment metals	المادة السادسة والثلاثون: توريدات المعادن الاستثمارية	
1.	The first Supply of a Qualifying Metal by its Producer or Refiner is zero-rated.	يخضع لنسبة الصفر أول توريد للمعادن المؤهلة الذي يقوم به منتج المعدن أو معالجه.	-1
2.	Any grant, assignment or surrender of a right, interest or claim with respect to any Supply of a Qualifying Metal for investment is zero-rated if such right, interest or claim is considered a transfer or to grant a right to the possession of the Goods.	يخضع لنسبة الصفر منح أو التنازل عن أو ترك أي حق أو مصلحة أو مطالبة لأي توريد معدن مؤهل للاستثمار إذا كان ذلك الحق أو المصلحة أو المطالبة تعد نقلاً لحيازة السلع أو تمنح حقاً بذلك.	-2
3.	For the purposes of these Regulations, the expressions defined below in this paragraph shall have the meanings given to them below.	لأغراض هذه اللائحة، تعد التعريفات الواردة في هذه المادة تحمل نفس المعاني الممنوح ادناه.	-3
	a) A Qualifying Metal is:	أ- المعادن المؤهلة هي:	
	gold,	الذهب،	
	silver,	الفضة،	
	platinum.	البلاتين	
	b) A Qualifying Metal is considered to be supplied for investment when the metal is at a purity level of not less than ninety-nine percent (99%) and tradeable on the global bullion market.	ب- يعد المعدن المؤهل على أنه تم توريده للاستثمار إذا كان مستوى نقائه لا يقل عن (99%) ويكون قابل التداول في سوق السبائك العالمية.	
	c) Producer means any person who carries on the mining and extraction of a Qualifying Metal.	ج- يُقصد بالمنتج أي شخص يزاول عمل تعدين واستخلاص المعادن المؤهلة.	
	d) Refiner means any person who carries on the refining by any process of a commodity into a Qualifying Metal.	د- يُقصد بالمعالج أي شخص يزاول عمل تنقية سلعاً لكي تصبح معدناً مؤهلاً وذلك عن طريق أي نوع من أنواع المعالجة.	
	Chapter seven: Value of Taxable Supplies	الفصل السابع: قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة	



	Article thirty-seven: Related Persons	المادة السابعة والثلاثون: الأشخاص المرتبطون	
1.	In addition to the general principles established by the Agreement, this article sets out those cases where two or more Persons will be considered Related Persons for the purposes of applying the Agreement and Law.	بالإضافة إلى المبادئ العامة التي نصت عليها الاتفاقية، فإن الحالات الواردة في هذه المادة تحدد إذا كان شخصان أو أكثر سيعاملون كأشخاص مرتبطين لأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام..	-1
2.	A natural Person is considered a Related Person in relation to any other natural Person who is a spouse or a brother-in-law, or a relative to the fourth degree.	يعد الشخص الطبيعي مرتبباً بأي شخص طبيعي آخر إذا كان ذلك الشخص الآخر هو زوجاً أو صهراً للشخص، أو قريباً له حتى الدرجة الرابعة.	-2
3.	An employer, his employee and partners are Related Persons for the purposes of the Law. Partners in a partnership are also Related Persons.	يعد الموظفون و رب العمل وشركاءه، والشركاء في أي شراكة أشخاصاً مرتبطين لأغراض النظام.	-3
4.	A natural Person and a legal Person are considered Related Persons for the purposes of the Law in cases where:	الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين يعدون أشخاصاً مرتبطين لأغراض النظام في الحالات الآتية:	-4
	a) the natural Person is a partner or a director of a legal Person or a person who directs the strategic decisions of the legal Person,	أ- الشخص الطبيعي عندما يكون شريكاً أو مدير أو من يضع الخطط في الشخص الاعتباري،	
	b) the natural Person, either alone or together with a Related Person or Persons under this article, owns or controls over fifty percent (50%) of the capital or over fifty percent (50%) of the voting rights or value of the legal Person, whether, in either case, directly or indirectly.	ب- الشخص الطبيعي الذي يسيطر أو يملك إما منفرداً أو مع شخص مرتبب أو أشخاص مرتبطين وفقاً لهذه المادة على أكثر من خمسين في المئة (50%) من رأس المال أو حقوق التصويت أو قيمة الشخص الاعتباري سواء وفي جميع الحالات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .	
5.	Legal Persons are considered to be under common control and are thus Related Persons if over fifty percent (50%) of the capital, or ownership or control of over fifty percent (50%) or more of the voting rights or value, in both or all of the legal Persons,	يعد الأشخاص الاعتباريون تحت سيطرة مشتركة مرتبطين، إذا حاز شخص واحد أو أكثر على أكثر من خمسين في المئة (50%) من رأس المال أو يسيطر أو يملك أكثر من خمسين في المئة (50%) من حقوق	-5



	is held by the same Person or group of Persons, whether, in any of the foregoing cases, directly or indirectly.	التصويت أو القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر في أي من الحالات السابقة وفي شخصين اعتباريين أو أكثر.	
6.	A trustee of a settlement, a settlor, and any beneficiary are Related Persons for the purposes of the Law.	يعد أمين التفليسة وناظر الوقف وأي مستفيدين، مرتبطون لأغراض النظام.	-6
	Article thirty-eight: Fair Market Value	المادة الثامنة والثلاثون: القيمة السوقية العادلة	
1.	The value of a Supply is its Fair Market Value, instead of any actual Consideration paid, in cases where each of the following applies:	يؤخذ بالقيمة السوقية العادلة وليس بقيمة التوريد المدفوعة، عند تحقق جميع الحالات الآتية:	-1
	a) a Supply is made between Related Persons, as defined in the Agreement or in these Regulations,	أ- متى ما حصل التوريد بين الأطراف ذوي العلاقة كما هو معرف في الاتفاقية أو هذه اللائحة،	
	b) the Consideration for the Supply is less than the Fair Market Value of the Supply,	ب- قيمة التوريد اقل من القيمة السوقية العادلة،	
	c) the Customer is not entitled to a full Input Tax deduction in relation to the Supply.	ج- إذا كان العميل ليس له حق في أي خصم كامل لضريبة المدخلات فيما يتعلق بالتوريد.	
2.	For the purposes of the first paragraph of this article, the Fair Market Value is the Consideration that would be payable for a Similar and Contemporaneous Supply of Goods or services freely offered and made between Persons who are not Related Persons.	لأغراض الفقرة الأولى من هذه المادة، يُقصد بعبارة القيمة السوقية العادلة فيما يتعلق بتوريد السلع والخدمات، المقابل المستحق نظير توريدات سلع وخدمات مماثلة ومنزمنة تقدم بمرونة بين أشخاص ليسوا أشخاصاً مرتبطين.	-2
3.	A Similar and Contemporaneous Supply means another Supply of Goods or services supplied at the same time that are either identical to, or closely or substantially resemble, the Goods and services being supplied. This shall be ascertained based on all relevant factors including the characteristics,	التوريد المماثل والمتزامن يعني توريداً آخر لسلع أو خدمات إما من نفس نوع السلع والخدمات التي تم توريدها أو تكون مطابقة أو مشابهة لها إلى حد كبير. ويجب التأكد من ذلك إستناداً إلى عوامل تشمل الخصائص والجودة والكمية للسلع والخدمات، ومكان	-3



	quality, quantity of the Goods and services, the place and date of Supply and reputation of the Supplier.	وتاريخ التوريد وسمعة المورد.	
4.	In cases where the value of a Similar and Contemporaneous Supply is not able to be ascertained, the Taxable Person or Authority may prescribe an alternative Fair Market Value based on other comparable transactions which resemble the supply of Goods and services, or the costs of the Supplier to make the supply, whichever is higher (with the decision of the Authority to prevail in the event of a difference).	في الحالات التي لا يمكن فيها التأكد من حدوث توريد متزامن ومشابه، يجوز للشخص الخاضع للضريبة أو الهيئة أن تقرير قيمة بديلة للقيمة السوقية العادلة إستناداً إلى معاملات أخرى مشابهة لتوريد السلع والخدمات أو إستناداً إلى التكلفة التي تحملها المورد الذي قام بالتوريد؛ أيهما أكبر. ويرجح قرار الهيئة عند الاختلاف.	-4
	Article thirty-nine: Value of specific Taxable Supplies – Nominal Supplies	المادة التاسعة والثلاثون: قيمة توريدات محددة خاضعة للضريبة-التوريد المفترض	
1.	If a supply of Goods or services is treated as a Nominal Supply by reason of its having been made without Consideration, or used for a purpose other than for Taxable Economic Activity, the value of that supply is the purchase price or cost of the Goods or services to the Supplier. No Nominal Supply shall be treated as made if Input Tax was not deducted on the supply to the Supplier. In cases where the purchase price or cost cannot be ascertained at the time of the supply, the value of such supply is the Fair Market Value.	في حال معاملة توريد سلع أو خدمات معاملة التوريد المفترض بسبب القيام به دون مقابل أو لغرض غير الأنشطة الاقتصادية فعندئذٍ تعد قيمتها على أنها سعر الشراء أو تكلفة تلك السلع أو الخدمات. ولا يتم التعامل مع التوريدات المفترض على أنها انشئت إلا إذا تم خصم ضريبة المدخلات على التوريدات من المورد. وفي الحالات التي لا يتسنى فيها التأكد من سعر الشراء أو التكلفة وقت التوريد، فتعد قيمة تلك التوريدات هي القيمة السوقية العادلة لها.	-1
2.	The value of a Nominal Supply on the ceasing of an Economic Activity is the Fair Market Value of Goods which are retained on the date of deregistration, other than Goods on which Input Tax was not deducted by the Taxable Person.	تعد قيمة التوريد المفترض عند توقف النشاط الاقتصادي هي القيمة السوقية العادلة للسلع التي يحتفظ بها في تاريخ إلغاء التسجيل، وذلك بإستثناء السلع التي لم تخصم عنها ضريبة المدخلات من قبل الشخص الخاضع للضريبة.	-2



	Article forty: Adjustment to value of a Supply	المادة الأربعون: تعديل قيمة التوريد	
1.	The value of a Supply is adjusted in the following cases where in relation to a Taxable Supply by a Taxable Person:	تعديل قيمة التوريد الخاضع للضريبة عند ارتباطها بالشخص الخاضع للضريبة، في الحالات الآتية:	-1
	a) the Supply is cancelled or terminated after the Supply has taken place or been treated as taking place, in whole or in part,	أ- تم إلغاء أو وقف التوريد بعد حدوثه أو إعتباره حدث كلياً أو جزئياً،	
	b) there is a material change or alteration to the nature of the Supply resulting in a change in the Tax charged,	ب- وجود تغيير أو تعديل جوهري في طبيعة التوريد بحيث يؤدي إلى تغيير الضريبة المستحقة،	
	c) the previously agreed Consideration for the Supply is altered for any reason, including due to an offer of an additional discount after the sale was made,	ج- تم الاتفاق على قيمة التوريد مسبقاً، ثم تم تعديله لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك عرض تخفيض إضافي بعد إتمام البيع،	
	d) the Goods or services or part thereof are returned to the Supplier and the Supplier accepts such return.	د- عند ترجيع السلع أو الخدمات أو أي جزء منها إلى المورد ويقوم المورد بقبول استرجاعها.	
2.	Where the value of the Supply is adjusted because any of the cases described in the first paragraph of this article has occurred, an adjustment to Tax previously reported must be made in accordance with the third paragraph of this article if the Supplier has both:	إذا تم تعديل قيمة التوريد وفقاً للحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة، فإنه يجب إجراء تعديل للإقرار الضريبي السابق المشار إليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة، إذا كان لدى المورد كلا من الآتي:	-2
	a) issued a Tax Invoice in relation to the supply and the amount shown therein on the basis of which the Tax due has been calculated does not reflect the occurrence of one or more of the cases provided for in the first paragraph of this article or the cases provided for in the Agreement,	أ- صدور فاتورة ضريبية خاصة بالتوريد وكان المبلغ المبين فيها، الذي تم على أساسه حساب الضريبة المستحقة، لا يعكس وقوع واحدة أو أكثر من الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو الحالات المنصوص عليها في الاتفاقية،	
	b) accounted for an amount of Tax that does not reflect the occurrence of one	ب- تم احتساب قيمة ضريبية لا تعكس وقوع حالة	



	or more of the cases provided for in the first paragraph of this article.	أو أكثر من الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.	
3.	To effect an adjustment to Tax previously reported, the Taxable Person who acts as Supplier must adjust the Output Tax previously reported to reflect the amount of Tax calculated on the change in Consideration.	في الحالات التي يلزم فيها إجراء تعديل لاحق على قيمة السلع أو الخدمات، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة الذي يتصرف كمورد أن يجري تعديلاً على ضريبة المخرجات التي سبق أن أقر بها بحيث تعكس قيمة الضريبة المحسوبة عند تغيير المقابل.	-3
4.	An adjustment that results in an increase to Supplier's Output Tax made in accordance with the third paragraph of this article must be made in the Tax Return for the Tax Period in which the event referred to in the first paragraph of this article occurred.	التعديل الذي تنتج عنه زيادة مبلغ ضريبة المخرجات الخاصة بالمورد والذي أجراه وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة، يجب إجراؤه في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبة التي حصلت فيها الواقعة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.	-4
5.	An adjustment that results in a decrease in Supplier's Output Tax made in accordance with the third paragraph of this article must be made in the Tax Return for the Tax Period in which the event referred to in the first paragraph of this article occurred or in the Tax Return for the period during which the Credit Note was issued to the Customer, whichever is later.	التعديل الذي ينتج عنه تخفيض مبلغ ضريبة المخرجات الخاصة بالمورد والذي أجري وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة، يجب إجراؤه في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبة التي حصلت فيها الواقعة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أو في الإقرار الضريبي عن الفترة التي تم فيها إصدار الإشعار الدائن إلى العميل أيهما حدث متأخراً.	-5
6.	In the cases prescribed by the second paragraph of this article which require an adjustment to the value of a supply of Goods or services to a Customer who is or was a Taxable Person on the date of the supply, the Customer must correct its Input Tax to reflect the Tax amount calculated on the change in Consideration in the Tax Period in which the Credit Note or Debit Note is issued.	في الحالات المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة والتي يلزم فيها إجراء تعديل لاحقاً على قيمة توريد السلع أو الخدمات إلى عميل يكون شخصاً خاضعاً للضريبة أو كان كذلك في تاريخ التوريد، فإنه يجب على العميل أن يصحح ضريبة مدخلاته بحيث تعكس قيمة الضريبة المحسوبة عند التغيير الطارئ على المقابل في الفترة الضريبية التي أصدر فيها الإشعار الدائن أو المدين.	-6
7.	In cases where a Taxable Person does not receive all or part of the Consideration for a Taxable Supply made by him, the Taxable Person may reduce his Output Tax for the Tax amount calculated on the	في الحالات التي لم يتلقى فيها الشخص الخاضع للضريبة المقابل كله أو جزءاً منه نظير التوريد الخاضع الذي أجراه، فإنه يجوز له أن يخفض ضريبة مخرجاته	-7



	Consideration not paid in the Tax Return in which all of the following conditions are met:	عن قيمة الضريبة المحسوبة على المقابل الذي لم يسدد وذلك في الإقرار الضريبي الذي يستوفي جميع الحالات الآتية:	
	a) the Taxable Person has previously included Tax calculated on the Taxable Supply as Output Tax on a Tax Return and made payment of the Tax due,	أ- أن يكون الشخص الخاضع للضريبة قد أضاف سابقاً الضريبة المحسوبة عن التوريد الخاضع كضريبة مخرجات في إقراره الضريبي وسدد الضريبة المستحقة،	
	b) the Consideration is in respect of a Supply of Goods or services made to a Person who is not a Related Person,	ب- أن يكون المقابل قد نتج عن توريد سلع أو خدمات أجريت لشخص غير مرتبط،	
	c) a period of at least twelve months has passed from the date of the Taxable Supply,	ج- أن تكون قد انقضت مدة لا تقل عن اثني عشر شهراً من تاريخ التوريد الخاضع،	
	d) the Taxable Person holds a certificate from his certified accountant indicating that the unpaid Consideration has been written off in his books,	د- أن يكون لدى الشخص الخاضع للضريبة شهادة صادرة من محاسب قانوني مرخص له ومعتمد، تدل على إجراء شطب الديون من الدفاتر،	
	e) in cases where the total amounts unpaid by the Customer exceed one hundred thousand (100,000) riyals, formal legal procedures have been taken to collect the debts without success and the Taxable Person can provide evidence of these procedures, such as the issuance of a judicial ruling, evidence of the debtor's bankruptcy or a court order initiating any other formal recovery procedure.	هـ- في الحالات التي تكون المبالغ التي لم يتم العمل بسدادها تزيد عن مئة ألف (100,000) ريال وكان قد قام بمباشرة الإجراءات القانونية بشكل رسمي دون نتيجة، فإن الشخص الخاضع للضريبة يستطيع أن يقدم ما يدل على إتخاذ الإجراءات المذكورة، كأصدار حكم قضائي أو إفلاس المدين أو أمر صادر عن المحكمة ببدء أي إجراء رسمي آخر يثبت المطالبة.	
8.	A person using the cash accounting basis described in article forty-six of these Regulations must not make any adjustment for non-payment prescribed in the seventh paragraph of this article.	يجب على الشخص الذي يستخدم أساس المحاسبة النقدية المبينة في المادة السادسة والأربعين من هذه اللائحة، عدم إجراء أي تعديل بعدم السداد المقرر في الفقرة السابعة من هذه المادة.	-8



9.	If an adjustment to Output Tax is made in accordance with the seventh paragraph of this article and the Taxable Person subsequently receives full or partial payment of the Consideration, Tax calculated on the subsequent Consideration received will become payable and must be accounted for in the Tax Return for the Tax Period in which the payment occurs, and a new Tax invoice must be issued to reflect the additional amount received.	إذا تم إجراء تعديل على ضريبة المخرجات وفقاً للفقرة السابعة من هذه المادة، وأستلم الشخص الخاضع للضريبة لاحقاً كامل المبلغ المقابل أو جزءاً منه، فعندئذٍ تستحق الضريبة المحتسبة عن المقابل الذي تم استلامه لاحقاً ويجب احتسابها في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية التي تم السداد فيها، ويجب اصدر فاتورة ضريبة جديدة تعكس هذا المبلغ المستلم.	-9
10.	Any Taxable Person who has deducted Input Tax in respect of a Supply received by that Person, but has failed to make payment in full after a period of twelve months from the date of Supply, must reduce the Input Tax deduction by the amount of Tax calculated on the Consideration not paid at that date.	على الشخص الخاضع للضريبة إذا قام بخصم ضريبة المدخلات عن توريد استلمه ولم يقم بالسداد كاملاً بعد فترة اثني عشر شهراً من تاريخ التوريد، أن يخفض خصم ضريبة المدخلات بقدر قيمة الضريبة المحسوبة على المقابل الذي يبقى دون سداد في ذلك التاريخ.	-10
11.	In cases where an adjustment to Input Tax is made under the tenth paragraph of this article and the Taxable Person subsequently makes payment of the Consideration, the Input Tax deduction may be increased correspondingly to reflect the Tax calculated on the Consideration paid.	في الحالات التي يتم فيها تعديل ضريبة المدخلات وفقاً للفقرة العاشرة من هذه المادة، وقام الشخص الخاضع للضريبة لاحقاً بسداد المقابل، فإنه يجوز زيادة خصم ضريبة المدخلات وفقاً لذلك بحيث تعكس الضريبة المحسوبة على المقابل الذي قد تم سداده.	-11
12	The adjustments required by this article are subject to any time limits imposed by the Law or these Regulations.	التعديلات المنصوص عليها في هذه المادة ستكون خاضعة للقيود الزمنية المفروضة في النظام أو هذه اللائحة.	-12
	Chapter eight: Imports	الفصل الثامن: الواردات	
	Article forty-one: Goods deemed to be imports into the Kingdom	المادة الحادية والأربعون: السلع المفترض استيرادها إلى المملكة	
1.	In cases where any legal Person or a natural Person who is resident in the Kingdom but who is not registered for VAT enters Goods with a value exceeding ten thousand (10,000) riyals into the Kingdom from another Member State, and cannot prove at	في الحالات التي يقوم فيها شخص اعتباري أو طبيعي مقيم في المملكة وغير مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بإدخال سلع تزيد قيمتها عن عشرة آلاف (10,000) ريال إلى المملكة من دولة عضو أخرى ولم	-1



	the time of such entry that Tax was paid on the purchase of those Goods in such Member State, that Person is deemed to make an Import of those Goods for the purposes of this Law and VAT shall be payable on such imports.	يستطع في وقت الإدخال إثبات أن الضريبة قد سددت عنها في تلك الدولة العضو، يتم إعتبار هذا الشخص على أنه قد قام باستيراد لتلك السلع لأغراض النظام، وتكون الضريبة مستحقة عنها.	
2.	Proof of payment of Tax must be by means of producing a Tax Invoice or similar document issued in accordance with the laws of the Member State of purchase, or such other evidence accepted by the Customs Department showing that VAT has been paid on the Goods, or that the Goods were not purchased in that Member State.	يكون إثبات سداد الضريبة عن طريق تقديم فاتورة ضريبية أو مستند مماثل صدر بموجب أنظمة الدولة العضو التي تم فيها الشراء أو تقديم دليل آخر يكون مقبولاً لدى مصلحة الجمارك يثبت أن ضريبة القيمة المضافة قد سددت عن تلك السلع أو أنه لم يتم شراؤها في تلك الدولة العضو.	-2
	Article forty-two: Exemptions for imports	المادة الثانية والأربعون: الاعفاء عند الاستيراد	
1.	Imports of personal items and gifts carried in travelers' personal luggage are exempt from Tax, in accordance with the Unified Customs Law and the Customs regulations applying in the Kingdom.	يعفى من الضريبة المتعلقة الشخصية والهدايا التي يحملها المسافرون ضمن أمتعتهم الشخصية، وفقاً لنظام الجمارك الموحد ولائحته التنفيذية المطبق في المملكة.	-1
2.	Imports of equipment for people with special needs shall be exempted from Tax in cases where the equipment is specified in an order issued by the Board of Directors.	يعفى من الضريبة إستيراد المعدات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الحالات التي تكون فيها هذه المعدات واردة في قرار يصدر من مجلس الإدارة.	-2
3.	In cases where a Taxable Person is authorised to pay Tax on imports through their Tax Return, the application of an exemption from Tax on imports on Goods which are exempt from customs duty in accordance with the Unified Customs Law is limited to cases where an import entry has been made with the Customs Department, or an equivalent Department of another Member State, declaring that customs duty was not collectable on their import.	في الحالات التي يكون فيها الشخص الخاضع للضريبة مخولاً بسداد الضريبة على الواردات من خلال الإقرار الضريبي، لا يسري الإعفاء الضريبي على السلع المستوردة التي تم اعفاءها من الرسوم الجمركية وفقاً لنظام الجمارك الموحد، إلا على السلع التي تقرر مصلحة الجمارك أو أي مصلحة مماثلة في دولة عضو أخرى، أن الرسوم الجمركية بالنسبة لها لم تكن واجبة التحصيل عند الاستيراد.	-3



	Article forty-three: Collection of Tax on imports on entry to the Kingdom	المادة الثالثة والأربعون: تحصيل الضريبة عن الواردات عند دخولها الى المملكة	
1.	Upon importation of Goods, a Taxable Person must provide his Tax Identification Number to the Customs Department.	على الشخص الخاضع للضريبة عند استيراد السلع أن يقدم رقم تعريفه الضريبي إلى مصلحة الجمارك.	-1
2.	The Customs Department will issue a statement to a Taxable Person for each month in which Imports of Goods are made by that Taxable Person, showing the value of Goods imported and the value of Tax collected thereon. This statement may be made available electronically.	تقوم مصلحة الجمارك بإصدار بيان إلى الشخص الخاضع للضريبة عن كل شهر يقوم فيه بعمل استيراد سلع، وتبين فيه قيمة السلع المستوردة وقيمة الضريبة التي تم تحصيلها عنها، ويجوز إتاحة البيان آلياً.	-2
	Article forty-four: Payment of Tax on imports through the Tax Return	المادة الرابعة والأربعون: سداد الضريبة على الاستيراد عبر الإقرار الضريبي	
1.	A Taxable Person may apply for authorization for the payment of Tax on imports to be made through that Taxable Person's Tax Return, instead of being collected by the Customs Department on importation entry.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة تقديم طلب إلى الهيئة بتقويضه سداد الضريبة عن الاستيراد الذي يجريه عبر إقراره الضريبي وذلك بدلاً من أن تقوم مصلحة الجمارك بتحصيل الضريبة عند الإفراج الجمركي.	-1
2.	An application may only be made to the Authority to be granted authorization where the following applies:	يجوز تقديم الطلب فقط، وللهيئة أن توافق على الطلب في الحالات الآتية:	-2
	a) the Taxable Person uses a monthly Tax Period and intends to make Imports of Goods on at least a monthly basis,	أ- إذا استخدم الشخص الخاضع للضريبة الفترة الضريبية الشهرية ويعتزم استيراد سلع مرة كل شهر على الأقل،	
	b) the Taxable Person can evidence that during the most recent twelve-month period, or during all the time the person has been a Taxable Person if less than twelve months, all Tax Returns and payments have been made on time, and all other obligations in respect of VAT have been met,	ب- إذا استطاع الشخص الخاضع للضريبة إثبات أن جميع إقراراته الضريبية والمبالغ المسددة من قبله خلال الاثنى عشر شهراً الأخيرة، أو أي مدة أقل تم اعتباره خلالها كشخص خاضع للضريبة، قد تمت ضمن المواعيد المقررة، وأنه قد أوفى بجميع التزاماته الأخرى المتعلقة	



		بضريبة القيمة المضافة،	
	c) sufficient evidence is provided of the Taxable Person's continuing financial stability.	ج- إذا قدم الشخص الخاضع للضريبة إثباتاً كافياً باستقرار وثبات حالته المالية.	
3.	The Authority may refuse an application, or cancel an existing authorization, in cases where it views there to be a risk that VAT will not be paid, or where the Taxable Person has any outstanding obligations in respect of VAT.	للهيئة رفض الطلب أو إلغاء التفويض القائم إذا رأت أن هناك مخاطرة تتمثل في عدم سداد ضريبة القيمة المضافة أو إذا تخلف الشخص الخاضع للضريبة عن الوفاء بأي التزامات عالقة بالنسبة إلى ضريبة القيمة المضافة.	-3
4.	The Authority shall cancel an existing authorization in cases where the Taxable Person is no longer eligible to be granted authorization, or upon request of the Taxable Person.	على الهيئة إلغاء التفويض القائم إذا لم يعد الشخص الخاضع للضريبة مؤهلاً لذلك أو إذا طلب الشخص الخاضع للضريبة إلغاء التفويض.	-4
5.	The Authority shall inform the Taxable Person and the Customs Department in a notification of the approval or refusal of the application, or the cancellation of an existing authorization, and the effective date.	يجب على الهيئة إبلاغ الشخص الخاضع للضريبة ومصلحة الجمارك بموجب إخطار عن الموافقة على الطلب أو رفضه أو إلغاء التفويض وتاريخ نفاذ ذلك.	-5
6.	From the effective date of an approved authorization, the Authority is responsible for collection of Tax on imports by an authorised Taxable Person. This responsibility continues until the removal of the authorization for that Taxable Person. The Customs Department shall not collect Tax on any subsequent Imports of Goods by an authorised Taxable Person.	اعتباراً من تاريخ نفاذ الموافقة على التفويض تكون الهيئة مسؤولة عن تحصيل الضريبة عن الواردات التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة المفوض، وتستمر هذه المسؤولية حتى إلغاء التفويض الممنوح له. وعلى مصلحة الجمارك عدم تحصيل الضريبة على أي توريدات لاحقة يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة المفوض.	-6
7.	Upon authorization being approved, the Taxable Person must notify the Customs Department of the approval prior to making the next import declaration.	عند الموافقة على التفويض، يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يخطر مصلحة الجمارك بالموافقة قبل إجراء إقرار الاستيراد التالي.	-7



	Chapter nine: Calculation of Tax payable	الفصل التاسع: احتساب الضريبة المستحقة	
	Article forty-five: Calculation of Tax	المادة الخامسة والأربعون: احتساب الضريبة	
1.	Unless a Taxable Person elects to use the cash accounting basis in accordance with article forty-six of these Regulations, or unless the Taxable Person is supplying Eligible Used Goods in accordance with article forty-eight of these Regulations, the Net Tax payable by a Taxable Person in respect of a Tax Period is calculated by deducting the total Input Tax, including Input Tax on imports, allowed to the Taxable Person during the Tax Period from the total of Output Tax payable in respect of all Taxable Supplies made by the Taxable Person in the Kingdom during the Tax Period. This calculation method is known as the invoice accounting basis.	ما لم يختار الشخص الخاضع للضريبة احتساب صافي الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية على أساس المحاسبة النقدية وفقاً للمادة السادسة والأربعين من هذه اللائحة، أو ما لم يقدم الشخص الخاضع للضريبة السلع المؤهلة المستعملة وفقاً للمادة الثامنة والأربعين من هذه اللائحة، فإن صافي الضريبة المستحقة على الشخص الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالفترة الضريبية تحسب من خلال طرح إجمالي ضريبة المدخلات، بما في ذلك ضريبة المدخلات على الواردات المسموح بها للشخص الخاضع للضريبة خلال الفترة الضريبية، من إجمالي ضريبة المخرجات المستحقة عن كافة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة في المملكة خلال الفترة الضريبية. وتعرف طريقة الحساب هذه بالطريقة المحاسبية وفقاً لأساس الفاتورة.	-1
2.	The calculation of Tax on any amount of Consideration in respect of a Supply is made in accordance with the following equation: Tax = Consideration x <u>Tax Rate</u> (100% + Tax Rate) where the Tax Rate is expressed as a percentage.	يجري حساب الضريبة عن قيمة التوريدات التي تشمل ضريبة القيمة المضافة من خلال تطبيق المعادلة الآتية: الضريبة = المقابل × معدل الضريبة (100% + معدل الضريبة) حيث يعبر عن معدل الضريبة بالنسبة المئوية.	-2
	Article forty-six: Cash accounting basis	المادة السادسة والأربعون: المحاسبة وفقاً للأساس النقدي	
1.	As an exception to the requirement to use the invoice accounting basis described in	يجوز للشخص الخاضع للضريبة أن يختار احتساب	-1



	<p>article forty-five of these Regulations, a Taxable Person may apply to calculate Net Tax due for a Tax Period on a cash accounting basis provided that the annual value of Taxable Supplies in the past calendar year does not exceed five million (5,000,000) riyals, and the anticipated value of Taxable Supplies in the current calendar year is not expected to exceed five million (5,000,000) riyals, subject to the second paragraph of this article.</p> <p>The Authority shall notify the Taxable Person whether his application has been approved.</p>	<p>صافي الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية على أساس المحاسبة النقدية كإستثناء لطريقة المحاسبة على أساس الفاتورة، حسبما هو مبين في المادة الخامسة والأربعين من هذه اللائحة، شريطة أن تكون قيمة توريداته السنوية الخاضعة للضريبة في السنة التقويمية السابقة لا تتجاوز مبلغاً قدره خمسة ملايين (5,000,000) ريال، وأن تكون قيمة التوريدات المتوقعة في السنة التقويمية الحالية لا تتجاوز خمسة ملايين (5,000,000) ريال، مع مراعاة الفقرة الثانية من هذه المادة.</p> <p>عند الموافقة يجب أن تشعر الهيئة الشخص الخاضع للضريبة بقبول طلبه.</p>	
2.	<p>A Taxable Person who has received notification of a VAT violation in the last twelve months is not eligible to use the cash accounting basis.</p>	<p>لا يحق للشخص الخاضع للضريبة اتباع أساس المحاسبة النقدية. إذا كان قد تلقى إشعاراً من الهيئة يفيد عدم التزامه بأحكام ضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهراً السابقة.</p>	-2
3.	<p>A Taxable Person using the cash accounting basis shall only include Output Tax and Input Tax in its Tax Return in respect of Supplies of Goods and services for which and to the extent that payment has been made.</p>	<p>على الشخص الخاضع للضريبة الذي يستخدم المحاسبة وفقاً للأساس النقدي، أن يشمل إقراره الضريبي ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات فقط، عن توريدات السلع والخدمات في حدود ما تم سداده.</p>	-3
4.	<p>A Taxable Person may apply to use the cash accounting basis at the time of his application for registration or to obtain his Tax Identification Number with the Authority. A Taxable Person who has not applied in this manner may, at any subsequent time apply to use the cash accounting basis by filing an application with the Authority, provided he is eligible to do so.</p>	<p>يجوز للشخص الخاضع للضريبة المطالبة باستخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي في نفس الوقت الذي يقدم فيه طلباً بالتسجيل أو الحصول على رقم التعريف الضريبي الخاص به من الهيئة. كما يجوز للشخص الخاضع للضريبة الذي لم يتقدم بالطلب السابق، المطالبة باستخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي عبر التقدم بطلب إلى الهيئة، شريطة أن يكون له الحق في القيام بذلك.</p>	-4
5.	<p>A change to the cash accounting basis takes effect from the start of the Tax Period</p>	<p>يبدأ نفاذ تغيير الأساس المحاسبي من تاريخ الفترة</p>	-5



	following that in which the application is approved. The Authority must provide notification of the approval and the effective date of the change to the Taxable Person.	الضريبة التي تلي الفترة التي تم فيها الموافقة على الطلب. و تقوم الهيئة بإشعار الشخص الخاضع للضريبة بالموافقة على الطلب وتاريخ بدء نفاذ التغيير.	
6.	The Tax Return for the first Tax Period following a change from the invoice accounting basis to the cash accounting basis must include an adjustment to the Taxable Person's Output Tax and Input Tax to reflect the Tax calculated on the amounts unpaid in respect of Taxable Supplies made to or by the Taxable Person at the date of the change.	الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية الأولى التي تلي الانتقال من المحاسبة وفقاً لأساس الفاتورة إلى المحاسبة وفقاً للأساس النقدي، يجب أن يتضمن تعديل ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات، بما يعكس الضريبة المحتسبة على المبالغ غير المسددة المتعلقة بالتوريدات الخاضعة التي أجراها أو تلقاها الشخص الخاضع للضريبة في تاريخ التغيير.	-6
7.	The Authority may require evidence of the Taxable Person's turnover to be submitted and may reject an application if it is not satisfied that the Taxable Person is eligible to use the cash accounting basis.	الهيئة طلب أدلة تثبت قيمة التوريدات السنوية المودعة للشخص الخاضع للضريبة، ولها رفض الطلب إذا لم تقتنع بأن الشخص الخاضع للضريبة له الحق في استخدام المحاسبة وفقاً للأساس النقدي.	-7
8.	A Taxable Person who is approved to use the cash accounting basis must inform the Authority within twenty (20) days of finding that he is no longer eligible to do so, by submitting an application to use the invoice accounting basis as described in article forty-five of these Regulations.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة الذي تمت الموافقة على استخدامه طريقة المحاسبة وفقاً للأساس النقدي أن يشعر الهيئة خلال عشرين (20) يوماً من التاريخ الذي تبين له أنه زال عنه الحق في استخدام هذه الطريقة من خلال التقدم إلى الهيئة بطلب استخدام المحاسبة وفقاً لأساس الفاتورة، وفقاً للمادة الخامسة والأربعين من هذه اللائحة.	-8
9.	A Taxable Person using the cash accounting basis may voluntarily elect to use the invoice accounting basis after the cash accounting basis has been used for a minimum of two (2) years, by submitting an application.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة الذي استخدم طريقة المحاسبة وفقاً للأساس النقدي لمدة لا تقل عن سنتين (2) اثنتين، أن يتقدم إلى الهيئة بطلب استخدام المحاسبة وفقاً لأساس الفاتورة.	-9
10.	The change to the invoice accounting basis takes effect from the start of the following Tax Period. The Authority shall provide notification to the Taxable Person of the change and its effective date.	يبدأ استخدام المحاسبة وفقاً لأساس الفاتورة من بداية الفترة الضريبية التالية. ويجب أن تشعر الهيئة الشخص الخاضع للضريبة بالتغيير وتاريخ بدء نفاذه.	-10



11.	The Tax Return for the first Tax Period following a change from the cash accounting basis to the invoice accounting basis must include an adjustment to the Taxable Person's Output Tax and Input Tax to reflect the Tax calculated on Taxable Supplies made by or to the Taxable Person without payment by the effective date of the change.	الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية الأولى التي تلي الانتقال من المحاسبة وفقاً للأساس النقدي إلى المحاسبة وفقاً لأساس الفاتورة، يجب أن يتضمن تعديل ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات، بما يعكس الضريبة المحتسبة على التوريدات الخاضعة التي أجراها أو تلقاها الشخص الخاضع للضريبة دون سداد حتى تاريخ نفاذ التغيير.	-11
	Article forty-seven: Persons liable to pay Tax	المادة السابعة والأربعون: الأشخاص الملزمون بسداد الضريبة	
1.	In cases where the Agreement provides that a Taxable Customer is obligated to pay Tax on a Supply received from a non-resident Supplier, Tax shall be paid by way of the Reverse Charge Mechanism. The Taxable Customer must report the Output Tax on the Supply and any Input Tax (to the extent that the Customer can benefit from Input VAT deduction) in the Tax Return for that Tax Period.	في الحالات التي تنص فيها الاتفاقية على أن العميل الخاضع للضريبة ملزم بسداد الضريبة على التوريد المستلم من مورد غير مقيم، فإنه يجب أن يتم سداد الضريبة عن طريق آلية الاحتساب العكسي، ويجب على العميل الخاضع للضريبة الاقرار عن ضريبة المخرجات على التوريد وأي ضريبة مدخلات قابلة للخصم (إلى الحد الذي يمكن للعميل أن يستفيد من خصم ضريبة القيمة المضافة على المدخلات) في الإقرار الضريبي لتلك الفترة الضريبية.	-1
2.	In cases where electronically supplied services are supplied in the Kingdom through an online interface or portal acting as intermediary for a non-resident Supplier, the operator of the interface or portal is presumed to purchase the services from the non-resident Supplier and to Supply those same services in his own name for the purposes of the Law and these Regulations. The operator of the interface or portal is liable to pay Tax on any such Supply, subject to the third paragraph of this article.	لأغراض النظام وهذه اللائحة فإنه في الحالات التي يتم فيها توريد خدمات إلكترونيا في المملكة عن طريق وسيط الإنترنت أو بوابة تعمل كوسيط لمورد غير مقيم، فسوف يُفترض أن مشغل الوسيط أو البوابة يتصرف باسمه الخاص ولكن نيابة عن المورد غير المقيم لتلك الخدمات الذي هو مسؤول عن سداد الضريبة عند توريدها، مع مراعاة الفقرة الثالثة من هذه المادة.	-2
3.	The presumption in the second paragraph of this article does not apply in cases where both of the following conditions apply:	لا يسري الحكم الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة في حال توافر كل من الآتي:	-3



	a) the non-resident Supplier is expressly indicated as the Supplier during the online sale process, in the contractual arrangements between the parties, and on the invoice or receipt issued by the operator of the interface or portal,	أ- إذا تم الذكر صراحةً أن المورد غير المقيم هو المورد أثناء اجراء عملية البيع عبر الإنترنت وفي الترتيبات التعاقدية التي جرت بين الأطراف وفي الفاتورة أو الإيصال الصادر من مشغل الوسيط أو البوابة،	
	b) the operator of the interface or portal does not authorise charging the Customer for the delivery of the services or the delivery itself, or set the general terms and conditions of the Supply.	ب- إذا لم يصرح مشغل الوسيط أو البوابة بتحميل العميل قيمة التوصيل أو قيمة السلع نفسها، ولم يضع الشروط والاحكام العامة بالنسبة الى التوريد.	
	Article forty-eight: Supply of used Goods	المادة الثامنة والأربعون: توريد السلع المستعملة	
1.	A Taxable Person may apply to account for Tax payable on a Supply of Eligible Used Goods using the profit margin method, subject to the conditions in this article. The Taxable Person may not use the calculation method in this article until it has received notification from the Authority that it is approved.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة أن يتقدم بطلب لاحتساب الضريبة المستحقة عن توريد السلع المستعملة المؤهلة عبر استخدام طريقة هامش الربح طبقاً للشروط الواردة في هذه المادة، ولا يجوز للشخص الخاضع للضريبة إحتساب الضريبة باستخدام طريقة هامش الربح ما لم يحصل على اشعار من الهيئة بالموافقة على ذلك.	-1
2.	For the purposes of this article, a Supply of Eligible Used Goods must meet all of the following criteria:	لأغراض هذه المادة فإن توريد السلع المؤهلة يجب أن يستوفي جميع المعايير الآتية:	-2
	a) the Supply is that of used Goods situated in the Kingdom, and the Goods are of a type which the Authority has specified are eligible for Tax to be calculated using the profit margin method,	أ- أن يكون التوريد توريداً لسلع مستعملة موجودة في المملكة، وكذلك السلع التي صنفتها الهيئة لتكون خاضعة للضريبة باستخدام طريقة هامش الربح،	
	b) the Goods were purchased by the Taxable Person in a Supply made to the Taxable Person in the Kingdom by a Non-Taxable Person, by a Taxable Person outside of his Economic Activity, or by a Supplier applying the	ب- أن تكون السلع قد تم شراؤها من قبل الشخص الخاضع عن توريد تم في المملكة من شخص غير خاضع للضريبة، أو من قبل شخص خاضع لغير أغراض نشاطه الاقتصادي، أو	



	profit margin method in accordance with this article, in all cases where such Taxable Person did not deduct any Input Tax on his purchase of the Goods,	من قبل مورد يطبق طريقة هامش الربح وفقاً لهذه المادة، وفي كافة الأحوال لا يكون ذلك الشخص قد قام بخصم ضريبة المدخلات على تلك السلعة،	
	c) the Taxable Person meets the criteria stated in this article in respect of the purchase and supply of those Eligible Used Goods.	ج- أن يستوفي المورد المعايير المبينة في هذه المادة فيما يتعلق بشراء وتوريد هذه السلع.	
3.	A Supply of Goods which are situated outside the Kingdom, or which move to or from the Kingdom as part of the supply to or supply by the Taxable Person, is not a supply of Eligible Used Goods.	لا يعد توريد السلع التي تكون خارج المملكة، أو التي نقلت من أو إلى المملكة كجزء من عملية الشراء أو التوريد الذي قام به الشخص الخاضع للضريبة، تورياً لسلع مستعملة مؤهلة.	-3
4.	Tax Invoices issued for Supplies of Eligible Used Goods by a Taxable Person must clearly refer to the Taxable Person's use of the profit margin method, and must not show any amount of Tax charged in respect of any Supply.	الفواتير الضريبية التي يصدرها الشخص الخاضع للضريبة عن توريدات لسلع مستعملة مؤهلة، يجب أن تشير بوضوح إلى استخدام المورد طريقة هامش الربح، ويجب ألا تبين أي قيمة ضريبية مفروضة فيما يتعلق بأي توريد.	-4
5.	In cases where a Taxable Person purchases the Eligible Used Goods from a Non-Taxable Person, the Taxable Person must issue an invoice in respect of the purchase to that Non-Taxable Person. This invoice must include:	في الحالات التي يقوم فيها الشخص الخاضع للضريبة بشراء سلع مستعملة مؤهلة من شخص غير خاضع للضريبة، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يصدر فاتورة للشخص غير الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالشراء، على أن تشمل الفاتورة ما يلي:	-5
	a) the name, address and Tax Identification Number of the Taxable Person,	أ- أسم وعنوان الشخص الخاضع للضريبة ورقم تعريفه الضريبي،	
	b) the name and address of the Non-Taxable Person,	ب- أسم وعنوان الشخص غير الخاضع للضريبة،	
	c) the date of the purchase,	ج- تاريخ الشراء،	
	d) details of the Goods purchased, including any relevant registration number or other details which the Authority may specify,	د- تفاصيل السلع المشتراة بما في ذلك أي رقم تسجيل ذي صلة أو تفاصيل أخرى تحددها	



		الهيئة،	
	e) the Consideration payable in respect of the purchase of the Goods.	هـ - المقابل الذي تم سداده مقابل شراء السلع.	
6.	The profit on a Supply of Eligible Used Goods is calculated as the Consideration for the Supply of the Eligible Used Goods by the Taxable Person, less the Consideration payable in respect of the purchase of the Eligible Used Goods. The profit does not include any expenses or other amounts incurred by the Taxable Person in respect of the Supply.	يحتسب الربح على توريد السلع المستعملة المؤهلة على أساس المقابل المستلم نظير توريد الشخص الخاضع للضريبة للسلع المستعملة المؤهلة، ناقصاً المقابل الواجب السداد فيما يتعلق بشراءها. على ألا يشمل الربح أي مصاريف أو مبالغ أخرى تحملها الشخص الخاضع للضريبة مقابل عملية التوريد.	-6
7.	Tax is calculated on the profit in accordance with the method prescribed by article forty-five of these Regulations.	تحتسب الضريبة على الربح وفقاً للطريقة المقررة في المادة الخامسة والأربعين من هذه اللائحة.	-7
8.	In cases where the profit calculated under the sixth paragraph of this article in respect of any Supply is zero, or results in a negative amount, the value of that Supply by the Taxable Person is zero.	في الحالات التي يساوي فيها الربح المحسوب بموجب الفقرة السادسة صفرًا أو نتج عنه مبلغ سلبي فعندئذٍ تكون قيمة التوريد الذي قام به الشخص الخاضع للضريبة صفرًا.	-8
9.	A Taxable Person must not deduct Input Tax in respect of any amount of Tax charged to it or included in the Consideration for the purchase of Eligible Used Goods.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة ألا يخصم أي ضريبة مدخلات تتعلق بأي ضريبة فرضت عليه أو تم تضمينها قيمة السلعة عند شراء السلع المستعملة المؤهلة.	-9
10.	Any Taxable Person who elects to use the profit margin method to calculate Tax on any Supply of Eligible Used Goods must retain a record of all Eligible Used Goods purchased and supplied by that Taxable Person, for the period stated in article sixty-four of these Regulations and in addition to the records required to be retained by this article. In respect of each Supply of Eligible Used Goods, the record must contain:	يجب على أي شخص خاضع للضريبة قام باختيار استخدام طريقة هامش الربح لاحتساب الضريبة عن أي توريد لسلع مؤهلة، أن يحتفظ بسجل للسلع المستعملة المؤهلة التي قام بشرائها وتوريدها في الفترة المبينة في المادة الرابعة والستين من هذه اللائحة، إضافة إلى السجلات المطلوب حفظها وفقاً لهذه المادة. ويجب أن يحتوي السجل ما يلي عن كل توريد لسلع مستعملة مؤهلة:	-10
	a) all information detailed in the fifth paragraph of this article,	أ- جميع المعلومات المبينة بالتفصيل في الفقرة	



		الخامسة من هذه المادة،	
	b) the number of the Tax Invoice issued by the Taxable Person for the Supply of the Eligible Used Goods,	ب- رقم الفاتورة الضريبية التي أصدرها الشخص الخاضع للضريبة عن توريد السلع المستعملة المؤهلة،	
	c) the Consideration payable for the Supply of the Eligible Used Goods by the Taxable Person,	ج- المقابل الواجب السداد على الشخص الخاضع للضريبة نظير توريد السلع المستعملة المؤهلة،	
	d) name and address of the Customer,	د- اسم وعنوان العميل،	
	e) the profit calculated in accordance with the sixth paragraph of this article,	هـ- الربح الذي تم احتسابه وفقاً للفقرة السادسة من هذه المادة،	
	f) VAT due on the profit.	و- ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن الربح.	
11.	In cases where the Taxable Person has not complied with any of the requirements of this article in respect of any Supply of Used Goods, the profit margin method may not be used in respect of that Supply. In these cases, the Taxable Person must calculate Tax on the full Consideration for his Supply.	في الحالات التي لم يتقيد فيها الشخص الخاضع للضريبة بأي من المتطلبات الواردة بهذه المادة فيما يتعلق بأي توريد للسلع المستخدمة، فإنه لا يجوز استخدام طريقة هامش الربح فيما يتعلق بذلك التوريد. ويجب على الشخص الخاضع للضريبة في هذه الحالة أن يقوم بإحتساب الضريبة عن هذا التوريد على المقابل كاملاً.	-11
	Article forty-nine: Input Tax deduction	المادة التاسعة والأربعون: خصم ضريبة المدخلات	
1.	Subject to the specific provisions of this article, a Taxable Person may deduct Input Tax charged on Goods and services supplied to that Taxable Person, to the extent these are received in the course of carrying on an Economic Activity and constitute:	دون الإخلال بما ورد بشأنه نص خاص في هذه المادة، للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات الموردة له في سياق ممارسة نشاطه الاقتصادي، إلى الحد الذي يمكنه من القيام بالتوريدات الآتية:	-1
	a) Taxable Supplies including zero-rated Supplies,	أ- التوريدات الخاضعة للضريبة بما فيها التوريدات الخاضعة لنسبة الصفر،	
	b) Internal Supplies,	ب- التوريدات البينية،	



	c) Supplies that would have been Taxable Supplies had they been made in the Kingdom.	ج- التوريدات التي كانت ستعد خاضعة للضريبة لو أنها قد تمت في المملكة.	
2.	A Taxable Person is entitled to deduct Input Tax incurred by that Person in respect of services supplied to that Person during the period of the six months before the effective date of registration, provided that:	يحق للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات التي تحملها فيما يتعلق بالخدمات المقدمة له خلال فترة الستة أشهر السابقة لتاريخ سريان التسجيل، على أن:	-2
	a) the services are purchased to be used for the purposes described in the first paragraph of this article,	أ- يتم شراء الخدمات لاستخدامها للأغراض المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة،	
	b) the services have not been supplied onwards, or used in full, by the Taxable Person prior to the registration date,	ب- لم يتم توريد الخدمات الى شخص آخر، ولم يتم استخدامها بالكامل من قبل الشخص الخاضع للضريبة قبل تاريخ التسجيل،	
	c) the services are not of a type which is restricted from deduction, as prescribed in article fifty of these Regulations.	ج- أن لا تكون الخدمات من النوع المقيد من الخصم، على النحو المنصوص عليه في المادة الخمسين من هذه اللائحة.	
3.	A Taxable Person is entitled to deduct Input Tax incurred by that Person in respect of Goods supplied to that Person or Goods imported by that Person before the effective date of registration, provided that:	للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات التي تحملها على السلع الموردة له أو المستوردة من قبله، قبل تاريخ سريان التسجيل في حال توافر الآتي:	-3
	a) the Goods are purchased or imported to be used for the purposes described in the first paragraph of this article, and where the Tax cannot be wholly attributed to such use, an apportionment is used,	أ- أن يتم شراء السلع أو الخدمات لاستعمالها في الأغراض المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة، فان لم تكن، وجب تخصيص مبلغ معين،	
	b) in cases where the Goods are Capital Assets, these have a positive book value at the date of registration,	ب- في حال كانت السلع تمثل أصولاً رأسمالية، ألا يكون قد تم اهلاكها بالكامل في تاريخ التسجيل،	



	c) the Goods have not been supplied onwards by the Taxable Person, or used in full by the Taxable Person, prior to the registration date,	ج- ألا تكون السلع قد تم توريدها من قبل شخص خاضع للضريبة الى شخص آخر أو استعمالها من قبل الشخص الخاضع للضريبة قبل تاريخ التسجيل،	
	d) the Goods are not of a type which is restricted from deduction, as prescribed in article fifty of these Regulations.	د- ألا تكون السلع من النوع المقيد من الخصم وفقاً لما هو مقرر في المادة الخمسين من هذه اللائحة.	
4.	In cases where Capital Assets are held at the date of registration, the maximum deductible Input Tax permitted under the third paragraph of this article shall be calculated as if the net book value, determined in accordance with the accounting practice of the Taxable Person, were the Consideration for the Supply.	في الحالات التي يتم فيها الاحتفاظ بأصول رأسمالية في تاريخ التسجيل، يتم حساب الحد الأقصى لضريبة المدخلات القابلة للخصم المسموح به بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة وفقاً للقيمة الدفترية الصافية بتاريخ التسجيل و التي تحدد وفقاً للمعالجات المحاسبية للشخص الخاضع للضريبة، مع الأخذ في الاعتبار قيمة التوريد.	-4
5.	Goods acquired by a Taxable Person which are lost, damaged or stolen must be reported as such in the accounting records held by the Taxable Person in order to support deduction of Input Tax on those Goods. The Authority may require further evidence be provided in respect of such lost, damaged or stolen Goods including without limitation police reports and insurance claim documentation.	السلع التي حصل عليها الشخص الخاضع للضريبة وتم فقدانها أو تلفها أو سرقتها، يجب الإفصاح عنها بالسجلات المحاسبية التي يتم الاحتفاظ بها وذلك لغرض دعم خصم ضريبة المدخلات على تلك السلع. وللهيئة أن تطلب غير ذلك من الأدلة التي تثبت فقدان أو تلف أو سرقة السلع، والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، تقرير الشرطة، مستندات المطالبة لشركة التأمين.	-5
6.	In cases where a Taxable Person deducts Tax on the Import of Goods into the Kingdom, and subsequently moves these goods to a final Destination State, and becomes liable to transfer Tax to that Member State in accordance with the Agreement, the Taxable Person must reduce the Input Tax deducted in the Tax Return for the Tax Period during which the removal occurred.	في الحالات التي يقوم فيها الشخص الخاضع للضريبة بخصم الضريبة عند استيراد السلع إلى المملكة وقام لاحقاً بنقل هذه السلع إلى دولة المقصد النهائي، و أصبح الاستيراد خاضع للضريبة في تلك الدولة العضو وفقاً للاتفاقية، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يخفض ضريبة المدخلات وفقاً لذلك في الإقرار الضريبي عن الفترة الضريبية التي تم فيها النقل.	-6



	A Taxable Person who intends to move Goods imported into the Kingdom to another Member State must not claim a deduction in respect of the importation of these Goods.	ويجب على الشخص الخاضع للضريبة الذي ينوي نقل سلع تم استيرادها إلى المملكة إلى دولة عضو أخرى، ألا يطالب بالخصم فيما يتعلق باستيراد تلك السلع.	
7.	<p>Input Tax may only be deducted where the Taxable Person holds evidence of the amount of Input Tax paid or payable in a form specified in article forty-eight of the Agreement.</p> <p>In cases where a Taxable Person does not hold the documents specified in the Agreement, a deduction may be claimed where he is able to provide the following alternative evidence to the Authority:</p>	<p>لا يجوز خصم ضريبة المدخلات إلا إذا كان الشخص الخاضع للضريبة لديه دليلاً على أن مبلغ ضريبة المدخلات المدفوعة أو المستحقة السداد وفقاً لما حددته المادة الثامنة والأربعين من الاتفاقية.</p> <p>وفي الحالات التي لا يملك فيها الشخص الخاضع للضريبة الوثائق المحددة في الاتفاقية، يجوز له المطالبة بالخصم عندما يكون قادراً على تقديم الأدلة البديلة الآتية إلى الهيئة:</p>	-7
	(a) a simplified Tax Invoice which is correctly issued in accordance with these Regulations,	أ- فاتورة ضريبية مبسطة تم إصدارها بشكل صحيح وفقاً لهذه اللائحة،	
	(b) in the case of a Supply arising on the transfer of Goods to another Member State, a commercial or other document substantiating the value on which VAT is calculated at the transfer date,	ب- في حال كان التوريد ناتجاً عن نقل السلع إلى دولة عضو أخرى، فالمستند التجاري أو أي مستند آخر يثبت القيمة التي تم على أساسها احتساب ضريبة القيمة المضافة في تاريخ النقل،	
	(c) other commercial documentation permitted at the discretion of the Authority, evidencing that the Taxable Person has received the Supply and correctly incurred the VAT in question.	ج- مستندات تجارية أخرى يُسمح بها حسب تقدير الهيئة، تثبت أن الشخص الخاضع للضريبة قد تم تكليفه بصورة صحيحة وسدد ضريبة القيمة المضافة ذات الصلة.	
8.	A deduction of Input Tax may be made by a Taxable Person in a Tax Period subsequent to that Tax Period including the date of Supply, provided that the Taxable Person remains eligible to make such deduction under the other provisions of these Regulations. Input Tax may not be	للشخص الخاضع للضريبة خصم ضريبة المدخلات في فترة ضريبية لاحقة للفترة التي تشمل تاريخ التوريد، وذلك شريطة أن يكون له الحق في إجراء الخصم وفقاً للأحكام الأخرى الواردة بهذه اللائحة. ولا يجوز خصم ضريبة	-8



	deducted in any period which falls more than five calendar years after the calendar year in which the Supply takes place.	المدخلات في أي فترة تقع بعد خمس سنوات من السنة التقويمية التي وقع فيها التوريد.	
	Article fifty: Goods and services deemed to be received outside of Economic Activity	المادة الخمسون: السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي	
1.	Expenditure relating to the following Goods or services is not considered to be incurred by the Taxable Person in the course of carrying on his Economic Activity, and consequently the Taxable Person will not be permitted to deduct the Input Tax relating to such expenditure, save where the Goods or services are to be directly supplied onwards as a Taxable Supply by the Taxable Person:	لا يعد الشخص الخاضع للضريبة قد تحمل النفقات المتعلقة بالسلع أو الخدمات التالية خلال مزاولته لنشاطه الاقتصادي، وبالتالي لا يسمح له بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بتلك النفقات، إلا إذا قام الشخص الخاضع للضريبة بتوريد تلك السلع والخدمات لاحقاً كتوريدات خاضعة للضريبة:	-1
	(a) Any form of entertainment, sporting or cultural services,	أ- أي شكل من أشكال الخدمات الترفيهية أو الرياضية أو الثقافية،	
	(b) catering services in hotels, restaurants and similar venues,	ب- خدمات تموين الأغذية والمشروبات في الفنادق والمطاعم والأماكن المشابهة،	
	(c) the purchase or lease of Restricted Motor Vehicles, as defined in the second paragraph of this article,	ج- شراء أو استئجار المركبات المقيدة حسب التعريف الوارد في الفقرة الثانية من هذه المادة،	
	(d) repair, alteration, maintenance or similar services on Restricted Motor Vehicles,	د- تصليح أو تعديل أو صيانة أو تقديم خدمات مماثلة على المركبات المقيدة،	
	(e) fuel used in Restricted Motor Vehicles,	هـ- الوقود المستخدم في المركبات المقيدة،	
	(f) any other Goods and services used for a private or non-business purpose.	و- أي سلع وخدمات مخصصة للإستعمال الشخصي وليست للنشاط التجاري أو الاقتصادي.	
2.	A Restricted Motor Vehicle is any vehicle designed to be used on the road unless the	يقصد بالمركبة المقيدة أي مركبة مصممة للاستخدام في	-2



	vehicle is either:	الطريق مالم تستخدم في أي من الحالتين الاتيتين:	
	a) used exclusively by the Taxable Person or by its employees for work purposes, without being made available for any private use,	أ- التي يستخدمها الشخص الخاضع للضريبة أو موظفوه حصراً لأغراض العمل دون أن تتاح للاستعمال الخاص،	
	b) primarily intended for resale by the Taxable Person or otherwise for use in an Economic Activity supplying that vehicle.	ب- التي يراد منها أساساً إعادة بيعها من قبل الشخص الخاضع للضريبة، أو يراد استعمالها في نشاط اقتصادي ينطوي على توريد تلك المركبة.	
3.	In cases where a Restricted Motor Vehicle is treated under the first paragraph of this article as not being purchased in the course of an Economic Activity, any Supply of that Restricted Motor Vehicle by the Taxable Person will not be considered to be made in the course of his Economic Activity.	في الحالات التي تعامل فيها المركبة المقيدة وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أنها لم يتم شراؤها في سياق النشاط الاقتصادي، فإن توريد الشخص الخاضع للضريبة لتلك المركبة المقيدة لا يعد أنه جرى في سياق نشاطه الاقتصادي.	-3
4.	Notwithstanding the first paragraph of this article, the purchase of any services listed in that paragraph which are intended for onward sale, without use by that Taxable Person, are considered to be effected in the course of carrying on that Taxable Person's Economic Activity.	بالرغم مما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة، فإن شراء أيّاً من الخدمات المدرجة في تلك الفقرة والتي يقصد بها البيع للغير دون أن يستخدمها الشخص الخاضع للضريبة فإن الشراء يعد قد تم في سياق نشاطه الاقتصادي.	-4
	Article fifty-one: Proportional deduction of Input Tax	المادة الحادية والخمسون: الخصم النسبي لضريبة المدخلات	
1.	Tax incurred by a Taxable Person on Goods and services received which are exclusively and directly attributed to Taxable Supplies made by him, or other Supplies described in the first paragraph of article forty-nine of these Regulations, may be deducted in full subject to the other provisions of these Regulations.	دون الإخلال بالأحكام الأخرى الواردة في هذه اللائحة، يجوز خصم كامل الضريبة التي يتحملها الشخص الخاضع للضريبة على السلع والخدمات المستلمة والتي تتسبب حصراً ومباشرة إلى التوريدات الخاضعة للضريبة التي قدمها أو التوريدات الأخرى الموضحة في الفقرة الأولى من المادة التاسعة والأربعون من هذه اللائحة.	-1
2.	Tax incurred by a Taxable Person on Goods and services which are exclusively and directly attributed to an Exempt Supply	تكون الضرائب التي يتحملها شخص خاضع للضريبة على السلع والخدمات التي ترتبط حصراً ومباشرة بالتوريد	-2



	is not deductible.	المعفى من الضريبة، غير قابلة للخصم.	
3.	In cases where a Taxable Person incurs Input Tax on Goods or services which are used both for making Taxable Supplies and for making Exempt Supplies, or which cannot be attributed exclusively to use in making a specific Supply, the default method of proportional deduction of Input Tax shall be determined in accordance with this article.	في الحالات التي يتحمل فيها الشخص الخاضع للضريبة ضريبة المدخلات عن السلع أو الخدمات المستخدمة في توريدات خاضعة للضريبة وعمل توريدات معفاة أو لا يمكن تحديد التوريد المعفى بشكل مستقل من هذا التوريد، فعندئذ يتم تحديد الخصم النسبي لضريبة المدخلات وفقاً لهذه المادة.	-3
4.	The proportional deduction, for the purposes of the default method of proportional deduction referred to in the third paragraph of this article, is calculated on the basis a fraction where:	لأغراض طريقة احتساب الخصم النسبي الافتراضي المشار إليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة، يتم احتساب الخصم النسبي على أساس الكسر حيثما:	-4
	a) the numerator is the value of Taxable Supplies made by the Taxable Person in the last calendar year,	أ- كان البسط هو قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي أجراها الشخص الخاضع للضريبة في السنة التقويمية الماضية،	
	b) the denominator is the total value of Taxable Supplies and Exempt Supplies made by the Taxable Person during the last calendar year,	ب- كان المقام هو إجمالي قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة والمعفاة منها التي أجراها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة التقويمية الماضية،	
	c) the value of Taxable Supplies or Exempt Supplies made by that Person in the fraction include those Supplies that do not take place in the Kingdom, but that would have been either Taxable Supplies or Exempt Supplies if they had taken place in the Kingdom.	ج- كانت قيمة التوريدات الخاضعة أو المعفاة التي قام بها ذلك الشخص والتي تكوّن جزءاً من الكسر تشمل تلك التوريدات التي لا تجري في المملكة ولكنها كانت أو ستكون إما خاضعة للضريبة أو معفاة لو أنها قد جرت في المملكة.	
5.	The fraction calculated in sub-paragraph (b) of the fourth paragraph of this article shall not include:	الكسر المحتسب وفقاً للفقرة (ب) من الفقرة الرابعة من هذه المادة، يجب ألا يتضمن:	-5
	a) Supplies of Capital Assets by the Taxable Person,	أ- توريدات الأصول الرأسمالية التي قام بها	



		الشخص الخاضع للضريبة،	
	b) Supplies taking place outside the Kingdom which are supplied from an establishment of the Taxable Person outside the Kingdom.	ب- التوريدات التي وقعت خارج المملكة والتي تم توريدها من مؤسسة تابعة للشخص الخاضع للضريبة خارج المملكة.	
6.	Taxable Persons who were not registered for VAT in the previous calendar year must calculate the fraction using the default method set out in the fourth paragraph of this article based on estimated values for the current calendar year.	على الشخص الخاضع للضريبة الذي لم يكن مسجلاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة في السنة التقويمية الماضية، أن يجرى الحساب بالطريقة الافتراضية وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة، استناداً إلى القيم المقدرة للسنة التقويمية الحالية.	-6
7.	At the end of the calendar year, the Taxable Person using the default method set out in the fourth paragraph of this article must compare the values used in the fraction during that year with the actual values of Supplies made in that calendar year, and make an adjustment to Input Tax in the final Tax Return for that calendar year to reflect the correct proportional deduction based on the actual Supplies for the entire year.	على الشخص الخاضع للضريبة الذي يستخدم طريقة الحساب الافتراضية وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة، أن يقوم في نهاية السنة التقويمية بمقارنة القيم المستخدمة في الكسر خلال تلك السنة مع القيم الفعلية للتوريدات التي أجريت في تلك السنة التقويمية، وإجراء التعديل على ضريبة المدخلات في الإقرار الضريبي النهائي عن تلك السنة التقويمية بحيث يعكس الخصم النسبي الصحيح على أساس التوريدات الفعلية عن السنة بكاملها.	-7
8.	A Taxable Person may submit an application to use an alternative proportional deduction method to the default method, in cases where that alternative method more accurately reflects the use of Goods and services supplied to that Taxable Person.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة التقدم بطلب استخدام طريقة بديلة للطريقة الافتراضية، وذلك في الحالات التي تكون الطريقة البديلة تعكس بشكل أدق استخدام الشخص الخاضع للضريبة للسلع والخدمات.	-8
9.	The Authority may approve or reject an application to use a method other than the default method by notification to the Taxable Person. In cases where the application is approved, the Authority shall prescribe a time period during which the alternative method may or must be used. Such period may be for a maximum of five years, following which a new application	للهيئة أن توافق أو ترفض الطلب المقدم باستخدام طريقة أخرى غير طريقة القاعدة الأساسية بموجب إشعار بذلك، وفي حالة الموافقة على الطلب تحدد الهيئة الفترة الزمنية التي يجوز فيها استخدام الطريقة البديلة، شريطة ألا تتجاوز الفترة المذكورة خمس سنوات قابلة لتجديد بطلب جديد.	-9



	must be submitted.		
10.	Notwithstanding any prior approval, in cases where the Authority believes the default method or the approved alternative method does not accurately reflect the Taxable Person's use of Goods and services supplied to it, the Authority may issue a notification directing the use of another method, and the time period for which this method must be used.	يجوز للهيئة أن تصدر إشعاراً بإلزام الشخص الخاضع للضريبة استخدام طريقة أخرى وتحدد الفترة الزمنية التي يجب فيها استخدام تلك الطريقة، وذلك إذا رأت أن الطريقة الافتراضية أو الطريقة البديلة التي وافقت عليها لا تعكس بدقة استخدام الشخص الخاضع للضريبة للسلع والخدمات.	-10
11.	In cases where the Taxable Person incurs Input Tax on Goods and services which are not used to make a Taxable Supply, but are used:	في الحالات التي يتحمل فيها الشخص الخاضع للضريبة ضريبة مدخلات عن السلع والخدمات غير المستخدمة من أجل عمل توريد خاضع للضريبة ولكنها استخدمت فيما يلي:	-11
	a) in respect of raising capital for an ongoing Economic Activity to the extent this constitutes the making of Taxable Supplies by way of the issue of share capital or debt,	أ- فيما يتعلق بزيادة رأس مال نشاط اقتصادي قائم الى الحد الذي يؤدي الى عمل توريدات خاضعة للضريبة، من خلال اصدار حصص رأس مال جديدة أو إصدار سندات دين،	
	b) for a business activity which is treated as outside the scope of VAT, such as a transfer of an Economic Activity or part of an Economic Activity as a going concern within article seventeen of these Regulations,	ب- لنشاط تجاري يتم التعامل معه على أنه خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، مثل نقل النشاط الاقتصادي أو جزء من النشاط الاقتصادي كمنشأة عاملة بموجب المادة السابعة عشرة من هذه اللائحة،	
	c) for another one-off event which is incidental to the Economic Activity to the extent this constitutes the making of Taxable Supplies,	ج- واقعة أخرى حدثت بشكل عرضي لنشاط اقتصادي الى الحد الذي يؤدي الى عمل توريدات خاضعة للضريبة،	
	such Input Tax shall be deductible in accordance with the proportion of the overall Economic Activity of the Taxable Person which constitutes the making of Taxable Supplies, determined using the applicable proportional deduction method determined in accordance with this article.	فإن ضريبة المدخلات هذه تكون قابلة للخصم وفقاً لنسبة الأنشطة الاقتصادية الشاملة التي تقوم بعمل توريدات خاضعة للضريبة للشخص الخاضع للضريبة وتحدد باستخدام طريقة الخصم النسبي الموضحة في هذه المادة.	



	Article fifty-two: Capital Assets	المادة الثانية والخمسون: الأصول الرأسمالية	
1.	A Taxable Person shall adjust previously deducted Input Tax in relation to a Capital Asset in cases where the Taxable Person's Input Tax decreases or increases as a result of a change in the way the Taxable Person uses the Asset, or a change in the VAT status of such use.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة تعديل ضريبة المدخلات التي سبق خصمها فيما يتعلق بالأصل الرأسمالي في الحالات التي تزيد أو تنقص فيها ضريبته للمدخلات، نتيجة لتغيير يطرأ على طريقة استخدامه للأصل أو تغيير على وضع ضريبة القيمة المضافة لهذا الاستخدام.	-1
2.	<p>The Adjustment Period in respect of which adjustment under this article is required is six (6) years in respect of moveable tangible or intangible Capital Assets and ten (10) years in respect of immovable Capital Assets which are permanently attached to land or Real Estate, starting from the date of purchase of the Capital Asset by the Taxable Person.</p> <p>Should the life of the Capital Asset determined in accordance with the accounting practice of the Taxable Person be less than the otherwise corresponding Adjustment Period, the Adjustment Period shall instead be the life of the Capital Asset, with any part years counting as one year.</p>	<p>فترة التعديل التي يطلب فيها إجراء التعديل وفقاً لهذه المادة هي ست (6) سنوات فيما يتصل بالأصول الرأسمالية المنقولة، و عشر (10) سنوات فيما يتعلق بالأصول الرأسمالية غير المنقولة التي هي ملحقة بشكل دائم بالأرض أو العقار، وذلك اعتباراً من تاريخ شراء الشخص الخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي.</p> <p>إذا كان العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي المحدد طبقاً للممارسة المحاسبية المتبعة لدى الشخص الخاضع للضريبة أقل من الفترة الزمنية ذات الصلة، فعندئذ تعد فترة التعديل هي العمر الافتراضي للأصل الرأسمالي، وكل جزء من السنة يحسب كسنة كاملة.</p>	-2
3.	At the time a Taxable Person acquires a Capital Asset, Input Tax shall initially be deducted in accordance with the intended use of the Goods. During the Adjustment Period, an adjustment to the deduction must be made following any year in which the actual use of the Capital Asset differs from that initial intended use. Capital expenditure incurred on a Capital Asset already owned by the Taxable Person (to construct, enhance or improve it) counts as expenditure or additional expenditure acquiring it and the Adjustment Period (or additional adjustment period) for such expenditure shall commence on the date of completion of such works.	في الوقت الذي يقبطني فيه الشخص الخاضع للضريبة الأصل الرأسمالي، يتم خصم ضريبة المدخلات وفقاً للاستخدام المقصود للسلع. ويشترط خلال فترة التعديل إجراء تعديل على مبلغ الخصم بعد أي سنة يكون فيها الاستخدام الفعلي للأصل الرأسمالي مختلفاً عن الاستخدام الذي كان مقصوداً أصلاً. وتحسب النفقات الرأسمالية المحملة على أصول رأس المال من قبل الشخص الخاضع للضريبة، لبناء أو تعزيز أو تحسين أعماله، كنفقات أو نفقات إضافية، وفترة التعديل (أو فترة التعديل الإضافية) لهذه النفقات، اعتباراً من تاريخ	-3



		الانتهاء من هذه الأعمال.	
4.	<p>At the end of each twelve month period, as calculated in the fifth paragraph of this article, a Taxable Person shall calculate the amount of Input Tax potentially subject to adjustment using the fraction:</p> <p style="text-align: center;"><u>Initial Input Tax deduction</u> Adjustment Period</p> <p>and shall make an adjustment to the amount of the Input Tax deducted, based on the actual use of the Capital Asset during that year.</p>	<p>على الشخص الخاضع للضريبة في نهاية كل مدة اثني عشر شهراً وفق المدد الوارد في الفقرة الخامسة من هذه المادة، مراجعة مبلغ ضريبة المدخلات واحتسابها على أساس الكسر الآتي:</p> <p style="text-align: center;"><u>الخصم المبدئي لضريبة المدخلات</u> فترة التعديل</p> <p>وأن يقوم بإجراء التعديل على ذلك الكسر الخاص بـضريبة المدخلات، استناداً إلى الاستخدام الفعلي للأصل خلال تلك السنة.</p>	-4
5.	<p>For the purposes of the fourth paragraph of this article, the first twelve month period shall commence from the start of the Tax Period in which the Capital Asset was acquired, and each subsequent twelve month period shall begin following the end of the preceding twelve month period for that Capital Asset.</p> <p>The Taxable Person shall make the adjustment to Input Tax in the Tax Return for the last Tax Period which falls in the twelve month period, and shall accordingly either claim an additional amount of Input Tax or make a repayment of Input Tax.</p>	<p>تبدأ مدة الاثني عشر شهراً اعتباراً من بداية الفترة الضريبية التي تم فيها اقتناء الأصل الرأسمالي أو بعد نهاية مدة الاثني عشر شهراً السابقة بالنسبة إلى ذلك الأصل.</p> <p>وعلى الشخص الخاضع للضريبة إجراء التعديل على ضريبة المدخلات في الإقرار الضريبي عن آخر فترة ضريبية تقع في مدة الاثني عشر شهراً، وله المطالبة بالمبلغ الزائد من ضريبة المدخلات أو إجراء تسوية سداد لضريبة المدخلات.</p>	-5
6.	<p>In cases where there is no change in the use of the Capital Asset from the initial intended use in any year, the Taxable Person is not required to adjust Input Tax in respect of that Capital Asset for that year.</p>	<p>في الحالات التي لا يكون فيها تغيير في استخدام الأصل الرأسمالي عما كان مقصوداً في الأصل في أي سنة، لا يكون الشخص الخاضع للضريبة مطالباً بتعديل ضريبة المدخلات فيما يتعلق بذلك الأصل الرأسمالي عن تلك السنة.</p>	-6
7.	<p>In cases where there is a permanent change in the use of a Capital Asset due to the sale or disposal of the Capital Asset by a Taxable Person, the Taxable Person must adjust the Input Tax deduction for the remainder of the Adjustment Period for</p>	<p>في الحالات التي يطرأ فيها تغيير دائم على استخدام الأصل الرأسمالي بسبب بيع الشخص الخاضع للضريبة للأصل الرأسمالي، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة تعديل خصم ضريبة المدخلات لباقي فترة</p>	-7



	<p>that Capital Asset in the Tax Period in which it is sold.</p> <p>No adjustment to the Input Tax deducted for the remainder of the Adjustment Period is needed if the Capital Asset is destroyed or stolen or ends its useful life earlier than accounted for.</p>	<p>التعديل عن ذلك الأصل الرأسمالي في الفترة الضريبية التي تم فيها البيع.</p> <p>لا يلزم إجراء أي تعديل على ضريبة المدخلات التي يتم خصمها للفترة المتبقية من فترة التسوية إذا تم تدمير أو سرقة الأصول الرأسمالية أو قبل إنتهاء عمرها الافتراضي.</p>	
8.	<p>In cases where there is a permanent change in use of a Capital Asset due to that Capital Asset no longer being used for the Taxable Activities of that Taxable Person, no adjustment to Input Tax is made but the Taxable Person shall be considered to make a Nominal Supply of the Capital Asset in accordance with the Agreement. The value of such Nominal Supply shall be calculated using the following formula:</p> <p style="text-align: center;">(Purchase value of Capital Asset x Initial Recovery Percentage x Remaining Useful Life) / Adjustment Period</p> <p>where the Remaining Useful Life is the Adjustment Period determined in accordance with the second paragraph of this article less the number of part or full years during which the Taxable Person has used the Capital Asset, and the Initial Recovery Percentage is the recovery percentage determined in accordance with the intended use of the Goods at the time of purchase as calculated in accordance with this article.</p>	<p>-8</p> <p>في الحالات التي يطرأ فيها تغيير دائم على استخدام الأصل الرأسمالي بسبب زوال استخدام ذلك الأصل الرأسمالي في الأنشطة الخاضعة للضريبة الخاص بذلك الشخص الخاضع للضريبة، فعندئذٍ يجب عدم إجراء تعديل على ضريبة المدخلات بل يعد الشخص الخاضع للضريبة على أنه يقوم بتوريد مفترض وفقاً للاتفاقية وتحسب قيمة ذلك التوريد المفترض باستخدام المعادلة الآتية:</p> <p style="text-align: center;">(قيمة شراء أصل رأس المال × نسبة الخصم المبدئي لضريبة المدخلات × العمر الافتراضي المتبقي) / فترة التعديل</p> <p>حيث كان معدل الضريبة معبراً عنه كنسبة مئوية والعمر المتبقي النافع هو فترة التعديل المحددة وفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة ناقصاً عدد السنوات التي استخدم فيها الشخص الخاضع للضريبة هذا الأصل الرأسمالي، وتعد نسبة الخصم المبدئي هي نسبة الخصم المحددة وفقاً للاستخدام المزمع للسلع وقت الشراء كما تم إحتسابه وفقاً لهذه المادة.</p>	
	Article fifty-three: Tax Invoices	المادة الثالثة والخمسون: الفواتير الضريبية	
1.	<p>Each Taxable Person must issue or arrange for the issuance of a Tax Invoice in respect of either of the following events:</p>	<p>-1</p> <p>على كل شخص خاضع للضريبة أن يصدر أو يعمل على إصدار فاتورة ضريبية في أي من الحالات الآتية:</p>	



	a) any Taxable Supply of Goods or services which he has made to another Taxable Person or to a non-taxable legal Person,	أ- توريدات السلع أو الخدمات الخاضعة التي أجراها إلى شخص آخر خاضع للضريبة أو إلى شخص اعتباري غير خاضع للضريبة،	
	b) any payment made in respect of a Supply of Goods or services to a Taxable Person or non-taxable legal Person before that Supply takes place.	ب- أي مدفوعات تمت فيما يتعلق بتوريد سلع أو خدمات أجريت إلى شخص خاضع أو إلى شخص اعتباري غير خاضع قبل حدوث ذلك التوريد.	
	Any such Tax invoice must be issued at the latest the fifteenth day of the month following the month in which the Supply took place.	يجب إصدار الفاتورة الضريبية في موعد أقصاه خمسة عشر يوماً من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التوريد.	
2.	A self-billed Tax Invoice may be issued by the Customer on behalf of a Supplier in respect of a Taxable Supply made to the Customer, provided that a prior agreement between the Supplier and the Customer has been made to this effect. Such agreement must confirm a procedure for the acceptance of each Invoice by the Supplier of the Goods or services, and include an undertaking by the Supplier not to issue Tax Invoices in respect of those Supplies.	يجوز للعميل إصدار الفواتير الضريبية نيابة عن المورد فيما يتعلق بالتوريد الذي أجراه المورد للعميل شريطة أن يكون هناك اتفاق مسبق بينهما على ذلك. يجب أن يتضمن الاتفاق التأكيد على الإجراءات الواجب اتباعها لقبول المورد لكل فاتورة صادرة عن مورد السلع أو الخدمات وأن يشمل الاتفاق تعهد المورد بعدم إصدار فواتير ضريبية فيما يتعلق بتلك التوريدات.	-2
3.	A Tax Invoice may be issued by a third party on behalf of a Supplier who is a Taxable Person in respect of a Taxable Supply of Goods or services. The Supplier shall be responsible for the accuracy of the information shown on the Tax Invoice and for reporting Output Tax on the supply.	يجوز أن يصدر طرف ثالث الفواتير الضريبية نيابة عن المورد الذي هو شخص خاضع للضريبة وذلك فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة. ويكون المورد مسؤولاً عن دقة المعلومات الواردة في الفاتورة الضريبية وعن الإقرار بضريبة المخرجات عن التوريد.	-3
4.	A summary Tax Invoice may include more than one separate supply of Goods or services, provided all Supplies included on a summary Tax Invoice are made by the same Supplier and within the same Tax Period.	يجوز أن يتضمن ملخص الفاتورة الضريبية أكثر من توريد واحد منفصل للسلع أو الخدمات شريطة أن تكون جميع التوريدات المتضمنة في ملخص الفاتورة الضريبية قد قام بها نفس المورد في نفس الفترة الضريبية.	-4



5.	A Tax Invoice must include the following details in Arabic, in addition to any other language also shown on the Tax Invoice as a translation:	يجب أن تكون الفاتورة الضريبية باللغة العربية بالإضافة لأي لغة أخرى قد تصدر بها، ومتضمنة التفاصيل الآتية:	-5
	a) the date of issue,	أ- تاريخ إصدار الفاتورة،	
	b) a sequential number which uniquely identifies the Tax Invoice,	ب- الرقم التسلسلي الذي يُعرف ويميز الفاتورة الضريبية،	
	c) the Tax Identification Number of the Supplier,	ج- رقم التعريف الضريبي الخاص بالمورد،	
	d) in cases where the Customer is required to self-account for Tax on the Supply, the Customer's Tax Identification Number and a statement that the Customer must account for the Tax,	د- رقم التعريف الضريبي للعميل إذا كان العميل مسؤولاً بذاته عن احتساب الضريبة عن التوريد وبيان بذلك،	
	e) the name and the address of the Supplier and of the Customer,	هـ- أسم وعنوان كلاً من المورد والعميل،	
	f) the quantity and nature of the Goods supplied or the scope and nature of the services rendered,	و- كمية وطبيعة السلع التي تم توريدها أو نطاق وطبيعة الخدمات التي تم تقديمها،	
	g) the date on which the Supply took place, where this differs from the date of issue of the Tax Invoice,	ز- التاريخ الذي وقع فيه التوريد إذا كان مختلفاً عن تاريخ إصدار الفاتورة الضريبية،	
	h) the taxable amount per rate or exemption, the unit price exclusive of VAT and any discounts or rebates if they are not included in the unit prices,	ح- المبالغ الخاضعة للضريبة بحسب المعدل أو الإعفاء، وسعر الوحدة غير شامل ضريبة القيمة المضافة، وأي خصومات أو حسومات إذا لم تكن متضمنة في سعر الوحدة،	
	i) the rate of Tax applied,	ط- معدل الضريبة المطبق،	
	j) the amount of Tax payable, shown in riyals,	ي- مبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق مبيناً بالريال،	
	k) in the case where Tax is not charged	ك- في حال لم تكن الضريبة مفروضة بالسعر	



	at the basic rate, a narration explaining the Tax treatment applied to the supply,	الأساسي، يلزم بيان المعاملة الضريبية المنطبقة على التوريد،	
	l) in cases where the profit margin method for Eligible Used Goods is applied, reference to the fact that VAT is charged on the profit on those Eligible Used Goods.	ل- في الحالات التي تسري فيها طريقة هامش الربح على السلع المستعملة المؤهلة، تتم الإشارة إلى أن ضريبة القيمة المضافة قد تم فرضها على الربح بالنسبة إلى تلك السلع.	
6.	Tax Invoices shall be issued in an electronic format in cases where this is prescribed in any regulations issued by the Minister of Finance or the Board of Directors surrounding the requirements and conditions for issue of electronic Invoices, provided these Regulations are in force as at the date of the Supply.	يجب إصدار الفواتير الضريبية آلياً في الحالات المقررة، وفق لائحة تصدر عن وزير المالية أو مجلس الإدارة حول المتطلبات والشروط المتعلقة بإصدار الفواتير الآلية، شريطة أن تكون تلك اللائحة سارية المفعول وقت التوريد.	-6
7.	A simplified Tax Invoice may be issued for a Supply of Goods or services valued at less than one thousand (1,000) riyals. A simplified Tax Invoice may not be issued in respect of an Internal Supply or an Export of Goods.	يجوز إصدار الفاتورة الضريبية المبسطة عن توريد سلع أو خدمات تقل قيمتها عن ألف (1000) ريال، ولا يجوز إصدار فاتورة ضريبية مبسطة فيما يتعلق بتوريد بيني أو تصدير سلع.	-7
8.	A simplified Tax Invoice must include the following details:	يجب أن تحتوي الفاتورة الضريبية المبسطة على التفاصيل الآتية:	-8
	a) the date of issue,	أ- تاريخ الإصدار،	
	b) The name, address and Tax Identification Number of the Supplier,	ب- اسم وعنوان المورد ورقم تعريفه الضريبي،	
	c) a description of the Goods or services supplied,	ج- بيان السلع أو الخدمات التي تم توريدها،	
	d) the Consideration payable for the Goods or services,	د- المقابل الواجب السداد نظير السلع أو الخدمات،	
	e) the Tax payable or a statement that the Consideration is inclusive of Tax in respect of the Supply of the	هـ- الضريبة الواجبة السداد أو بيان بأن المقابل يشمل الضريبة فيما يتعلق بتوريد السلع أو	



	Goods or services.	الخدمات.	
	Article fifty-four: Credit and debit notes	المادة الرابعة والخمسون: الإشعارات الدائنة والمدينة	
1.	In the event that one of the circumstances in the first paragraph of article forty of these Regulations occurs after a Tax Invoice has been issued in respect of a Supply, and the amount shown as Tax charged in that Tax Invoice exceeds the true value of the Supply, the Taxable Person who has made the Supply shall provide the Customer with a credit note.	إذا تحققت إحدى الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأربعين من هذه اللائحة، بعد إصدار فاتورة ضريبية فيما يتعلق بالتوريد والمبلغ المبين كضريبة محملة في تلك الفاتورة الضريبية يتجاوز القيمة الحقيقية للتوريد، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة الذي قام بالتوريد أن يزود العميل بإشعار دائن.	-1
2.	In the event that one of the circumstances in the first paragraph of article forty of these Regulations occurs after a Tax Invoice has been issued in respect of a Supply, and the amount shown as Tax charged in that Tax Invoice is less than the true value of the Supply, the Taxable Person who has made the Supply shall provide the Customer with a debit note.	إذا تحققت إحدى الحالات الواردة في الفقرة الأولى من المادة الأربعين من هذه اللائحة بعد إصدار فاتورة ضريبية فيما يتعلق بالتوريد، وكان المبلغ الموضح كضريبة محملة في تلك الفاتورة الضريبية أقل من القيمة الحقيقية، فإنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة الذي قام بالتوريد أن يزود العميل بإشعار مدين.	-2
3.	A credit note or debit note issued in accordance with this article must contain a reference to the sequential number of the Tax Invoice issued in respect of the initial Supply to which the credit note or debit note relates. Such credit note or debit note shall include the information required by article fifty-three of these Regulations to be shown on the Tax Invoice.	أي إشعار دائن أو مدين يتم إصداره وفقاً لهذه المادة، يجب أن يتضمن الإشارة إلى رقم الفاتورة التسلسلي الصادرة عن التوريد المبدئي الذي يتعلق به الإشعار الدائن أو المدين. يجب أن يتضمن الإشعار المعلومات المطلوبة بموجب المادة الثالثة والخمسين من هذه اللائحة ويتم بيان ذلك أيضاً في الفاتورة الضريبية.	-3
4.	A credit note or debit note should otherwise contain the discount information required by article fifty-three of these Regulations to be shown on the corresponding Tax Invoice.	وفيما عدا ذلك يجب أن يضمن أي إشعار دائن أو مدين على المعلومات المطلوبة وفق المادة الثالثة والخمسين من هذه اللائحة وأن يتم إظهار ذلك في الفاتورة الضريبية المقابلة.	-4
	Chapter ten: Procedure and administration	الفصل العاشر: الإجراءات والإدارة	



	Article fifty-five: Confidentiality of information	المادة الخامسة والخمسون: سرية المعلومات	
1.	Employees of the Authority may only disclose Tax information concerning Taxable Persons received in an official capacity in the situations described in the second, third or fourth paragraphs of this article.	لا يجوز لموظفي الهيئة أن يفصحوا عن المعلومات الضريبية الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة التي تسلموها بصفتهم الرسمية إلا في الحالات المبينة في الفقرات الثانية أو الثالثة أو الرابعة من هذه المادة.	-1
2.	Disclosure of Tax information may be made in cases where such disclosure is required by any court order, law or implementing regulations or other governing rules applicable in the Kingdom.	يجوز الإفصاح عن المعلومات الضريبية في الحالات التي يكون فيها الإفصاح مطلوباً بموجب أحكام قضائية أو النظام أو اللائحة التنفيذية أو غيرها من الأنظمة المرعية في المملكة.	-2
3.	Disclosure of Tax information may be made by employees of the Authority where such disclosure is necessary for the exercise of the duties and powers vested in the Authority and subject to the following conditions:	يجوز لموظفي الهيئة الإفصاح عن المعلومات الضريبية متى كان ذلك ضرورياً في سبيل ممارسة الواجبات والسلطات الممنوحة للهيئة، وفقاً للمتطلبات الآتية:	-3
	(a) the disclosure is made to another employee of the Authority acting in their official capacity, or to the Customs Department, the General Audit Bureau, a tribunal or court, or a tax authority of a foreign country in accordance with any treaty or agreement to which the Kingdom is a party,	أ- يكون الإفصاح عن المعلومات الضريبية، بصفة رسمية، لموظف بالهيئة أو لمصلحة الجمارك أو لديوان المراقبة العامة أو لجهات قضائية، أو لسلطة ضريبية في دولة أجنبية وفقاً لأي معاهدة اتفاقية تكون المملكة طرفاً فيها،	
	(b) the employee of the Authority is carrying out those powers on the instructions of the Authority and is authorised to do so,	ب- يقوم موظف الهيئة بأداء تلك الصلاحيات بناءً على تعليمات صادرة عن الهيئة تخوله ذلك،	
	(c) the disclosure of Tax information is not excessive compared to the purpose of the disclosure, having regard to the personal or commercial impact of the disclosure,	ج- ألا يتجاوز الإفصاح عن المعلومات الضريبية حدود الغرض المقصود منه، مع الأخذ في الاعتبار ما قد يترتب عن ذلك من أثر شخصي أو تجاري،	

	(d) the Tax information is not retained for longer than necessary for the purpose of the disclosure,,	د- ألا يتم الاحتفاظ بالمعلومات الضريبية لمدة تتجاوز تحقيق الغرض المقصود من الإفصاح،	
	(e) the confidential information that is disclosed is stored in an adequate and protected matter, and takes all measures prescribed by the Authority against unlawful or unauthorised distribution, loss, destruction or damage of the confidential information,	ه- أن يتم الاحتفاظ بالمعلومات السرية التي تم الإفصاح عنها والعناية بها واتخاذ كافة الإجراءات التي تقررها الهيئة لضمان منع التداول غير المشروع لها أو فقدانها أو تلفها،	
	(f) before the disclosure, the person to whom the disclosure is made, is made aware of the confidentiality of the Tax Information and of the confidentiality requirements stated in the Law.	و- قبل السير في إجراءات الإفصاح، يجب التأكد من أن الشخص الذي سيفصح له على علم تام بسريتها، ومتطلبات السرية المنصوص عليها في النظام.	
4.	Notwithstanding the other paragraphs of this article, Tax information concerning a Taxable Person may be disclosed to another Person without breaching the confidentiality requirements in the Law upon the Taxable Person's written and fully informed consent.	مع مراعاة عدم الاخلال ببدأ السرية الواردة في النظام ودون الاخلال بالأحكام الواردة في هذه المادة، يجوز للهيئة الإفصاح لشخص عن المعلومات الضريبية المتعلقة بشخص آخر بناءً على موافقة خطية صادرة من الشخص الخاضع للضريبة.	-4
	Article fifty-six: Right of the Authority to obtain information	المادة السادسة والخمسون: حق الهيئة في الحصول على المعلومات	
1.	All Persons must provide the Authority with any information requested by the Authority for the purposes of establishing whether that Person is complying fully with its Tax obligations.	على جميع الأشخاص أن يقدموا للهيئة أي معلومات تطلبها الهيئة لأغراض إثبات الالتزامات الضريبية الخاصة بهم.	-1
2.	In addition to the other rights provided for in this article, the Authority may access relevant information held by third parties directly from those parties including requiring direct access to records generally on an ongoing basis.	يجوز للهيئة بالإضافة إلى الحقوق الأخرى المنصوص عليها في هذه المادة الوصول بشكل مباشر ومستمر الى أية معلومات لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث.	-2



3.	The third parties to which this article applies are limited to government entities, banks and other financial institutions regulated in the Kingdom by the Saudi Arabian Monetary Authority or the Capital Market Authority.	يُقصد بالأطراف الثالثة في هذه المادة تحديداً، أي جهات وكيانات حكومية، البنوك، المؤسسات المالية الأخرى في المملكة الخاضعة لرقابة مؤسسة النقد العربي السعودية أو هيئة السوق المالية.	-3
4.	A failure of a third party to provide access to information requested by Authority under this article is a breach of the obligation to provide the Authority with information for which that third party may be subject to penalties under the Law.	يعد عدم تقديم الطرف الثالث للمعلومات المطلوبة من الهيئة وفقاً لهذه المادة، مخالفاً لمبدأ الالتزام بتقديم المعلومات إلى الهيئة، ولها محاسبته وفقاً للنظام.	-4
	Article fifty-seven: Tax Identification Number	المادة السابعة والخمسون: رقم التعريف الضريبي	
	A Taxable Person must state the Tax Identification Number on Tax Invoices and on any correspondence with the Authority relating to VAT.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يبين رقم التعريف الضريبي في الفواتير الضريبية و أي مراسلات يجريها مع الهيئة بخصوص ضريبة القيمة المضافة.	
	Article fifty-eight: Tax Period	المادة الثامنة والخمسون: الفترة الضريبية	
1.	For Taxable Persons whose annual value of Taxable Supplies exceeds forty million (40,000,000) riyals during the previous twelve months, the Tax Period shall be monthly.	تحدد الفترة الضريبية للأشخاص الخاضعين للضريبة الذين تتجاوز قيمة توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة مبلغ أربعين مليون (40,000,000) ريال، خلال الاثني عشر شهراً السابقة بـمدة شهر.	-1
2.	For all other Taxable Persons, the standard Tax Period shall be three months.	تحدد الفترة الضريبية للأشخاص الآخرين الخاضعين للضريبة، بـمدة ثلاثة أشهر.	-2
3.	A Taxable Person whose annual value of Taxable Supplies does not exceed the value in the first paragraph may submit an application to use a monthly Tax Period.	للأشخاص الخاضعين للضريبة الذين لا تتجاوز قيمة توريداتهم السنوية الخاضعة للضريبة، القيمة الواردة في الفقرة الأولى، أن يقدموا طلباً إلى الهيئة لاستخدام الفترة الضريبية الشهرية.	-3
4.	Upon approval of an application by a Taxable Person to use a monthly Tax Period, the Authority will issue a notification including the effective date of the change. The effective date will be the	عند الموافقة على طلب الشخص الخاضع للضريبة باستخدام الفترة الضريبية الشهرية تصدر الهيئة إشعاراً يتضمن تاريخ بدء نفاذ التغيير، و يعد تاريخ النفاذ هو	-4



	start of the next Tax Period following that in which approval is granted.	بداية الفترة الضريبية التي تلي الفترة التي مُنحت فيها الموافقة.	
5.	A Taxable Person who has used the monthly Tax Period for two years may submit an application to use a Tax Period of three months, provided that Taxable Person's value of annual Taxable Supplies during the last twelve months does not exceed the value prescribed in the first paragraph of this article at the time of the application.	للشخص الخاضع للضريبة الذي استخدم الفترة الضريبية الشهرية لمدة سنتين، أن يقدم طلباً الى الهيئة لاستخدام فترة ضريبة مدتها ثلاثة أشهر، شريطة ألا تتجاوز قيمة توريداته السنوية الخاضعة للضريبة لأخر اثني عشر شهراً، القيمة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة في تاريخ تقديم الطلب.	-5
6.	Upon approval of an application by a Taxable Person to use a three month Tax Period, the Authority will issue a notification including the effective date of the change. The effective date will be the start of the next Tax Period following that in which approval is granted.	عند الموافقة على طلب الشخص الخاضع للضريبة باستخدام فترة ضريبة مدتها ثلاثة أشهر، تصدر الهيئة إشعاراً يتضمن تاريخ نفاذ التعديل، ويكون تاريخ بدء النفاذ هو بداية الفترة الضريبية اللاحقة للفترة التي مُنحت فيها الموافقة.	-6
7.	In cases where the Authority directs the Taxable Person to use a certain Tax Period it will issue a notification and the effective date of such Tax Period.	في الحالات التي توجه فيها الهيئة الشخص الخاضع للضريبة إلى استخدام فترة ضريبة معينة، فعليها إصدار إشعاراً يوضح به تاريخ بداية العمل بتلك الفترة الضريبية.	-7
	Article fifty-nine: Payment of Tax	المادة التاسعة والخمسون: سداد الضريبة	
1.	Payment of Tax due by a Taxable Person in respect of a Tax Period must be made at the latest by the last day of the month following the end of that Tax Period.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة أن يسدد الضريبة المستحقة عليه عن الفترة الضريبية كحد أقصى في اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية تلك الفترة الضريبية.	-1
2.	Payment of Tax by a Person in the case of an assessment issued by the Authority must be made before the date specified in the notification of the assessment.	يجب أن يتم سداد الضريبة من قبل الشخص الخاضع للتقييم الذي تصدره الهيئة، قبل حلول التاريخ المحدد في إشعار التقييم.	-2
3.	Payment of Tax must be made to the designated bank account of the Authority.	تسدد الضريبة في الحساب المصرفي الخاص بالهيئة.	-3
4.	The Person making payment must provide details of the Tax Identification Number of the Taxable Person and the Tax Period or	يجب على من يقوم بالسداد توفير تفاصيل رقم التعريف الضريبي للشخص الخاضع للضريبة والفترة الضريبية أو	-4



	Tax Periods to which the payment relates.	الفترة الضريبية التي يتم السداد عنها.	
5.	For each Taxable Person, the Authority shall keep a VAT account which records:	تحفظ الهيئة بحساب ضريبي لكل شخص خاضع للضريبة يسجل فيه ما يلي:	-5
	a) VAT due by the Taxable Person in respect of each Tax Period, including penalties and other charges relating to that particular Tax Period,	أ- ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الشخص الخاضع للضريبة عن كل فترة ضريبية و الغرامات والرسوم الأخرى المتعلقة بتلك الفترة الضريبية،	
	b) the ongoing balance in respect of the overall VAT due and refundable by that Taxable Person, including any general penalties or other amounts payable in relation to VAT.	ب- الرصيد الجاري المتعلق بإجمالي ضريبة القيمة المضافة المستحقة على الشخص الخاضع للضريبة و الغرامات وأي مبالغ أخرى مستحقة عليه.	
6.	Details of the balances of a Taxable Person's VAT account shall be made available electronically by the Authority for the Taxable Person to review.	يتم إتاحة تفاصيل الحساب الضريبي للشخص الخاضع للضريبة إلكترونياً من قبل الهيئة، ليتمكن من الاطلاع على حسابه.	-6
7.	When the Authority receives a payment from a Taxable Person, it will first be applied to the balance of the Tax Period to which the payment refers. Any excess balance will be applied to penalties, fines or charges owing from any previous Tax Period, and the remainder will then be applied to outstanding balances for other Tax Periods, starting from the oldest period with a balance payable.	في حال تلقت الهيئة مبلغاً من الشخص الخاضع للضريبة، يتم قيده أولاً في الرصيد المتعلق بالفترة الضريبية ذات الصلة بالسداد. وتستخدم أي زيادة في الرصيد لتغطية أي غرامات أو رسوم مستحقة عن أي فترة ضريبية سابقة، ثم لتغطية أي مبالغ مستحقة عن أي فترة أخرى وذلك بدءاً من أقدم رصيد لم يتم سداده.	-7
8.	The Authority may offset any VAT credit balance against any other taxes due by the Taxable Person. The Authority shall notify a Person where an offset of a credit balance is carried out.	للهيئة إجراء المقاصة بين أي رصيد دائن لضريبة القيمة المضافة وبين أي ضرائب أخرى مستحقة على الشخص الخاضع للضريبة. و على الهيئة إشعار الشخص الخاضع للضريبة بذلك.	-8
	Article sixty: Extension of time to pay Tax	المادة الستون: تمديد وقت سداد الضريبة	
1.	The Authority may, if a Taxable Person presents evidence showing that he is unable	يجوز للهيئة ان تسمح للشخص الخاضع للضريبة بسداد	-1



	to pay the Tax when due, or showing that he would suffer hardship from payment thereof in a single payment, allow payment in installments of Tax and penalties, fines or charges payable.	الضريبة والغرامات والرسوم المستحقة على أقساط، إذا قدم الشخص الخاضع للضريبة أدلة تثبت أنه غير قادر على سداد الضريبة عند استحقاقها أو تبين أنه سيتعرض لصعوبات في حال سدادها دفعة واحدة.	
2.	A request by a Taxable Person to make payment of Tax, penalties, fines or charges in installments must be made in writing to the Authority. Such request must identify the amounts due, the relevant Tax Periods in respect of which payments are due, and the reasons for inability to pay by the due date or dates. The request must include supporting evidence.	لسداد الضريبة والغرامات والرسوم المستحقة على أقساط، يجب على الخاضع للضريبة تقديم طلب الى الهيئة يرفق معه المستندات المؤيدة، ويجب أن يحدد في الطلب المبالغ المستحقة والفترات الضريبية ذات الصلة والأسباب التي تحول دون السداد في الميعاد أو المواعيد المقررة.	-2
3.	The Authority shall provide notification of acceptance or refusal to the Taxable Person within twenty (20) days from the date of receipt.	على الهيئة إصدار إشعار إلى الشخص الخاضع للضريبة بقبول الطلب أو رفضه خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ استلامه.	-3
4.	The notification of approval will prescribe the value and a due date for each installment, and the Tax Period or Tax Periods to which each installment relates. The Taxable Person must quote its Tax Identification Number and the Tax Period or Tax Periods with each installment payment. Collected amounts will be allocated in accordance with the seventh paragraph of article fifty-nine of these Regulations.	يحدد الإشعار بالقبول قيمة وتاريخ استحقاق كل قسط والفتره أو الفترات الضريبية ذات الصلة بالقسط. ويجب أن يذكر الشخص الخاضع للضريبة الفتره أو الفترات الضريبية مع كل قسط يسدده. وتخصص المبالغ المحصلة وفقاً لما تم النص عليه بالفقرة السابعة من المادة التاسعة والخمسين من هذه اللائحة.	-4
5.	The due dates for all installments due in any approved payment arrangement must not span a period in excess of twelve months.	يجب ألا تمتد تواريخ استحقاق جميع الأقساط المستحقة في أي ترتيب سداد معتمد لفترة تزيد عن اثني عشر شهراً.	-5
6.	In cases where the Taxable Person does not pay two installments, or other cases where the Authority believes it necessary for protection of the public revenues of the Kingdom, the installment arrangement may be revoked by the Authority. Notification shall be provided to the Taxable Person	عند عدم قيام الشخص الخاضع للضريبة بسداد قسطين أو وجدت الهيئة انه مما يعد لزاماً للحفاظ على الدخل العام للمملكة، فللهيئة الغاء قرارها بالسداد على أقساط، و إشعار الشخص الخاضع للضريبة بذلك، وفي هذه الحالة يلتزم الشخص الخاضع للضريبة بسداد الرصيد	-6



	upon revocation. In these cases, the Taxable Person will be required to make immediate payment of the remaining due balance.	المتبقي عليه فوراً.	
7.	The allowance of an extension of time to pay under this article does not suspend liability of a Taxable Person to pay any penalty for delay levied pursuant to the Law and these Regulations for the period of the extension.	لا يؤثر تمديد مدة السداد بموجب هذه المادة على التزام الشخص الخاضع للضريبة بسداد أي غرامة تأخير يفرضها النظام ولائحته التنفيذية عن فترة التمديد التي منحت له.	-7
	Article sixty-one: Currency conversion	المادة الحادية والستون: تحويل العملة	
	Where any relevant amount to which these Regulations apply is expressed in a currency other than riyal, the amount must be converted to riyal using the daily rate prescribed by the Saudi Arabian Monetary Authority on the date that the relevant Tax becomes due in accordance with the Agreement and the Law.	إذا تم استخدام أي عملة بخلاف الريال بما يرتبط بتطبيق هذه اللائحة، فيجب تحويل المبلغ إلى الريال باستخدام سعر التحويل اليومي المقرر من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في تاريخ استحقاق الضريبة المرتبطة وفقاً لأحكام الاتفاقية والنظام.	
	Article sixty-two: Tax Returns	المادة الثانية والستون: الإقرارات الضريبية	
1.	The Tax Return of a Taxable Person must be filed by the Taxable Person or a person authorised to act on his behalf for each Tax Period with the Authority no later than the last day in the month following the end of the Tax Period to which the Tax Return relates. A Tax Return filed validly on behalf of a Taxable Person shall be considered that Taxable Person's self-assessment of Tax due for that Tax Period. The Authority shall have the right to issue an assessment based on its best estimate of the Tax properly due for the relevant Tax Period in cases where the Taxable Person has failed to file a Tax Return. The Taxable Person remains obligated to submit the outstanding Tax Return.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة أو من ينوب عنه، أن يقدم إقراره الضريبي إلى الهيئة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي نهاية الفترة الضريبية التي يتعلق بها الإقرار الضريبي، ويقوم بإجراء تقييم للضريبة عن تلك الفترة الضريبية وبعد هذا الإقرار الضريبي اقرار تقديري. وفي كل الاحوال للهيئة إصدار تقييم بناء على أفضل تقدير للضريبة المستحقة بشكل صحيح عن الفترة الضريبية ذات الصلة في الحالات التي يكون فيها الشخص الخاضع للضريبة قد تعذر عليه تقديم الإقرار الضريبي. مع بقاء الشخص الخاضع للضريبة ملزماً بتقديم الإقرار الضريبي الحال.	-1



2.	In addition to the information required under article forty of these Regulations, the Authority may require in the form prescribed by it disclosure of the following information in respect of the Tax Period to which a Tax Return relates:	إضافة إلى المعلومات المطلوبة بموجب المادة الأربعين من هذه اللائحة، للهيئة ان تطلب في النموذج المعتمد من قبلها، الإفصاح عن المعلومات الآتية المتعلقة بالفترة الضريبية ذات الصلة:	-2
	a) the total value of all Supplies of Goods and services made by the Taxable Person subject to the basic rate and the zero-rate of Tax, and the total Output Tax on those Supplies,	أ- القيمة الإجمالية لجميع توريدات السلع والخدمات الخاضعة للنسبة الأساسية ولنسبة الصفر التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة. و إجمالي ضريبة المخرجات للتوريدات،	
	b) the total value of all Goods and services supplied to the Taxable Person, and the total deductible Input Tax,	ب- القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التي تم توريدها إلى الشخص الخاضع للضريبة وإجمالي ضريبة المدخلات المخصومة،	
	c) the total value of all Nominal Supplies of Goods and services,	ج- القيمة الإجمالية لجميع التوريدات المفترضة من السلع والخدمات،	
	d) the total value of all Supplies of Goods and services to the Taxable Person where the Tax is payable by the Taxable Person under the Reverse Charge Mechanism,	د- القيمة الإجمالية لجميع توريدات السلع و الخدمات إلى الشخص الخاضع للضريبة متى كانت الضريبة مستحقة على الشخص الخاضع للضريبة وفقاً لآلية الاحتساب العكسي،	
	e) the total value of Internal Supplies made by the Taxable Person,	هـ- القيمة الإجمالية للتوريدات البينية التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة،	
	f) the total value of Tax on imports reported through the Taxable Person's Tax Return, and the total Input Tax relating to all imports of Goods by the Taxable Person,	و- القيمة الإجمالية للضريبة المستحقة على الواردات التي أقر بها الشخص الخاضع للضريبة في إقراره الضريبي، وإجمالي ضريبة المدخلات المتعلقة بجميع واردته من السلع التي قام بها،	
	g) the total value of Exempt Supplies made by the Taxable Person,	ز- إجمالي قيمة التوريدات المعفاة التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة،	
	h) the value of any other Supplies made by the Taxable Person,	ح- قيمة أي توريدات أخرى قام بها الشخص الخاضع للضريبة،	



	i) the value of any adjustments made to Input Tax in accordance with articles fifty-one or fifty-two of these Regulations during that Tax Period,	ط- قيمة أي تعديلات أجريت على ضريبة المدخلات وفقاً للمادتين الحادية والخمسين والثانية والخمسين من هذه اللائحة خلال تلك الفترة الضريبية،	
	j) any correction of previous Tax Returns made through that Tax Return in accordance with the second paragraph article of sixty-three of these Regulations.	ي- أي تصحيح أجري على الإقرارات الضريبية السابقة عبر هذا الإقرار الضريبي وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة والستين من هذه اللائحة.	
	Article sixty-three: Correction of returns	المادة الثالثة والستون: تصحيح الإقرارات	
1.	In cases where a Taxable Person becomes aware of an error or an incorrect amount in a filed Tax Return, or becomes aware of such facts which should have led it to be aware of such error or incorrect amount, which has resulted in the amount of Tax payable to the Authority being understated, that Person must notify the Authority within twenty (20) days of becoming aware of the error or incorrect amount, by filing a submission to correct the Tax Return save to the extent the third paragraph of this article applies and is complied with by the Taxable Person.	في حال تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة في إقراره الضريبي المقدم أو كان من الممكن إدراك هذه الأخطاء، نتج عنه نقص في مبلغ الضريبة المستحقة، السابق للإقرار عنها للهيئة، فيجب عليه إشعار الهيئة خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ علمه ويتم ذلك عن طريق تصحيح الإقرار الضريبي. واستثناء من ذلك ماورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة.	-1
2.	In cases where a Taxable Person becomes aware of an error or an incorrect amount in a filed Tax Return which has resulted in the amount of Tax payable to the Authority being overstated, the Taxable Person may correct that error at any time by adjusting the Tax in a subsequent Tax Return subject to the fourth paragraph of this article.	في حال تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة في إقراره الضريبي ينتج عنه زيادة في مبلغ الضريبة المستحقة، السابق للإقرار عنها للهيئة، فإنه يجوز له أن يقوم في أي وقت بتصحيح الإقرار الضريبي وذلك مع مراعاة الفقرة الرابعة من هذه المادة.	-2
3.	Notwithstanding the requirements of the first paragraph of this article, if the understatement of Net Tax by the Taxable Person is less than five thousand (5,000)	استثناءً مما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة، يجوز للخاضع للضريبة تصحيح الخطأ الذي ينتج عنه فرق ضريبي لا يقل صافي قيمته عن خمسة آلاف (5000)	-3



	riyals, the Taxable Person may correct that error by adjusting the Net Tax in its next Tax Return.	ريال عبر تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.	
4.	No correction to any Tax Return relating to an overstatement of Tax in respect of a Tax Period may be made after a period of five (5) years has passed from the end of the calendar year in which the Tax Period takes place.	لا يجوز إجراء تصحيح مرتبط بأي مطالبة إسترداد على أي إقرار ضريبي متعلق بفترة ضريبية بعد مضي خمس (5) سنوات من نهاية السنة التقويمية التي تقع فيها تلك الفترة الضريبية.	-4
5.	Any correction filed with the Authority must provide the following minimum information:	أي تصحيح يقدم إلى الهيئة يجب أن يتضمن على الأقل المعلومات الآتية:	-5
	a) the Tax Period or Tax Periods to which the Tax Returns being corrected relate,	أ- الفترة أو الفترات الضريبية التي تتعلق بها الإقرارات الضريبية المطلوب تصحيحها،	
	b) the amount of Output Tax and Input Tax being corrected in respect of each Tax Period,	ب- قيمة ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات المطلوب تصحيحها فيما يتعلق بكل فترة ضريبية،	
	c) information explaining the reason for the error or incorrect information in the Tax Return.	ج- معلومات توضح سبب الخطأ أو سبب عدم صحة المعلومات في الإقرار الضريبي.	
	Article sixty-four: Examination and assessment procedures	المادة الرابعة والستون: إجراءات الفحص والتقييم	
1.	The Authority may make an assessment of the VAT obligations of a Person in respect of one or more Tax Periods. The Authority shall provide notification to the Taxable Person when it issues such an assessment.	للهيئة إصدار تقييماً لإلتزامات الشخص الخاضع للضريبة بـضريبة القيمة المضافة لفترة ضريبية أو أكثر، ويجب على الهيئة إشعاره بذلك التقييم عند إصداره.	-1
2.	An assessment issued by the Authority shall at a minimum show the Net Tax payable, the due date for payment, and the basis for calculation of the assessment. The assessment shall notify the Taxable Person of its rights to appeal the assessment.	يجب أن يبين التقييم على الأقل صافي الضريبة المستحقة وتاريخ استحقاق السداد وأساس احتساب التقييم. كما يجب أن يتضمن التقييم إشعار الشخص الخاضع للضريبة بحقه في إستئناف التقييم.	-2



3.	Subject to the fourth paragraph of this article, the Authority may not issue or amend an assessment in respect of any Tax Period after a period of five (5) years has passed from the end of the calendar year in which the Tax Period falls.	مع مراعاة ما ورد في الفقرة الرابعة من هذه المادة، يجب على الهيئة ألا تصدر أو تعدل تقييماً فيما يتعلق بأي فترة ضريبية بعد انقضاء خمس (5) سنوات من انتهاء السنة التقويمية ذات الصلة بالفترة الضريبية.	-3
4.	In cases where any transaction is carried out with the intention of breaching the provisions of the Law and these Regulations, or in cases where a Person is required to register but fails to do so, the Authority may issue or amend assessments up to a period of twenty (20) years from the end of the calendar year in which the Tax Period falls.	في الحالات التي تجرى فيها معاملات بقصد مخالفة أحكام النظام وهذه اللائحة، أو إذا لم يلتزم الشخص الخاضع للضريبة بالتسجيل، فإنه يجوز للهيئة إصدار أو تعديل التقييمات لمدة عشرين (20) سنة من نهاية السنة التقويمية التي تقع فيها الفترة الضريبية.	-4
5.	An assessment issued by the Authority in cases where a Taxable Person has failed to file a Tax Return can be withdrawn after the filing of a completed Tax Return for that Tax Period by the Taxable Person or a person authorised to act on his behalf.	يجوز سحب التقييم الذي أصدرته الهيئة نتيجة عدم تقديم الشخص الخاضع للضريبة لإقراره الضريبي، إذا قدم الشخص الخاضع للضريبة أو من ينوب عنه إقراراً ضريبياً مكتملاً عن ذات الفترة الضريبية.	-5
6.	Taxable Persons shall cooperate with an examination carried out by the Authority. The following conditions shall apply to examinations by the Authority:	على الأشخاص الخاضعين للضريبة أن يبدوا تعاونهم فيما يتعلق بالفحص الذي تجريه الهيئة وفقاً للشروط الآتية:	-6
	a) subject to sub-paragraph (b) of this paragraph, the examination shall be performed at the premises of the Taxable Person or the premises of the Authority pursuant to a notice issued by the Authority twenty (20) days before the first date of the examination,	أ- وفقاً للفقرة (ب) من هذه المادة، يجب إجراء الفحص في مقر العمل الخاص بالشخص الخاضع للضريبة أو في مقر الهيئة بموجب إشعار تصدره الهيئة قبل مدة لا تقل عن عشرين (20) يوماً من تاريخ الفحص.	
	b) as an exception to sub-paragraph (a) of this paragraph, the Authority may conduct an examination without prior notice in cases where it has good reason to suspect violation of the Law or these Regulations or of a	ب- إستثناء من الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للهيئة أن تجري فحصاً دون إخطار مسبق إذا كان لديها أسباب منطقية تدعوها إلى الشك في وجود مخالفة لأحكام النظام أو هذه اللائحة أو	

	refusal of the Taxable Person to cooperate has occurred or is likely to occur,	في حال رفض أو كان من المرجح أن يرفض الشخص الخاضع للضريبة التعاون مع الهيئة،	
	c) an examination at the Person's premises shall be carried out during working hours of the Taxable Person subject to the examination and the Taxable Person shall make available all the invoices, books, records and accounting documents which the Taxable Person is required to keep in accordance with the Law and these Regulations, which may be examined by the Authority on or off the premises,	ج- يتم إجراء الفحص في مقر العمل الخاص بالشخص الخاضع للضريبة خلال ساعات العمل الرسمية المتبعة لديه. وعليه أن يسمح بالوصول إلى كافة الدفاتر والسجلات والفواتير والمستندات المحاسبية التي يحتفظ بها وفقاً للنظام وهذه اللائحة، والتي قد يتم فحصها من الهيئة في أو خارج مقر عمل الشخص الخاضع للضريبة.	
	d) in cases where the Authority transfers invoices, books, records and accounting documents from the Taxable Person's premises, a receipt for the transferred documents shall be provided to the Taxable Person,	د- في حالة قيام الهيئة بنقل الدفاتر والسجلات والفواتير والمستندات المحاسبية خارج مقر الشخص الخاضع للضريبة، فيجب إعطائه إيصالاً بذلك،	
	e) the Authority, upon completion of the examination, shall return transferred documents to the Taxable Person within twenty (20) days from the end of the examination save that the Authority may retain copies of documents if considered necessary by the Authority.	هـ- على الهيئة إعادة المستندات المنقولة بعد الانتهاء من فحصها إلى الشخص الخاضع للضريبة خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ انتهاء الفحص، وللهيئة أن تحتفظ بنسخ من هذه المستندات إذا رأت الهيئة ضرورة لذلك.	
7.	As part of an examination, employees of the Authority may visit any premises of the Taxable Person to verify that the Taxable Person is complying fully with its Tax obligations.	يجوز لموظفي الهيئة، كجزء من الفحص أن يقوم بزيارة أي مقر تابع للشخص الخاضع للضريبة للتحقق من التزام الشخص الخاضع للضريبة بجميع المتطلبات الضريبية.	-7
8.	Where invoices, books, records and accounting documents of a Taxable Person are kept on a computer system or electronically, the Taxable Person shall	إذا كانت الدفاتر والوثائق المحاسبية وسجلات الشخص الخاضع للضريبة محفوظة في نظام حاسب آلي أو نظام آلي آخر، يجب على الشخص الخاضع للضريبة خلال	-8



	during an examination provide upon request by employees of the Authority with physical copies or electronic files containing the required information.	الفحص أن يقدم إلى موظفي الهيئة نسخاً ورقية أو ملفات إلكترونية تحتوي على المعلومات المطلوبة عند طلبها منه.	
9.	In cases where a Taxable Person fails to cooperate fully with Authority's employees in providing the requested information, the employees of the Authority may take additional measures to obtain invoices, books, records and accounting documents and other relevant documents that provide such information and may temporarily seize such documents if they have reason to believe that they may otherwise be hidden, damaged or tampered with by the Taxable Person. In cases where a violation of the provisions of the Law or these Regulations is suspected, the Authority may carry out a search of those premises and collect evidence in respect of that violation or tax evasion.	9- في حال عدم تعاون الشخص الخاضع للضريبة مع موظفي الهيئة بتقديمه للمعلومات المطلوبة، يجوز لموظفي الهيئة أن يتخذوا إجراءات إضافية للحصول على الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية وأي مستندات أخرى ذات صلة قد توفر تلك المعلومات ولهم حجز ومسك تلك المستندات مؤقتاً إذا إتضح أن الشخص الخاضع للضريبة قد يخفي أو يتلف أو يعبث بتلك المستندات. وفي الحالات التي يشتبه فيها بانتهاك أحكام النظام أو هذه اللائحة، فللهيئة أن تجري تفتيشاً لتلك الأماكن وأن تجمع الأدلة المتعلقة بذلك الانتهاك أو التهرب الضريبي.	
	Article sixty-five: Security	المادة الخامسة والستون: الضمان	
1.	In cases where the Authority has evidence or reason to doubt that a Taxable Person will not make his VAT and associated payments in an accurate and timely manner, it may require that cash security or a bank guarantee is provided as a precondition for VAT registration, subject to the following requirements:	1- في الحالات التي يكون لدى الهيئة دليل أو سبب يدعو إلى الشك بأن الشخص الخاضع للضريبة سيتخلف عن سداد ضريبة القيمة المضافة وما قد يرتبط بها من غرامات أو رسوم ضمن المواعيد المقررة، للهيئة أن تطلب ضماناً نقدياً أو مصرفياً كشرط مسبق للتسجيل، وفقاً للمتطلبات الآتية:	
	(a) notification requiring the cash security or bank guarantee shall be given in writing and shall provide a minimum of twenty (20) days for the Taxable Person to provide the cash security or bank guarantee,	أ- يجب أن يتم الإشعار بوجوب تقديم الضمان النقدي أو المصرفي، كما يجب أن يتضمن الإشعار مهلة للشخص الخاضع للضريبة مدته عشرين (20) يوماً على الأقل من أجل تمكينه من تقديم الضمان،	
	(b) the maximum value of the cash security will be determined based on the estimated average quarterly value of the	ب- يكون الحد الأقصى لقيمة الضمان النقدي المحتسب هو متوسط القيمة الربع سنوية	



	Output Tax,	التقديرية لضريبة المخرجات،	
	(c) any cash security must be held by the Authority in a separate account to the Taxable Person's VAT account,	ج- يجب ايداع قيمة الضمان النقدي في حساب منفصل عن الحساب الضريبي الخاص بالشخص الخاضع للضريبة،	
	(d) the Authority shall retain the cash security or require the bank guarantee remain in force for a period of twelve months and in cases where formal collection procedures have commenced in respect of any amounts of VAT, penalties or associated amounts due, and these remain unpaid by the Taxable Person, the Authority may, subject to issuing notification to the Taxable Person, set off the cash security against the unpaid amounts due, or to require payment by the guarantor up to the amount due,	د- للهيئة أن تحتفظ بالضمان النقدي لمدة اثني عشر شهراً كما لها أن تطلب ضمان مصرفي وتحتفظ به لنفس المدة. وفي الحالات التي تكون قد بدأت فيها إجراءات رسمية من أجل تحصيل أي مبالغ مستحقة فيما له صلة بضريبة القيمة المضافة أو الغرامات أو أي مبالغ مستحقة ذات ارتباط بالضريبة، ولا تزال المبالغ غير مسددة من قبل الشخص الخاضع للضريبة، فانه يجوز للهيئة إشعار الشخص الخاضع للضريبة بإجراء مقاصة لمقابل المبالغ المستحقة أو التنفيذ على الضمان النقدي، أو تطلب من الضامن سداد المبلغ المستحق.	
	(e) in cases where the original cash security payment or bank guarantee is used to offset VAT, penalties or associated amounts due not paid by the Taxable Person, the Authority may require the Taxable Person to make a new security payment or provide a new bank guarantee,	ه- في الحالات التي يكون فيها الضمان النقدي الأصلي أو الضمان المصرفي قد تم استهلاكه في عمل مقاصة مبالغ عن ضريبة القيمة المضافة أو غرامات أو أي مبالغ مستحقة ذات ارتباط بالضريبة لم يسدها الشخص الخاضع للضريبة، للهيئة أن تطلب ضماناً نقدياً أو مصرفياً جديداً من الشخص الخاضع للضريبة،	
	(f) if the cash security remains held in account in the end of the twelve-month period, it may on the Taxable Person's request be refunded to the Taxable Person or credited to the Taxable Person's VAT account to offset any current or future VAT payment due or, based on a decision issued by the Authority, renewed for another one-	و- في حال بقاء الضمان النقدي محفوظاً في الحساب بعد انقضاء الأثنى عشر شهراً، للهيئة إعادته للشخص الخاضع للضريبة بناءً على طلبه أو قيده لصالح حسابه عن طريق المقاصة مع ما قد يستحق عليه حالياً أو مستقبلاً من ضريبة القيمة المضافة، كما يجوز	



	year period.	تجديد مدة الاحتفاظ بالضمان سنة إضافية بناءً على قرار تصدره الهيئة.	
2.	In cases where a formal review or appeal is lodged against an appealable decision, and the Authority has evidence or reason to doubt that the Taxable Person may not pay the disputed Tax, the Authority may require a cash security or bank guarantee from the Taxable Person up to a maximum value of the unpaid amount of Tax and associated penalties arising in connection with the decision. A notification requiring cash security or a bank guarantee shall be issued in writing.	في الحالات التي يتقدم فيها الشخص الخاضع للضريبة باستئناف أو مراجعة قرار قابل للاستئناف رسمياً، ويكون لدى الهيئة دليلاً أو سبباً للشك أن الشخص الخاضع للضريبة قد لا يسدد الضريبة موضوع النزاع، للهيئة أن تطلب منه ضماناً نقدياً أو مصرفياً، بقيمة أقصاها ما يعادل مبلغ الضريبة والغرامات التي لم تسدد عن القرار المعترض عليه. ويجب أن يصدر الطلب بالضمان خطياً.	-2
3.	Notwithstanding anything in these Regulations, the Customs Department may require cash security or a bank guarantee from a Person importing Goods into a customs duty suspension regime in the Kingdom for an amount up to the value of Tax that would be payable on the import of those Goods.	دون الإخلال بالأحكام الأخرى الواردة في هذه اللائحة، يجوز لمصلحة الجمارك أن تطلب ضماناً نقدياً أو مصرفياً من الشخص المستورد للسلع في حال الإدخال المؤقت للمملكة، يعادل قيمة الضريبة التي ستستحق عند استيراد هذه السلع	-3
	Article sixty-six: Records	المادة السادسة والستون: السجلات	
1.	The invoices, books, records and accounting documents required to be maintained by a Taxable Person in accordance with the Law and these Regulations shall be kept for a minimum period of six (6) years from the end of the Tax Period to which they relate. Records with respect to Capital Assets must be kept for a minimum of the Adjustment Period for these Capital Assets prescribed in article fifty-two of these Regulations, plus five (5) years, with such period starting from the date those Capital Assets are acquired by the Taxable Person.	يجب على الشخص الخاضع للضريبة حفظ الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية التي يلزم مسكها بموجب أحكام النظام وهذه اللائحة مدة ست (6) سنوات على الأقل اعتباراً من نهاية الفترة الضريبية المتعلقة بها. تكون مدة حفظ السجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية طيلة فترة التعديل لهذه الأصول المقررة في المادة الثانية والخمسين من هذه اللائحة، مضافاً عليها مدة خمس (5) سنوات تبدأ من تاريخ امتلاكها من قبل الشخص الخاضع للضريبة.	-1



2.	Records shall be kept in Arabic, and all Tax Invoices shall be issued in Arabic in addition to any other language also shown on the Tax Invoices as a translation	يجب مسك السجلات باللغة العربية، ويجب اصدار جميع الفواتير باللغة العربية بالاضافة لأي لغة اخرى قد تصدر بها الفواتير الضريبية.	-2
3	Records shall be kept in the Kingdom either physically or through an access to the relevant server where these records are stored. In cases where the Taxable Person opts to store the records electronically, the following conditions shall be met:	يجب حفظ السجلات في المملكة ورقياً أو من خلال الوصول إلى خادم حفظت فيه تلك السجلات، وفي حال اختيار الشخص الخاضع للضريبة لتخزين السجلات إلكترونياً يجب استيفاء الشروط الآتية:	-3
	a) the computer system or server must be physically located in the Kingdom. A Taxable Person who has a fixed establishment in the Kingdom may have its central computer outside the Kingdom, provided it has a terminal at the subsidiary in the Kingdom through which all data and entries regarding the account of the fixed establishment in the Kingdom can be accessed,	أ- يجب أن يكون نظام الحاسب الآلي أو الخادم موجوداً فعلياً في المملكة. ويجوز للشخص الخاضع للضريبة الذي له مؤسسة تقع في المملكة أن يحتفظ بنظام الحاسب الآلي المركزي في الخارج، شريطة أن تكون له محطة طرفية أو توصيلة طرفية في فرعه في المملكة يمكن من خلالها الوصول إلى كافة البيانات والقيود المتعلقة بحساب المؤسسة الواقعة في المملكة،	
	b) data entered into the computer system shall be in Arabic and shall be an identical copy of said books,	ب- يجب أن تكون البيانات التي يتم إدخالها في نظام الحاسب الآلي باللغة العربية ويجب أن تكون مطابقة تماماً لنسخة تلك الدفاتر،	
	c) original supporting documents for all entries in accounting books shall be kept locally,	ج- يجب الاحتفاظ محلياً بالمستندات الأصلية المؤيدة لجميع القيود المسجلة في الدفاتر المحاسبية،	
	d) final accounts and balance sheet may be generated directly by a computer. In the case of using a conventional accounting method with computer assistance for some account items, all settlement entries shall be provided in Arabic,	د- يجوز استخراج الحسابات الختامية والميزانية العمومية عن طريق الحاسب الآلي مباشرة. وفي حال استخدام طريقة المحاسبة التقليدية بمساعدة الحاسب الآلي في بعض البنود المحاسبية، فيجب أن تكون جميع قيود التسوية متوفرة باللغة العربية،	
	e) the Taxable Person shall document	هـ- على الشخص الخاضع للضريبة أن يوثق	

	computer data entry and processing system of accounting entries for reference if necessary,	إدخال البيانات الى الحاسب الآلي ونظام المعالجة للقيود المحاسبية للمراجعة عند الاقتضاء،	
	f) the Taxable Person shall have necessary security measures and adequate controls which can be reviewed and examined to prevent tampering,	و- على الشخص الخاضع للضريبة اتخاذ الإجراءات الأمنية الضرورية والضوابط الكافية التي يمكن مراجعتها وفحصها لمنع العبث بها،	
	g) the Authority may review electronically the systems and programs applied by the Taxable Person to prepare its computerised accounts.	ز- للهيئة أن تجري مراجعة آلية للنظم والبرامج التي يستخدمها الشخص الخاضع للضريبة في إعداد حساباته الآلية.	
4.	The Taxable Person may appoint a third party to comply with the record storage requirements. The Taxable Person in all cases remains directly responsible for such compliance.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة أن يعين طرفاً ثالثاً من أجل الالتزام بمتطلبات تخزين السجلات، ويظل الشخص الخاضع للضريبة مسؤولاً عن التزامه.	-4
5.	The Tax Representative of a Non-Resident Person with no establishment in the Kingdom must maintain the invoices, books, records and accounting documents of the Non-Resident Person.	على الممثل الضريبي للشخص غير المقيم الذي ليس لديه مؤسسة في المملكة، أن يتولى مسؤولية الإحتفاظ بالفواتير والدفاتر والسجلات المتعلقة بنشاط ذلك الشخص غير المقيم.	-5
6.	The Authority shall at all times reserve the right to require additional records be provided by a Person for the purposes of registration, examination and assessment procedures in cases where the Authority considers it necessary and has a justifiable reason for such requiring such additional records. The Authority shall, where applicable, notify the Taxable Person that it requires such additional records and shall allow a reasonable time for the Taxable Person to submit the additional records.	للهيئة أن تطلب من الشخص الخاضع للضريبة في أي وقت سجلات إضافية لأغراض إجراءات التسجيل والفحص والتقييم في الحالات التي ترى فيها الهيئة أن ذلك ضرورياً ولديها الأسباب لطلب ذلك، من خلال إشعار يوجه للشخص الخاضع للضريبة، على أن يمنح الوقت الكافي لتقديم السجلات الإضافية المطلوبة منه .	-6
	Article sixty-seven: Joint liability for Tax and penalties	المادة السابعة والستون: المسؤولية التضامنية عن الضريبة	



	<p>In cases where a Person is jointly liable with a Taxable Person for Tax, penalties and other amounts due in accordance with the Agreement and the Law, the Authority may raise an assessment on that Person in respect of the amounts of Tax and penalties due in relation to that violation. The assessment shall be issued by way of a notification and set out the following:</p>	<p>في الحالات التي يكون فيها شخص ما مسؤولاً بالتضامن مع الشخص الخاضع للضريبة عما يستحق عليه من ضرائب وغرامات وغيرها من المبالغ المستحقة وفقاً للاتفاقية والنظام ، فإنه يجوز للهيئة أن تجري تقييماً في حق ذلك الشخص فيما يتعلق بمبالغ الضريبة والغرامات المستحقة عن تلك المخالفة، ويجب أن يتضمن التقييم ما يلي:</p>	
a)	<p>the amount of Tax properly due in respect of that violation,</p>	<p>أ- مبلغ الضريبة المستحقة فيما يتعلق بتلك المخالفة،</p>	
b)	<p>any penalty payable,</p>	<p>ب- أي غرامة واجبة السداد،</p>	
c)	<p>the due date for payment.</p>	<p>ج- تاريخ استحقاق السداد.</p>	
	<p>Article sixty-eight: Appeals</p>	<p>المادة الثامنة والستون: الاستئناف</p>	
1.	<p>Appeals shall be to the competent judicial authority in accordance with the Royal Decree No. (M/113) dated 2-11-1438 H, Income Tax Law and the Law.</p>	<p>1- تقدم الاعتراضات للجهة القضائية المختصة وفقاً لما جاء في المرسوم الملكي رقم (م/ 113) وتاريخ 2-11-1438 هـ ونظام ضريبة الدخل والنظام.</p>	
2.	<p>The Minister of Finance may make provisions to establish a mediation procedure to resolve disputes between the Authority and taxpayers which may be used in circumstances where the Authority and the relevant taxpayer consent to the use of such mediation procedure.</p>	<p>2- لوزير المالية وضع تنظيم لإجراءات التسوية، لحل الخلافات بين الهيئة و الخاضعين للضريبة، وفق مواد يمكن اللجوء إليها عند موافقة الهيئة والشخص الخاضع للضريبة على إجراءات التسوية.</p>	
	<p>Chapter eleven: Refunds of Tax</p>	<p>الفصل الحادي عشر: رد الضريبة</p>	
	<p>Article sixty-nine: Refund of overpaid Tax</p>	<p>المادة التاسعة والستون: رد الضريبة المسددة بالزيادة</p>	
1.	<p>A Taxable Person may claim a refund of the amount of excess Tax paid, following terms and conditions prescribed by this article, in any of the following circumstances:</p>	<p>1- للشخص الخاضع للضريبة المطالبة بردّ مبلغ الضريبة المسدد بالزيادة، وفقاً للشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه المادة، وذلك في أي الحالات التالية:</p>	



	a) upon filing a Tax Return for a Tax Period where Net Tax is an amount due to the Taxable Person,	أ- عند تقديم إقرار ضريبي عن فترة ضريبية يكون فيها صافي الضريبة المستحقة رصيماً دائناً لصالح الشخص الخاضع للضريبة،	
	b) where the Taxable Person has paid an amount in excess of the amount of Tax due,	ب- عند قيام الشخص الخاضع للضريبة بسداد مبلغ زائد عن مبلغ الضريبة واجب السداد،	
	c) where the Taxable Person has a VAT credit balance.	ج- عند وجود رصيد دائن لصالح الشخص الخاضع للضريبة يتعلق بضريبة القيمة المضافة.	
2.	A Taxable Person may submit a request to the Authority for refund in any circumstances prescribed in the first paragraph of this article at the time the Tax Return is filed, or at any other time within five (5) years following the end of the calendar year for which the circumstances relate.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة تقديم طلب الى الهيئة باسترداد أي مبالغ سددها بالزيادة على المبالغ المقررة في الحالات المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة في تاريخ تقديم الاقرار، أو أي وقت آخر خلال خمس (5) سنوات من تاريخ نهاية السنة التقويمية التي حدث فيها أي من تلك الحالات.	-2
3.	A refund request may be rejected if there are any Tax Returns due and not submitted with the Authority.	يجوز رفض طلب الاسترداد إذا كانت هناك أي إقرارات ضريبية واجبة التقديم ولم تقدم إلى الهيئة بعد.	-3
4.	The Authority will review the Taxable Person's request, and may approve the refund, issue a rejection in part or in full, or may request additional information from the Taxable Person for verification. Once a refund is approved in full or in part, the Authority must conclude refund procedures and initiate payment within sixty (60) days from the date of approval of the request. Payment is to be made by way of bank transfer to the Taxable Person's registered bank account.	تقوم الهيئة بمراجعة الطلب المقدم من الشخص الخاضع للضريبة ويجوز لها الموافقة على طلب الاسترداد أو رفضه كلياً أو جزئياً، كما يجوز لها طلب معلومات إضافية من الشخص الخاضع للضريبة من أجل التأكد من صحته، و على الهيئة عند الموافقة على الاسترداد كلياً أو جزئياً، الانتهاء من إجراءات الاسترداد ورد المبلغ خلال ستين (60) يوماً من تاريخ موافقتها على الطلب، عبر تحويل مصرفي لحساب الشخص الخاضع للضريبة.	-4
5.	The Authority may offset excess Tax held in the Taxable Person's VAT account against taxes, penalties or any other amounts due to the Authority, or withhold payment pending the resolution of	للهيئة إجراء مقاصة للمبلغ الزائد في الحساب الضريبي الخاص بالشخص الخاضع للضريبة مقابل أي ضريبة أو غرامة أو أي مبالغ أخرى مستحقة للهيئة. كما يجوز	-5



	outstanding assessments raised against that Taxable Person in respect of other taxes.	للهيئة احتجاز المبلغ إلى حين التوصل إلى تسوية بشأن أي تقييمات عالقة صادرة في حقه.	
6.	The Taxable Person may request excess Tax to be refunded, otherwise excess Tax will be carried forward in the VAT account at the time he submits each Tax Return or at any other time within the limitation period of the second paragraph of this article.	يجوز للشخص الخاضع للضريبة أن يطلب إسترداد المبلغ الزائد، وإلا سيتم ترحيله في حسابه الضريبي عند تقديم كل إقرار ضريبي أو في أي وقت آخر وفقاً للمدة الزمنية الواردة في الفقرة الثانية من هذه المادة.	-6
	Article seventy: Refund of Tax to designated Persons	المادة السبعون: رد الضريبة إلى الأشخاص المعينين	
1.	In accordance with the Agreement and the Law, the Authority may allow designated Persons not carrying on an Economic Activity, or those engaged in designated Economic Activity, to apply for a refund of Tax paid by them on Supplies of Goods or services received in the Kingdom. The Minister of Finance may issue an order setting out a list of Persons considered an Eligible Person for the purpose of this article from time to time.	دون الاخلال بالاتفاقية والنظام، للهيئة أن تسمح للأشخاص المعينين الذين لا يمارسون نشاطاً اقتصادياً أو الذين يعملون في نشاط اقتصادي معين، تقديم طلب استرداد الضرائب التي يسدونها على توريدات السلع أو الخدمات المستلمة في المملكة، ولوزير المالية أن يصدر من وقت لآخر قائمة بأسماء الأشخاص المؤهلين لاسترداد الضريبة، وإعتبار كل منهم شخصاً مؤهلاً لأغراض هذه المادة.	-1
2.	In accordance with the Agreement and the Law, Foreign Governments, International Organizations, Diplomatic and Consular Bodies and Missions may also be authorised by the Minister of Finance as Eligible Persons to request the refund of the Tax incurred on Goods and services in the Kingdom, and to be included on the list issued by way of an order issued by the Board of Directors.	وفقاً للأحكام الواردة في الاتفاقية والنظام، لوزير المالية تخويل السماح لحكومات أجنبية ومنظمات دولية وهيئات وبعثات دبلوماسية كأشخاص مخولين بطلب استرداد الضريبة المتكبدة على السلع والخدمات في المملكة، وتعد قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص وتصدر بقرار من مجلس الإدارة.	-2
3.	An Eligible Person may submit an application to allow that Person to submit refund applications. Upon acceptance of the application, the Authority will issue an individual identification number to an Eligible Person. This number shall be quoted by the Person on all refund applications and in correspondence with	يجوز للشخص المؤهل أن يقدم طلباً من أجل السماح له بتقديم طلبات استرداد. وعند قبول الطلب تصدر الهيئة رقم تعريف شخصي لذلك الشخص. ويجب على الشخص أن يذكر ذلك الرقم في جميع طلبات الاسترداد والمراسلات مع الهيئة.	-3



	the Authority.		
4.	An Eligible Person may submit a refund application in respect of either a quarterly period or a calendar year. Only one refund application can be submitted in respect of any quarterly period or calendar year.	يجوز للشخص المؤهل تقديم طلب استرداد فيما يتعلق بكل فترة ربع سنوية أو سنة تقويمية. ولا يجوز تقديم أكثر من طلب استرداد واحد فيما يتعلق بأية فترة ربع سنوية أو سنة تقويمية.	-4
5.	All refund applications must be submitted within six months from the end of the calendar year to which the claim period relates.	يجب أن تقدم جميع طلبات الاسترداد خلال مدة ستة أشهر من نهاية السنة التقويمية ذات الصلة بفترة المطالبة.	-5
6.	The refund application may only include Tax paid on Goods and services for which a Tax Invoice dated within the indicated refund period is held by the Taxable Person at the time the application is submitted.	يجوز أن يشمل طلب الاسترداد، الضريبة المدفوعة عن الخدمات أو السلع التي صدرت بها فاتورة ضريبية يحوزها الشخص الخاضع للضريبة، ومؤرخه ضمن فترة الاسترداد المبينة.	-6
7.	In cases where a government body, or an entity, is an Eligible Person, it will only be allowed to apply for a refund insofar as that body or entity is not acting in a commercial capacity.	في الحالات التي تكون فيها هيئة حكومية أو كيان حكومي هو الشخص المؤهل، فلن يسمح له بتقديم طلب للاسترداد إلا بقدر ما تكون تلك الهيئة أو ذلك الكيان لا يتصرف بصفة تجارية.	-7
8.	Tax will not be refunded in respect of Supplies of Goods and services which are prescribed by article fifty of these Regulations to not be incurred in the course of a Taxable Person's Economic Activity.	لن ترد الضريبة المتعلقة بتوريدات السلع والخدمات المقررة في المادة الخمسين من هذه اللائحة، حتى لا يتم تحملها في سياق النشاط الاقتصادي للشخص الخاضع للضريبة.	-8
9.	A refund application may not be submitted in respect of a total value of incurred Tax which is less than one thousand (1,000) riyals.	لا يجوز التقدم بطلب استرداد عن مبلغ ضريبة يقل إجمالي قيمته عن ألف (1000) ريال.	-9
10.	The following information in respect of the Goods and services supplied to the Eligible Person shall be included with each refund application:	يجب أن يحتوي كل طلب استرداد يتعلق بالسلع والخدمات الموردة إلى الشخص المؤهل على المعلومات الآتية:	.10
	a) name and Tax Identification Number of the Supplier,	أ - اسم المورد ورقم تعريفه الضريبية،	



	b) invoice date,	ب- تاريخ الفاتورة،	
	c) invoice number,	ج- رقم الفاتورة،	
	d) total invoice amount,	د- إجمالي مبلغ الفاتورة،	
	e) VAT amount,	ه- مبلغ ضريبة القيمة المضافة،	
	f) a description of the purchased Goods or services.	و- وصف السلع أو الخدمات المشتراة.	
11.	The Authority may request copies of Tax Invoices or additional information from the Eligible Person either electronically or in physical form. In such cases, the applicant must provide the requested information within twenty (20) days from the Authority's request.	يجوز للهيئة أن تطلب نسخاً من الفواتير الضريبية أو أن تطلب معلومات إضافية من الشخص المؤهل في شكل ورقي أو آلي. وفي تلك الحالات يجب أن تقدم المعلومات المطلوبة خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ طلب الهيئة.	11.
12.	After processing the claim, the Authority will issue a notification to the Eligible Person.	بعد معالجة الطلب، تصدر الهيئة إشعاراً إلى الشخص المؤهل.	12.
13.	If the claim is approved either partially or in full, the Authority will make the payment to the bank account indicated by the Eligible Person in the application within sixty (60) days from issuing the notification.	إذا تمت الموافقة على الطلب جزئياً أو كلياً، تقوم الهيئة بالسداد إلى الحساب المصرفي الذي يحدده الشخص المؤهل في طلبه، خلال ستين (60) يوماً من تاريخ إصدار الإشعار.	13.
	Article seventy-one: Refund of Tax to Taxable Persons in other Member States	المادة الحادية والسبعون: رد الضريبة إلى الأشخاص الخاضعين في دول أعضاء أخرى	
	Persons who are registered for VAT in another Member State may submit an application for refund of Tax incurred in the Kingdom in accordance with the mechanism agreed between the Member States. The procedures for applications to be submitted and processed in respect of Tax incurred in the Kingdom will be set out in	يجوز للأشخاص المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة في دولة عضو أخرى أن يقدموا طلباً لاسترداد الضريبة التي تحملوها في المملكة بما يتوافق مع الضوابط المتفق عليها بين الدول الأعضاء. ويصدر مجلس الإدارة قراراً بالإجراءات المتعلقة بتقديم الطلب المتعلق بالضريبة التي تم تحملها في المملكة.	



	an order issued by the Board of Directors.		
	Article seventy-two: Refund of Tax to Taxable Persons Non-resident in the GCC Territory	المادة الثانية والسبعون: رد الضريبة إلى أشخاص خاضعين غير مقيمين في دول المجلس	
1.	Persons who carry on an Economic Activity in a country outside of Council Territory may apply to be considered as Eligible Person and to request a refund of Tax incurred on Supplies of Goods or services made to that Person in the Kingdom. A Person will be considered as an Eligible Person in accordance with this paragraph in the following cases:	يجوز للأشخاص الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً خارج دول المجلس التقدم بطلب باعتبارهم أشخاصاً مؤهلين بالمطالبة برد الضريبة التي تحملوها عن السلع أو الخدمات الموردة إليهم من قبل شخص في المملكة، ويكون الشخص شخصاً مؤهلاً وفقاً لهذه الفقرة في الحالات الآتية:	-1
	(a) if the Person is established in a country with a transaction Tax system similar to VAT and that Person is registered for that Tax,	أ- إذا كان الشخص مؤسساً في دولة تطبق نظام ضريبة على المعاملات مشابهاً لضريبة القيمة المضافة، وكان ذلك الشخص مسجلاً لتلك الضريبة،	
	(b) if the Person is established in a country with a transaction Tax system similar to VAT and that country allows a similar mechanism to provide refunds of Tax to residents of the Kingdom who are charged Tax in that country.	ب- إذا كان الشخص مؤسساً في دولة تطبق نظام ضريبة على المعاملات مشابهاً لضريبة القيمة المضافة، وكان يسمح في تلك الدولة بألية مماثلة لرد الضريبة إلى المقيمين بالمملكة الذين يكفون بضريبة في تلك الدولة.	
2.	The Person wishing to request a refund of Tax shall submit an application to the Authority to be an Eligible Person, in accordance with the process described in article seventy of these Regulations.	يجب على الشخص الذي يرغب في تقديم طلب لرد الضريبة أن يقدم أولاً طلباً إلى الهيئة باعتباره شخصاً مؤهلاً، وفقاً للإجراءات المبينة في المادة السبعين من هذه اللائحة.	-2
3.	An Eligible Person whose entitlement to apply for refunds arises under this article may submit claims in respect of a calendar year basis only. In other cases, the Eligible Person will submit applications for refunds and the Authority will consider these applications following the process described in article seventy of these	يجوز للشخص المؤهل الذي نشأت أحقيته وفقاً لهذه المادة أن يقدم طلبات الاسترداد على أساس السنة التقويمية فقط. وفي الحالات الأخرى، يقدم الشخص المؤهل طلبات الاسترداد، وسوف تنظر الهيئة في هذه الطلبات باتباع الإجراءات المبينة في المادة السبعين من	-3



	Regulations.	هذه اللائحة.	
	Article seventy-three: Refund of Tax to Tourists	المادة الثالثة والسبعون: رد الضريبة إلى السياح	
1.	The Authority may authorise one or more providers to carry out a tourist refund scheme facilitating refunds of VAT incurred in the Kingdom by tourists. The Authority shall publish a list of all authorised providers.	يجوز للهيئة تفويض واحد أو أكثر من مقدمي الخدمة بتولي خطة تسهيل رد ضريبة القيمة المضافة إلى السياح الذين تحملوا الضريبة في المملكة. وعلى الهيئة إصدار قائمة بأسماء جميع مقدمي الخدمة المعتمدين.	-1
2.	Tourists who can evidence they are not Resident in a Member State may apply directly to the approved provider for a refund of VAT on Goods which are purchased in the Kingdom, which will not be used whilst in the Kingdom and which will be exported to a place outside of Council Territory.	يجوز للسياح الذين يثبتوا أنهم ليسوا مقيمين في دولة عضو، أن يقدموا إلى مقدم الخدمة المعتمد طلباتهم برد ضريبة القيمة المضافة عن السلع التي اشتروها في المملكة ولن تستعمل فيها وسيتم تصديرها إلى مكان خارج إقليم دول المجلس.	-2
3.	A refund application under this article shall be submitted by the tourist to the authorised provider while the Tourist is still present in the Kingdom.	يجب أن يقدم السائح طلب رد الضريبة إلى مقدم الخدمة المفوض خلال تواجده داخل المملكة.	-3
4.	The authorised provider shall collect evidence of payment of VAT and on the eligibility of Goods for refund and carry out a check of the application before submitting those applications to the Authority for approval.	يجب على مقدم الخدمة المعتمد أن يجمع ما يثبت سداد ضريبة القيمة المضافة، وأهلية السلع للرد، وأن يفحص الطلب قبل أن يقدم الطلبات إلى الهيئة للموافقة عليها.	-4
5.	In cases where an application in respect of any tourist is approved the Authority will make payment of the refund amount to the provider. The provider is obliged to make payment to the tourist but may deduct a percentage of the Tax refund as a commission.	في حالات الموافقة على طلب السائح، سوف تقوم الهيئة بسداد مبلغ الاسترداد إلى مقدم الخدمة. ويقوم مقدم الخدمة بسداد المبلغ إلى السائح ويجوز له خصم نسبة مئوية من المبلغ كعمولة.	-5
6.	The Authority may reject individual claims in part or in full where it is not satisfied that the eligibility criteria are met. In cases	يجوز للهيئة رفض المطالبات الفردية كلياً أو جزئياً إذا لم تقتنع باستيفائها معايير الأحقية. وفي حالة عدم استيفاء	-6



	where the eligibility criteria are not met in respect of multiple claims, the Authority may revoke the authorisation to a provider to offer a tourist refund scheme.	معايير الأهلية فيما له صلة بطلبات متعددة، فللهيئة إلغاء موافقتها الممنوحة إلى مقدم الخدمة بتطبيق خطة رد الضريبة إلى السياح.	
7.	The Authority has no obligation to individual Tourists to make refunds of VAT incurred in the Kingdom.	ليس على الهيئة التزام تجاه السياح الأفراد بأن ترد إليهم ضريبة القيمة المضافة التي تحملوها في المملكة.	-7
	Chapter twelve: General provisions	الفصل الثاني عشر: أحكام عامة	
	Article seventy-four: Obligations falling due on a non-working day	المادة الرابعة والسبعون: الالتزامات المستحقة خارج أيام العمل	
1.	Tax Returns must be filed and payments of Tax due is must be made on or before the relevant date prescribed by these Regulations whether such date is a Working Day or a non-working day.	يجب إيداع الإقرارات الضريبية و سداد الضرائب المستحقة، في أو قبل التاريخ المنصوص عليه في هذه اللائحة، سواء وافق ذلك التاريخ يوم عمل أو خارج أيام العمل.	-1
2.	Where any other obligation prescribed by the Law and these Regulations which is required to be fulfilled by a Person or the Authority falls on a date that is a non-working day, such obligation will be treated as performed on that date when it is performed on the next Working Day.	إذا وقع أي التزام مقرر بموجب النظام وهذه اللائحة وكان قد وافق تاريخ أدائه من الشخص أو الهيئة غير أيام العمل، فسيعد أنه تم تنفيذه في التاريخ المطلوب، إذا تم تنفيذه فعلاً في يوم العمل التالي.	-2
3.	A Working Day is any day except Friday, Saturday and any other day which is a state holiday as prescribed in the Basic Law of Governance.	يقصد بيوم العمل أي يوم عدا يومي الجمعة والسبت و عدا أيام العطلة الرسمية للدولة.	-3
	Article seventy-five: Rulings	المادة الخامسة والسبعون: قرارات تفسيرية	
1.	A Taxable Person may request that the Authority give its opinion or a ruling on the interpretation of the Law or these Regulations to the Taxable Person's current or intended Economic Activity. The request should be made in writing and specify whether the Taxable Person wishes	يجوز للأشخاص الخاضعين للضريبة التقدم بطلب إلى الهيئة بإعطاء رأيها أو قرار تفسيري بشأن تفسير النظام أو هذه اللائحة في سياق النشاط الاقتصادي الحالي أو المزمع للشخص الخاضع للضريبة. يجب تقديم الطلب خطياً وأن يحدد الشخص الخاضع للضريبة ما إذا كان	-1



	the ruling to be private or public.	يرغب أن يكون القرار متاحاً للجمهور أم لا.	
2.	The Authority may, in its discretion, issue an opinion or ruling on such a request. The Authority will consider the request in light of:	للهيئة حسب تقديرها أن تقدم رأياً أو أن تصدر قراراً تفسيرياً بناءً على طلب مقدم لها، وتتنظر الهيئة في الطلب على ضوء ما يلي:	-2
	(a) the complexity of the issue and the availability of existing resources to the Taxable Person to address the request,	أ- درجة تعقيد المسألة وتوفر الموارد لدى الشخص الخاضع للضريبة لمقابلة المسألة موضوع الطلب،	
	(b) whether the request is for a private or public ruling and the benefit for other Taxable Persons in accessing an opinion or ruling on the matter,	ب- ما إذا كان الطلب بإصدار قرار مطلوب إتاحتة للجمهور من عدمه، والمنفعة الناتجة لصالح الأشخاص الخاضعين الآخرين عن إصدار رأي أو قرار في موضوع الطلب،	
	(c) the level of information provided in the request surrounding the current or intended Economic Activity to allow the Authority to issue a ruling with an accurate application of the Law or these Regulations to that Economic Activity,	ج- مستوى المعلومات المتوفرة في الطلب فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الحالي أو المزمع، بحيث تتيح للهيئة إصدار قرار تفسيري يعد دقيقاً بالنسبة إلى تطبيق أحكام النظام أو هذه اللائحة على ذلك النشاط الاقتصادي،	
	(d) the expected value and regularity of the event or transaction,	د- القيمة المتوقعة وانتظامية الوقائع أو المعاملات ذات الصلة،	
	(e) the availability of resources within the Authority to respond to the request.	هـ- توفر الموارد لدى الهيئة للاستجابة للطلب.	
3.	A public ruling is issued by the Authority, in doing so the identity of the Taxable Person, or details based on which the Taxable Person can be identified, shall not be disclosed when the ruling is issued.	تقوم الهيئة بإصدار القرار التفسيري، وعند قيامها بذلك لا تكشف الهيئة عن هوية الشخص الخاضع للضريبة ولا التفاصيل التي يمكن من واقعها التعرف على شخصيته أو هويته.	-3
4.	The Authority may, in its discretion, choose to issue a public ruling to provide guidance on the application of the Law or these Regulations without a specific taxpayer request.	يجوز للهيئة حسب تقديرها أن تقوم بإصدار قرار تفسيري عام، من أجل إعطاء الإرشاد في تطبيق النظام أو هذه اللائحة، دون أن يكون هناك طلب من شخص خاضع معين.	-4



5.	Any opinion or ruling issued by the Authority in accordance with this article is not binding on the Authority or any Taxable Person in respect of any transaction carried out by the requesting Taxable Person or any other Person. The provisions of this article shall be without prejudice to the rights of the Authority to issue binding decisions and instructions pursuant to article fifty-two of the Law.	أي رأي أو قرار تفسيري تصدره الهيئة وفقاً لهذه المادة لن يكون ملزماً للهيئة أو لي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يجريها الشخص الخاضع للضريبة الذي طلب الرأي أو القرار أو يجريها أي شخص آخر. لا تخل أحكام هذه المادة بحقوق الهيئة في إصدار قرارات وتعليمات ملزمة وفقاً للمادة الثانية والخمسين من النظام.	-5
	Article seventy-six: Power of the Authority to prescribe forms	المادة السادسة والسبعون: صلاحية الهيئة في تحديد النماذج	
1.	For the purposes of the administration of the Agreement, the Law and these Regulations, the Authority may prescribe any forms and any electronic formats for mandatory use in registrations, applications, filings or other obligations of Taxable Persons or other Persons. The Authority may prescribe that any documents which the Law and these Regulations require be provided in writing be submitted electronically.	لأغراض تنفيذ الاتفاقية و النظام وهذه اللائحة، للهيئة أن تقرر أي نماذج أو صيغ آلية، يلتزم باستخدامها عند تقديم الطلبات أو الإقرارات أو أي التزامات أخرى مفروضة على الأشخاص الخاضعين للضريبة أو الأشخاص الآخرين. يجوز للهيئة أن تقرر تقديم أي مستندات أشير إليها في النظام وهذه اللائحة، خطياً وتقديمها آلياً .	-1
2.	Notwithstanding the first paragraph of this article, the Authority may allow a Person to provide the information required in another form or format or to be delivered in person or by post.	دون الإخلال بما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة، للهيئة السماح بتقديم المعلومات المطلوبة وفقاً لأي نموذج آخر أو صيغة أخرى، وتسليمها يدوياً أو بالبريد.	-2
3.	Any form or document will be considered to be submitted on the date it is received by the Authority.	يعد النموذج أو المستند قد تم تقديمه في تاريخ استلامه من قبل الهيئة.	-3
	Article seventy-seven: Tax Representatives, Tax Agents and Appointed Persons	المادة السابعة والسبعون: الممثلون الضريبيون والوكلاء الضريبيون والأشخاص المعينون	
1.	In coordination with the competent authorities, the Authority may approve	يجوز للهيئة، بالتنسيق مع الجهات المعنية بالموافقة على الأشخاص الراغبين في التصرف كعمثلين أو وكلاء	-1



	Persons who wish to act as Tax Representatives or Tax Agents for Taxable Persons in respect of their VAT obligations in the Kingdom. The Authority shall publish a list of approved Tax Representatives and approved Tax Agents.	ضريبيين للأشخاص الخاضعين للضريبة فيما له صلة بالتزاماتهم المتعلقة بضرريبة القيمة المضافة في المملكة. وتعلن الهيئة قائمة بأسماء المعتمدين من الممثلين أو الوكلاء الضريبيين.	
2.	All non-resident Taxable Persons must have a Tax Representative. The Tax Representative shall be jointly liable for payment of any Tax due by the Taxable Person until such date the Tax Representative is confirmed by the Authority as ceasing to act on behalf of that Taxable Person.	على الشخص الخاضع للضريبة غير المقيم، أن يعين ممثل ضريبي له. ويكون الممثل الضريبي مسؤولاً بالتضامن مع الشخص الخاضع للضريبة عن سداد أي ضريبة حتى التاريخ الذي تعلن الهيئة عن توقفه عن تمثيل الشخص الخاضع للضريبة.	-2
3.	A Taxable Person who is resident in the Kingdom may appoint a Tax Agent to act on that Taxable Person's behalf in respect of its VAT obligations in the Kingdom by submitting a notification. Notwithstanding the appointment of a Tax Agent, the Taxable Person shall maintain individual responsibility for all such obligations.	للشخص الخاضع للضريبة المقيم في المملكة أن يعين وكيلاً للتصرف نيابة عنه فيما يتعلق بالتزاماته المتعلقة بضرريبة القيمة المضافة في المملكة، وعليه أن يشعر الهيئة بذلك. دون الإخلال بتعيين الوكيل الضريبي، يظل الشخص الخاضع للضريبة مسؤولاً بصفة شخصية عن كافة التزاماته.	-3
4.	Any requests to provide information made by the Authority on a Taxable Person under the Law and these Regulations may equally be made on a Tax Representative or Tax Agent for the period in which that Tax Representative or Tax Agent acts on behalf of the Taxable Person.	للهيئة أن تطلب من الشخص الخاضع للضريبة أن يقدم أي معلومات وفقاً للنظام وهذه اللائحة، ولها أن تطلب ذلك من وكيله أو ممثله الضريبي طيلة مدة تمثيلهما لذلك الشخص.	-4
5.	An Appointed Person, being an administrator, personal representative, executor of a will, receiver or liquidator who has been appointed legally to administer, manage, liquidate or wind up the affairs of a Taxable Person including a deceased natural Person, shall notify the Authority in writing of the appointment within twenty (20) days of the date of the	الشخص المعين، سواء كان إدارياً أو ممثلاً شخصياً أو منفذاً لوصية أو حارساً قضائياً أو مصفياً تم تعيينه نظامياً لغرض إدارة أو تدبير أو تصفية أو حل أمور الشخص الخاضع للضريبة بما في ذلك أمور الشخص الطبيعي المتوفي، يجب عليه إشعار الهيئة خطياً بتعيينه خلال عشرين (20) يوماً من تاريخ التعيين.	-5



	appointment.		
	Article seventy-eight: Provision of notification	المادة الثامنة والسبعون: اصدار الإشعارات	
1.	All notifications made by the Authority to a Taxable Person shall be considered to have been received by the Taxable Person on the date on which the notification is sent, unless evidence can be provided that receipt of the notification was delayed in circumstances outside of the Taxable Person's control.	جميع الإشعارات التي تصدرها الهيئة إلى الشخص الخاضع للضريبة ستعد على أنها قد استلمت منه في تاريخ إرسالها، ما لم يكن هناك دليل على تأخر استلام الإشعار في ظروف خارجة عن إرادة الشخص الخاضع للضريبة.	-1
2.	Any correspondence specified in these Regulations as requiring a notification to be provided by the Authority to a Taxable Person, shall be provided on a formal document containing a unique identification marking. Such document may be made available electronically over a secure medium.	أي مراسلات محددة في هذه اللائحة على أنها تستوجب إشعاراً من قبل الهيئة إلى الشخص الخاضع للضريبة، يجب أن ترسل في مستند رسمي يحتوي على علامة تعريف مميزة، ويجب إصدار هذا المستند آلياً بوسيلة آمنة أو وسيط آمن.	-2
3.	A physical copy of notifications made to a Taxable Person in accordance with articles sixty-five or sixty-six of these Regulations shall also be sent to the address of the Taxable Person.	يجب أن ترسل نسخة ورقية من الإشعارات التي تصدر وفقاً للمادتين الخامسة والستين أو السادسة والستين من هذه اللائحة، إلى عنوان الشخص الخاضع للضريبة.	-3
4.	In cases where a Taxable Person has appointed a Tax Representative, Tax Agent or an Appointed Person in respect of the Taxable Person, a copy of all notifications and correspondence will be provided to that other Person in the same format or formats.	في الحالات التي يعين فيها الشخص الخاضع للضريبة ممثلاً أو وكيلاً ضريبياً أو قام بتعيين شخص معين للتصرف نيابة عنه، ترسل إليه نسخة من الإشعارات والمراسلات بنفس الشكل أو الصيغة.	-4
	Article seventy-nine: Transitional provisions	المادة التاسعة والسبعون: أحكام انتقالية	
1.	If an invoice is issued or Consideration is paid before the commencement date of the	في الحالات المنصوص عليها في النظام، في حال تم	-1



	<p>Law in respect of a Supply which occurs on or after the commencement date of the Law in accordance with the provisions of this article, the Supplier of the Goods or services shall be considered to make a Taxable Supply on the date the Goods or services are supplied, in accordance with the Agreement.</p> <p>In such cases the Taxable Person shall issue an additional invoice showing the Tax charged on the Supply of Goods or services, unless this Tax was included on the invoice issued before the commencement date of the Law.</p>	<p>اصدار فاتورة أو سداد المقابل قبل تاريخ نفاذ النظام، وتم التوريد في هذا التاريخ أو بعده، يعد مورد السلع أو الخدمات على أنه قد قام بتوريد خاضع للضريبة في تاريخ توريد السلع أو الخدمات، وفقاً لما هو محدد في الاتفاقية.</p> <p>يجب على الشخص الخاضع للضريبة في مثل هذه الحالات أن يصدر فاتورة إضافية تبين الضريبة المحملة عن توريد السلع أو الخدمات ما لم تكن تلك الضريبة مضمنة في الفاتورة الصادرة قبل تاريخ بدء نفاذ النظام.</p>	
2.	<p>For the purposes of this article, the date of a Supply occurs on or after the commencement date of the Law in the following cases:</p>	<p>-2 لأغراض هذه المادة يعد تاريخ التوريد على أنه يقع في أو بعد تاريخ بدء نفاذ النظام في الحالتين الاتيتين:</p>	
	<p>(a) if the date when Goods are delivered or made available occurs on or after the commencement date of the Law,</p>	<p>أ- إذا كان تاريخ تسليم السلع أو أصبح الوصول إليها ممكناً في أو بعد تاريخ بدء نفاذ النظام،</p>	
	<p>(b) if the date when the performance of services is completed occurs on or after the commencement date of the Law.</p>	<p>ب- إذا كان التاريخ الذي اكتملت فيه تأدية الخدمات في أو بعد تاريخ نفاذ النظام.</p>	
3.	<p>Any Supply of Goods or services made in respect of a contract which does not anticipate the application of VAT to the Supply may be treated as zero-rated by the Supplier until the earlier of the time the contract expires, is renewed or 31 December 2018 provided that:</p>	<p>-3 يجوز للمورد معاملة أي توريد لسلع أو خدمات أجري فيما يتعلق بعقد لم يكن يتوقع فيه تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالنسبة إلى التوريد معاملة التوريد الخاضعة لنسبة الصفر، ويظل الأمر كذلك حتى انقضاء العقد أو تجديده أو حلول 31 ديسمبر 2018 أيهم أسبق، وذلك شريطة ما يلي:</p>	
	<p>a) the contract was entered into before 30 May 2017,</p>	<p>أ- أن يكون العقد قد تم إبرامه قبل 30 مايو 2017،</p>	



	b) the Customer is entitled to deduct Input Tax in respect of the Supply of Goods or services in full or is an Eligible Person entitled to a refund of the Tax,	ب- أن يحق للعميل خصم ضريبة المدخلات كاملة فيما يتعلق بتوريد السلع أو الخدمات أو استرداد الضريبة،	
	c) the Customer provides a written certification to the Supplier that Input Tax is able to be deducted or refunded in full on the Supply.	ج- أن يقدم العميل شهادة خطية إلى المورد بإمكانية خصم كامل ضريبة المدخلات عن التوريد.	
4.	Any Person who is a Resident Person and carrying on an Economic Activity as at the date these Regulations come into force or at any date up to and including 20 December 2017 shall:	يجب على أي شخص مقيم وممارس لنشاط اقتصادي، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه اللائحة أو في أي تاريخ قبل 20 ديسمبر 2017 القيام بما يلي:	-4
	a) make an estimate of annual turnover for the year commencing 1 January 2018,	أ- عمل تقدير بالإيرادات السنوية للسنة التي تبدأ في الأول من شهر يناير لعام 2018،	
	b) apply to the Authority for registration in cases where the value of annual Taxable Supplies in this year is expected to exceed the Mandatory Registration Threshold.	ب- التقدم بطلب إلى الهيئة بالتسجيل في حال كان من المتوقع أن تزيد قيمة التوريدات السنوية الخاضعة للضريبة في هذه السنة عن حد التسجيل الإلزامي.	
	The Authority shall for the purposes of paragraph 5(a) of article three of the Law, have the discretion to accept late registrations under this article save that the last date for any registration to which this article applies shall be 20 December 2017.	للهيئة وفقاً لأغراض الفقرة الخامسة (أ) من المادة الثالثة من النظام، أن تقرر قبول طلبات التسجيل المتأخر وفق هذه المادة، على أن يكون آخر موعد للتسجيل وفقاً لهذه المادة 20 ديسمبر 2017.	
5.	As a transitional measure the Authority may register Persons who are expected to be required to mandatorily register in advance of 1 January 2018. All registrations under the fourth and the fifth paragraph of this article will be effective from 1 January 2018.	يجوز للهيئة كتدبير انتقالي تسجيل الأشخاص الذين يتوقع أن يطلب منهم التسجيل الإلزامي قبل الأول من شهر يناير 2018. وسوف تصبح جميع التسجيلات وفقاً للفقرتين الرابعة والخامسة من هذه المادة نافذة اعتباراً من اليوم الأول لشهر يناير 2018.	-5



6.	Any Member State which has not introduced VAT following 1 January 2018 will be considered a country outside of Council Territory in accordance with the Agreement. A Supply treated under the provisions of the Agreement as made in such Member State shall be considered as being made in a third country outside of Council Territory and persons who is a Resident Person in such Member State will be treated as residents of a third country.	لأغراض النظام، فإن أي دولة عضو لم تقم ببدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة بعد الأول من شهر يناير 2018، سوف تعامل كدولة خارج إقليم دول المجلس. التوريد الذي تتم معاملته وفقاً لأحكام الاتفاقية على أنه أجري في دولة عضو لم تقم ببدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في وقت التوريد، سوف يعامل على أنه أجري في دولة ثالثة خارج إقليم دول المجلس، ويتم معاملة الأشخاص المقيمين في تلك الدول معاملة المقيمين في دولة ثالثة.	-6
7.	Prior to the introduction of the Electronic Services System in all Member States:	قبل إدخال نظام الخدمات الإلكترونية في جميع الدول الأعضاء	-7
	(a) a Taxable Person who receives Goods into the Kingdom from another Member State shall be deemed to have imported the Goods into the Kingdom, and Tax will be collected in accordance with the provisions for other imports,	أ- الشخص الخاضع للضريبة الذي يتلقى سلعاً في المملكة من دولة عضو أخرى، قبل بدء تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية في جميع الدول الأعضاء، سوف يُعد على أنه قد قام باستيراد السلع إلى المملكة وسيتم تحصيل الضريبة وفقاً للأحكام المنظمة للاستيراد.	
	(b) Supplies of Goods involving transport of the Goods from the Kingdom to another Member State shall be treated as an Export of the Goods for VAT purposes.	ب- لأغراض ضريبة القيمة المضافة، تعامل توريدات السلع التي تنطوي على نقل سلع من المملكة إلى دولة عضو أخرى قبل بدء تطبيق نظام الخدمات الإلكترونية في جميع الدول الأعضاء، معاملة تصدير للسلع.	
8.	For the purposes of these Regulations, the date of introduction of the Electronic Services System will be formally announced by the Authority by way of an order issued by the Authority.	لأغراض هذه اللائحة، يتم إعلان تاريخ بدء تطبيق نظام خدمة الإلكترونية رسمياً من قبل الهيئة عن طريق أمر صادر منها.	-8
9.	Notwithstanding any other provision of the Law and these Regulations a Person whose value of annual Supplies exceeds the Mandatory Registration Threshold but does not exceed one million (1,000,000) riyals is	فيما لا يتعارض مع أي حكم آخر وارد في النظام وهذه اللائحة، يعفى من الالتزام بالتسجيل في المملكة أي شخص تزيد قيمة توريداته السنوية عن حد التسجيل	-9



	<p>exempted from the requirement to register in the Kingdom until 1 January 2019. However, any application for such registration must be submitted that on or before 20 December 2018.</p> <p>This paragraph does not affect any Person's ability to register on a voluntary basis.</p>	<p>الإلزامي دون أن تزيد عن مبلغ مليون (1,000,000) ريال وذلك قبل الأول من شهر يناير لعام 2019. ومع ذلك، يجب أن يقدم طلب التسجيل في أو قبل موعد أقصاه 20 ديسمبر 2018.</p> <p>لا تؤثر هذه الفقرة على إمكانية أي شخص بالتسجيل بشكل اختياري.</p>	
--	---	---	--